جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي

الموضوع:

جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة

دراسة تحليلية وفق المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار

إعداد الطالبين:
- عبد النور بلعطار
- سيد أحمد تميمي

إشراف الأستاذة:
- د.امينة بن خزناجي

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتوجه بوفير من التقدير والإحترام، وبجزيل الشكر والإمتنان إلى كل المساهمين بعلمهم وعطائهم ومؤازرتهم لجهدنا في إنجاز هذا العمل، إلى كل من تفضل بفضل الله وقدم لنا يد العون نذكرهم فنشكرهم، فإن لم نذكرهم فعند الله جزاؤهم.

ونخص بالذكر أستاذتنا الفاضلة: بن خزناجي أمينة، على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات.

كما نتقدم بعرفاننا وإمتناننا إلى جميع أساتذتنا الكرام وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين حملوا على عاتقهم عبء قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

ونتقدم بالشكر أيضا لجامعتنا الموقرة التي احتضنتنا بين أروقتها.

الإهداء

إلى الوالدين.....

إلى زوجاتنا وأبناءنا.....

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	**A-D**
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة	**03**
المطلب الأول: تعاريف	**03**
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	**05**
المبحث الثاني: مناخ الإستثمار	**06**
المطلب الأول: تعريف مناخ الإستثمار	**06**
المطلب الثاني: جاذبية مناخ الإستثمار للإستثمارات الأجنبية المباشرة	**07**
المبحث الثالث: المؤشرات الإقتصادية	**11**
المطلب الأول: تعريف المؤشرات الاقتصادية وأهميتها	**11**
المطلب الثاني: بناء المؤشرات الاقتصادية المركبة	**12**
المطلب الثالث: بعض المؤشرات المعتمدة لتقييم جاذبية مناخ الإستثمار	**16**
خلاصة	**22**
الفصل الثاني: تحليل مناخ الإستثمار بالجزائر	
تمهيد	**23**
المبحث الأول: تحليل الآداء الاقتصادي للجزائر	**24**
المطلب الأول: الوضع العام للإقتصاد الجزائري	**24**
المطلب الثاني: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر	**28**
المبحث الثاني: تحليل جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشر "ضمان"	**33**
المطلب الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية	**36**
المطلب الثاني: مجموعة العوامل الكامنة	**47**
المطلب الثالث: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	**64**
خلاصة	**70**
الخاتمة	**72**

قائمة المراجع.....	77
الملاحق.....	81

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
OCDE	**O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **É**conomique	-منظمة التعاون والتنمية -منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
OECD	**O**rganisation for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment	-منظمة التعاون والتنمية -منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
UNCTAD	**U**nited **N**ations **C**onference on **T**rade **A**nd **D**evelopment	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OMC	**O**rganisation **M**ondiale du **C**ommerce	منظمة التجارة العالمية
FMI	**F**onds **M**onétaire **I**nternational	صندوق النقد الدولي
IMD	**I**nstitute for **M**anagement **D**evelopment	-المعهد الدولي للتنمية -معهد التنمية الإدارية
ANDI	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
UNDP	**U**nited **N**ations **D**evelopment **P**rogramme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص حول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	08
02	تطور الميزة النسبية للسلع الجزائرية عالميا 2013-2019	28
03	أهم الدول المستثمرة بالجزائر (2015-2019)	33
04	ترتيب وقيم مؤشر ضمان 2019 للجزائر وبعض الدول العربية، ووفق المجموعات الثلاث	34
05	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان 2019	35
06	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية 2019	36
07	ترتيب الجزائر في الإجراءات الخاصة ببيئة الأعمال	45
08	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق مؤشرات مجموعة العوامل الكامنة 2019	47
09	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق مؤشر التنمية البشرية 2020	51
10	مؤشرات الآداء التجاري على الحدود للجزائر 2020	53
11	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق مؤشرات مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية 2019	64

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الحسابات العامة للجزائر 2000-2020	25
02	نسبة التغير السنوية للناتج الداخلي الخام بالجزائر 2010-2019	25
03	تطور وضعية الحساب الجاري بالجزائر 2000-2020	26
04	تطور معدل التضخم السنوي للإقتصاد الجزائري 2000-2020	26
05	تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي بالجزائر 2015-2019	27
06	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، المغرب والإمارات 2016-2019	29
07	تطور مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، المغرب ومصر 2010-2019	30
08	عدد المشاريع الجديدة وقيمتها الإستثمارية لبعض الدول العربية لسنتي 2018-2019	31
09	توزيع تكلفة المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال 2015-2019	32
10	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي 2019	37
11	تطور مؤشر سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي للجزائر 2010-2019	38
12	تطور معدل التضخم بالجزائر ودول OCDE خلال الفترة 2010-2019	38
13	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019	40

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
14	ترتيب المؤشرات الكمية للجزائر ضمن مؤشر البيئة المؤسسية 2019	42
15	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر بيئة الأعمال 2019	44
16	تطور نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بالجزائر والمغرب 2010-2019	45
17	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه 2019	48
18	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2019	50
19	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر عناصر التكلفة 2019	52
20	تطور معدل ضريبة الأرباح بالجزائر ودول OCDE 2010-2019	54
21	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الأداء اللوجستي 2019	57
22	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (كفاءة عملية التخليص الجمركي)، للجزائر وبعض دول المقارنة 2019	58
23	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية)، للجزائر وبعض دول المقارنة 2019	59
24	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2019	61
25	تطور نسبة مستخدمي الإنترنت بالجزائر 2010-2019	61
26	تطور إشتراكات خدمات النطاق العريض بالجزائر 2010-2019	62
27	تطور إشتراكات الهاتف النقال بالجزائر 2010-2019	63
28	تطور إشتراكات الهاتف الثابت بالجزائر 2010-2019	63
29	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر إقتصاديات التكتل 2019	65
30	أهم الإتفاقات التجارية لبلدان المغرب العربي	66
31	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر-المغرب والإمارات 2016-2019	67
32	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات المكونة لمؤشر لعوامل التميز والتقدم التكنولوجي 2019	68

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مخرجات مؤشر ضمان لسنة 2019	81

المقدمة

تمهيد:

تهدف السياسات الإقتصادية التي تضعها الدول، إلى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية عالية، من أجل حل المشكلات التي تواجهها، كالبطالة، عجز موازين المدفوعات، المديونية الخارجية وضعف معدلات الإدخار والإستثمار، وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لدفع التجارة والنمو الإقتصادي، لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ومواكبة الممارسات الحديثة في الإدارة والإتصال، وخاصة الحاجة لمواجهة الفجوة التمويلية الناتجة عن نقص الإدخار المحلي، بالإضافة إلى دورها في ربط إقتصاديات الدول فيما بينها وتمكينها من الحصول على مكانة ضمن سلسلة القيم العالمية.

تتأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، بشكل رئيسي، بمجمل الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي تسود في الدول المضيفة لها، حيث تشكل فيما بينها ما يسمى بمناخ الإستثمار، فالدولة التي تحوز على أوضاع إقتصادية وإجتماعية وسياسية مستقرة ومحفزة، تكون وجهة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن البلد يكون جاذب له؛ فالجاذبية للإستثمارات الأجنبية يمكن اعتبارها كمعادلة طرفيها كل من المستثمرين الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، والبلدان المضيفة، مع وجود إختلاف وتباين لدوافع وإستراتيجيات كل طرف، فكل منهما يحبذ أن يكون مناخ الاستثمار مثالي ومنه جاذبية أكبر للدولة، ولكن دوافع الدولة المضيفة هي استقطاب إستثمارات لتحقيق تقدم لإقتصادها، أما المستثمر الأجنبي فدافعه الأساسي هو الربح أي البحث عن الفرص التي تسمح بزيادة مردودية رأس ماله وبأقل الأخطار، فما يجذبه لبلد معين دون أخر، الحوافز والفرص الإستثمارية التي يمنحها البلد المضيف لإستثماراته، وفق استراتيجيات يتبعها باختلاف النشاط الذي يشغل فيه، فقد يكون الهدف من الاستثمار ببلد غير بلده الأصلي، تصريف المنتجات التي تفوق منتوج الطلب المحلي بإنشاء فروع خارجية والبحث عن أسواق جديدة، أو التخلص من تكنولوجيا متقادمة أو إستغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة، أو البحث عن اليد العاملة المؤهلة.

فمناخ الاستثمار في البلدان المضيفة، يعتبر الحافز الرئيسي لوجهة أي مستثمر قرر الخروج من بلده الأصلي وتدويل نشاطه، وهو ما ينتج عنها الإختلاف بين البلدان المضيفة، أي جاذبية كل بلد بالمقارنة مع بلدان أخرى، وفق جودة مناخ الإستثمار بها، وبإعتبار أن صاحب قرار الإستثمار لن يفكر في تدويل نشاطه في بلد لا يأمن على رأس ماله فيه، فإن إتخاذ قرار الإستثمار لا يكون إعتباطيا، فهو يستند إلى دراسة لكل الجوانب المتعلقة بإستثماره في البلد المضيف، السياسية منها، الإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية.

نظرا للأهمية البالغة في إستغلال المؤشرات الإقتصادية، فبالإضافة للهيئات والمنظمات الإقتصادية الدولية، إتجهت جميع دول العالم نحو إنشاء مؤسسات وأجهزة إحصائية رسمية، والتي تعمل ضمن إطار علمي شامل ووفقا للمنهجيات والقوانين الإحصائية، وحسب ما أتفق عليه من توصيات لتوحيد الأساليب المستعملة في هذا المجال، لتمكينها من توفير البيانات والمعلومات الشاملة اللازمة لإتخاذ القرارات وتحديد السياسات الإقتصادية الناجعة،

وحظيت ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بقسط وفير من الدراسة والإهتمام، بوضع مؤشرات عالمية وإقليمية تهتم بهذه الظاهرة، فأهمية إستخدام المؤشرات في هذا المجال تظهر لكلا طرفي المعادلة، فهي تمنح للمستثمر الأجنبي وسيلة تساعده على إتخاذ قرار الإستثمار وتدويل نشاطه ببلد معين دون أخر، وللبلدان المضيفة وسيلة لتحديد مكامن جذب ونفور المستثمرين الأجانب للإستثمار بها، أو بعبارة أخرى مدى جاذبية مناخ الإستثمار بالبلد للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

والجزائر ككل دول العالم تحتاج إلى جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لزيادة نمو إقتصادها خارج قطاع المحروقات، لتدارك تأخر نموها الإقتصادي والفجوة التكنولوجية والتنظيمية مع باقي دول العالم، إذ أنها لا تستقطب إلا جزءا يسيرا من التدفقات العالمية، مما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي جعلتها في هذه الوضعية.

1- الإشكالية:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتحليل مناخ الإستثمار بالجزائر بإستغلال المؤشرات الدولية والإقليمية لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لتحديد مكامن القوة والضعف لمناخ الإستثمار بها، ومن هذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع المناخ الإستثماري الجزائري، حسب مؤشرات المنظمات الدولية لجاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

2- الأسئلة الفرعية: التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما هي محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يتم بناء المؤشرات الاقتصادية المركبة لجذب الإستثمار؟
- ما هي النقائص الواجب تداركها للزيادة من حصة الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

- مناخ الإستثمار بالجزائر غير محفز لدخول المستثمرين الأجانب، لإحتلالها مكانة متأخرة في ترتيب الدول الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تأثير مخرجات المؤشرات الدولية وترتيب الدول وفقها، ينعكس على قرارات المستثمرين الأجانب في إختيار وجهة إستثماراتهم الخارجية؛
- نقاط ضعف المناخ الإستثماري الجزائري أكبر من نقاط قوته.

4- أهمية الدراسة:

العديد من الدراسات إهتمت بظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بإستغلال مؤشرات عالمية للحكم على مناخ إستثمار الدول، بإعتماد النتائج المعلن عنها من طرف الهيئات الدولية الصادرة عنها هذه المؤشرات كمسلمات، مما يدفعنا للتساؤل عن كيفية بناء هذه المؤشرات وطريقة عملها، فأهمية التحكم في أدوات التحليل بأهمية التحليل نفسه، مما يمكننا من إكتساب إضافة علمية ومعرفية عن كيفية بناء وإستغلال المؤشرات الاقتصادية، وإستغلالها لتحليل مناخ الإستثمار الجزائري.

5- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومناخ الإستثمار؛
- محاولة فهم كيفية بناء المؤشرات الاقتصادية الدولية؛
- الوقوف على مكانة الجزائر في مجال جاذبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- التعرف على مكامن ضعف وقوة مناخ الإستثمار الأجنبي بالجزائر.

6- إطار الدراسة: يمكن حصرها في:

- **الإطار المكاني:** تم تطبيق هذه الدراسة على مناخ الإستثمار بالجزائر؛

- **الإطار الزماني:** بإعتبار أن الهدف من الدراسة هو تحليل جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة بإستخدام مؤشرات جاذبية مناخ الإستثمار، فإننا ملزمون بإستغلال أحدث الإصدارات لكل مؤشر، وبالنظر لكون نتائج المؤشرات الدولية للسنة الحالية، تعتمد على المعطيات الإحصائية للسنة التي قبلها، فإن المجال الزماني نحدده بسنة 2019.

7- منهج وأدوات الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المرجوة منها، تم الإعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال السرد التاريخي لنشأة أهم المؤشرات العالمية والمتعلقة بجاذبية الإستثمار، والهيئات الدولية التي تقوم بإصدارها.
- **المنهج التحليلي:** حيث تم التطرق لمختلف المفاهيم للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومناخ الإستثمار، بالإضافة للأسس العلمية في وضع المؤشرات الدولية، وبالإعتماد على المفاهيم التي بني عليها المؤشر نقوم بتحليل جاذبية مناخ الإستثمار بالجزائر.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في هذا الموضوع:

- **بالنسبة للجانب النظري**: تم الإعتماد على أكبر قدر ممكن من الكتب التي تتعرض للموضوع، بالإضافة للنشريات والدوريات التي تصدرها الهيئات الإقتصادية الدولية والإقليمية، مع الإعتماد كذلك على المقالات العلمية التي نشرت بالمجلات العلمية.
- **بالنسبة للجانب التطبيقي**: تم الإعتماد على الإستدلال الإحصائي بمحاولة إسقاط نتائج مخرجات المؤشرات الإقتصادية على واقع مناخ الإستثمار بالجزائر.

8- الدراسات السابقة:

تم إجراء بعض الدراسات والبحوث العلمية والأكاديمية التي لها علاقة بموضوع البحث ومن أهمها:

- **الدراسة الأولى:**

- Fatima Boualem, **L'investissement direct étranger le cas de l'Algérie**, faculté d'Économie, École doctorale économie et gestion, université Montpellier1, France, 2010

الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، حيث قامت الباحثة من خلالها بتوضيح تطور مفهوم ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإرتباطها مع تطور مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وإستراتيجياتها، وأبرزت تأثيرها على إقتصاديات الدول المضيفة لها، وقامت بتوضيح السياسات الناجعة لجذب المستثمرين الأجانب، بسرد محددات مناخ الإستثمار المؤثرة في قراراتهم وإختيار موطن لإستثماراتهم، بالإضافة إلى تطرقها إلى مسار الإصلاحات والسياسات التي إتبعتها الجزائر في مجال تحسين مناخ الإستثمار منذ إستقلالها، ورسمها لصورة وواقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي صنفتها بالضئيلة، مقارنة بالإمكانات الكامنة التي تحوزها.

وقد خلصت إلى فشل السياسات المتبعة، في تحسين مناخ الإستثمار، بالرغم من وقوعها ضمن الدول ذات الإمكانات الكبيرة غير المستغلة، وخلصت كذلك، إلى أنه من بين أهم المعوقات لدخول المستثمرين الأجانب، ضعف جودة المؤسسات، وتصنيفه بأنه المحدد المحوري في زيادة إستقطاب الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، شريطة تحسين بعض المحددات المرافقة، مع إتباع سياسات منسجمة، تمكنها من الإندماج الفعلي في الاقتصاد الدولي.

تناولت الدراسة، وبإسهاب، تطور السياسات المنتهجة من طرف السلطات ومآلها، في مجال تحسين جاذبية مناخ الإستثمار، مع إستخدام الإقتصاد القياسي لتحديد أكثر العوامل المؤثرة في فشل هذه السياسات، خلال كل فترة، مع تركيزها على فاعلية الأجهزة والمؤسسات الموضوعة لتحفيز الإستثمار الأجنبي بالجزائر، ولكون مناخ الإستثمار لا يمكن حصره في المقومات المؤسساتية للدول، بل تتعداها إلى العديد من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، والتي لا يمكن حصرها بإستغلال الإقتصاد القياسي، وإعتبارها كمتغيرات تابعة، فمن الأنسب إستخدام المؤشرات المركبة، التي تحتوي على أكبر قدر من محددات مناخ الإستثمار وتحليل مخرجاتها لتمكيننا من تحديد أكبر قدر من النقائص، وهذا ما

سنحاول إستخدامه ضمن دراستنا، تحليل مناخ الإستثمار الجزائري الحالي، بالإعتماد على مؤشر مركب لجاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **الدراسة الثانية:**

- Hicham Lam'hamdi, **Investissements directs étrangers et climat des affaires dans les pays de l'afrique du Nord : Analyse comparative dans le cadre du classement « Doing–Business »**, Revue économie, gestion et société, Université Oran2, Algérie, N°22, février 2020, 1-26

في هذه الدراسة، والتي هي عبارة عن مقال علمي، قام الباحث بالتطرق إلى مفهوم بيئة الأعمال، ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ببلدان شمال أفريقيا، كما تطرق لمكونات وطريقة عمل مؤشر "سهولة الأعمال"، الذي يصدره البنك الدولي سنويا، وهو المؤشر الذي يقيس بيئة الأعمال ب190 دولة، عن طريق 10 مؤشرات يتكون منها المؤشر المركب، بالإضافة إلى قيامه بعرض حال لبيئة الأعمال لكل من الجزائر، المغرب، تونس ومصر، بإستغلال مخرجات المؤشر العام، ومخرجات المؤشرات الفرعية العشر المكونة له خلال الفترة 2012-2020، والتي أظهرت تفوق جودة بيئة الأعمال بالمغرب، يليها تونس، ثم مصر، والجزائر في آخر الترتيب.

وخلصت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال لوحدها، لا تعكس جاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، لعدم توافق الترتيب المتحصل عليه مع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لكون مصر تصنف الأولى إفريقيا، من حيث التدفقات، أي أن بيئة الأعمال تعتبر جزء من مناخ الإستثمار، وإرتباطه بمحددات أخرى، لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي العوامل والمحددات التي سنحاول التطرق إليها في دراستنا.

- **الدراسة الثالثة:**

- سامية بوناب، مجيد شعباني، **دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان (تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب)**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص ص311-331.

الدراسة عبارة عن مقال علمي، قام الباحثان من خلاله بتوضيح مدى الإعتماد على مؤشرات الجاذبية الإقتصادية كأدوات مقارنة بين الدول، وأهمية إستخدام المؤشرات المركبة في توجيه السياسات العامة للحكومات وتقييمها، مع توضيح المزايا والإنتقادات الموجهة لها بشكل عام، حيث عددا مجموعة من المؤشرات المعتمدة لتقييم الجاذبية وإستعمالها، بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات، مجموعة مؤشرات التنافسية الكلية، مجموعة مؤشرات التنافسية الجزئية والخاصة بمحيط الأعمال ومجموعة مؤشرات الجاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى قيامهما بمحاولة إستغلال نتائج بعض المؤشرات لتحليل وتقييم جاذبية الجزائر والمغرب، وتحديد نقاط قوة ونقاط ضعف مناخ الإستثمار لكلا الدولتين، وخلصت الدراسة إلى التنويه بأهمية إستغلال والتحكم في تقنيات المؤشرات الاقتصادية المركبة، ولأفضلية مناخ الإستثمار بالمغرب على الجزائر، بإستغلال مخرجات بعض المؤشرات العالمية والإقليمية.

قام الباحثان بتسليط الضوء على أدوات مهمة في التحليل الإقتصادي لجاذبية الدول، وهي المؤشرات الإقتصادية المركبة، والصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، بإظهار أهمية توظيفها كأدوات مقارنة، بالإضافة إلى الإنتقادات الموجهة لها، إلا أن هذه الإنتقادات كانت سطحية، دون التطرق لكيفية بناء المؤشرات المركبة، لإستنباط مكامن الخلل التي يمكن أن تكون مصدر للطعن في مصداقية النتائج، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا.

9- هيكل الدراسة: تتكون هذه الدراسة من فصلين تم تقسيمهما على النّحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي**

يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأشكالها، وما يتعلق بمناخ الإستثمار من محددات وجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بمبحثه الثاني، كما تناول المبحث الثالث المؤشرات الإقتصادية، بالتطرق لأهميتها، وكيفية بناء المؤشرات المركبة، بالإضافة إلى عرض بعض المؤشرات الدولية والإقليمية، لتقييم جاذبية مناخ الإستثمار.

- **الفصل الثاني: تحليل مناخ الإستثمار بالجزائر**

يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي، حيث تناولنا في مبحثه الأول واقع الإقتصاد الجزائري ووضعية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإستخدام مؤشرات الآداء، وتناول المبحث الثاني تحليل مناخ الإستثمار بالجزائر بإستغلال مؤشر ضمان لجاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة القاطرة الأمامية لتحقيق النمو الإقتصادي للبلدان النامية، تطور مفهومها عبر الزمن وفق التطورات الإقتصادية المتسارعة للإقتصاد الدولي، فتعددت الأدبيات المفسرة لها، لذلك سنحاول في هذا الفصل النظري ضمن المبحث الأول، وضع مفهوم للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإعتماد على المفاهيم التي وضعتها أهم المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بهذه الظاهرة؛ ولوضع قاعدة صلبة للتطرق للجانب العملي ضمن الفصل الثاني، من الأنسب وضع الأسس النظرية لكل من مفهوم مناخ الإستثمار ومنه جاذبية مناخ الإستثمار، ضمن المبحث الثاني، بالتركيز على محددات مناخ الإستثمار وجاذبيته، ومحاولة الإجابة على التساؤل: ما الذي يجعل المستثمر الأجنبي يفاضل بين بلد ما على حساب بلد أخر؟ أي ما الذي يجعل أي بلد جذاب للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أكثر من بلد أخر؟

في المبحث الثالث ضمن الفصل الأول، نتطرق للمؤشرات الإقتصادية، مع التركيز على المؤشرات التي تقيس جاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالتطرق لأهم المؤشرات والمنظمات أو الهيئات التي تصدرها، ولفهم آلية عمل هذه المؤشرات المركبة المستعملة، سنتطرق لشرح طريقة بناء هذه المؤشرات والأسس التي توضع عليها، والتي نعتبرها مهمة، فالتحليل الإقتصادي لأي ظاهرة يعتمد على مصداقية الوسائل المستعملة في التحليل، وفي حالتنا نستخدم مخرجات المؤشرات الدولية أو الإقليمية كمعطيات مسلم بها، مما يدفعنا للتساؤل عن كيفية بناء هذه المؤشرات وطريقة عملها.

المبحث الأول: ماهية الإستثمارات الأجنبية المباشرة

الأهمية الكبيرة التي أولاها الإقتصاديون لمفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، نتج عنه كم كبير من التعاريف المتشعبة، إلا أن مجال دراستنا يعتمد على المعطيات التي توردها المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بهذا المجال، والتي حاولت توحيد مفهوم تعاريفها للإستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الأول: تعاريف حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تزخر الأدبيات الإقتصادية حول مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعدد كبير من التعاريف والمفاهيم، وذلك راجع للتحولات المتتالية والمتسارعة للمفاهيم الإقتصادية المتعلقة بها، ومنه فيمكننا عرض بعض التعاريف للمنظمات والهيئات العالمية التي تهتم بهذه الظاهرة:

أولا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE

قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر[1]:

التعريف الأول: "نعني بالإستثمار الأجنبي المباشر ذلك الإستثمار الذي يهدف إلى إقامة علاقة إقتصادية دائمة مع شركة ما، قصد تمكين المستثمر من الحصول على سلطة إتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، ويأخذ أحد الأشكال التالية:

- إنشاء أو توسيع شركة أو مقاولة أو فرع بالخارج
- المشاركة في شركة قائمة على الأقل ب10% من رأس مالها
- إمتلاك كامل للشركة أو للمقاولة أو للفرع (أي 100% من رأس مالها)
- إعادة إستثمار الأرباح من طرف الفروع
- العمليات التي تتم بين الشركة الأم وفروعها (كرفع رأس مال الشركة، التسبيقات، القروض (من 05 سنوات فما فوق)،....إلخ) "

التعريف الثاني: "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم إرتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينهم، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان يملك مؤسسة للإستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات إستثمارية في بلد أخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي".

حسب مفهوم OCDE للإستثمارات الأجنبية المباشرة، يعد إستثمارا مباشرا إذا إمتلك المستثمر الأجنبي، على الأقل 10% من أسهم الشركة ومن عدد الأصوات فيها، كما يشمل حتى حركة رؤوس الأموال بين الشركة الأم وفروعها، ويعتبر تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعريف مرجعي يتم بواسطته قياس حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، للبلدان الأصلية للإستثمار والبلدان المضيفة، على حد سواء.

[1] OCDE, **Mesurer la mondialisation** (**Les indicateurs économiques de la mondialisation**), Manuel de l'OCDE, Paris, France, 2005, P51

ثانيا: تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر (البلد المضيف للإستثمار).

أما بالنسبة للشركة الأم فهي تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر أخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية في العادة شكل حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المضيف للإستثمار على أن تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى[1].

ثالثا: تعريف منظمة التجارة العالمية OMC:

تعرفه على أنه النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (بلد المنشأ أو بلد الأصل) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولا في بلد أخر وذلك بنية تسييرها[2].

رابعا: تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

تعرف الإستثمار الأجنبي المباشر دوليا، وفق الدليل الإحصائي لحساب ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق سنة 1993، على أن الإستثمار الأجنبي المباشر، هو الإستثمار الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد أخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولايقتصر الإستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما.

كما أصدر صندوق النقد الدولي سنة 2007، الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات ورد فيها المفهوم الدولي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، والتي تشمل معاملات رأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر، المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء إستثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على إستمرارية الإستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها، حيث حدد الصندوق عتبة 10% أو أكثر من عدد أسهم الشركة ومن عدد الأصوات فيها، مع وجوب الإستثمار على المدى الطويل، وتمكن مالكها من ممارسة التأثير الفعال في القرارات المتعلقة بتسيير الشركة.

مما تقدم ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا وضع نقاط محددة لمفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

- فالإستثمار الأجنبي المباشر تدفق لرأس المال من دولة إلى دولة أخرى؛

[1] حسان الخضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–**، مجلة: جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص5

[2] Organisation Mondiale du Commerce, **Définition de la notion d'investissement dans les règles de l'OMC relatives à l'investissement**", Communiqué de l'OMC, Japon, 2011, P3

- تحديد نسبة 10% من حصة الإستثمار حتى يكون الإستثمار مباشرا، الأمر الذي يمكن المستثمر الأجنبي من إبداء الرأي أو التصويت والتحكم في الإدارة، فحصة المستثمر الأجنبي تحدد قوة التصويت التي تمكنه من تمرير قراراته حسب مصالحه؛
- طول مدة الإستثمار الأجنبي المباشر، مع تحقيق منفعة إقتصادية ومصالح دائمة؛

ومنه فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تختلف عن نوع آخر من الإستثمارات الأجنبية، وهي الإستثمارات الأجنبية الغير مباشرة، إذا لم تتحقق إحدى هذه النقاط المشتركة.

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الإستثماري من طرف الشركة الأجنبية، وفقد يأخذ إحدى الأشكال التالية:

أولا: الاستثمار المشترك:

الإستثمار المشترك كما عرفه كولدي kolde "هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لاتقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ".

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية [1]:

- عبارة عن إتفاق طويلة الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الإتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي؛
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك؛
- طرفا الإستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الإستثمار من خلال:
  - المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجية.
  - أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجية.
  - أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.
- حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة وإتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص: 15-25

ثانيا: الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الإستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة، وهو من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تتحصل عليها من هذا النوع من الإستثمارات.

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواءا كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الإستثمار للطرف الأجنبي.

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أشكال متنوعة للإستثمار الأجنبي المباشر، وأن لكل شكل مزايا وآثار سلبية، وللتخفيف من هذه الأثار السلبية وتعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الاستثمارات، لابد من التوجيه الجيد للإستثمارات الأجنبية وتنظيمها.

المبحث الثاني: مناخ الإستثمار:

يعتبر الإستثمار من الأنشطة الإقتصادية الأساسية لتحريك عجلة النمو بأي بلد، ومن خلاله يتم خلق قيمة مضافة تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع، وأهم عامل محرك للإستثمار "الشركات"، والتي تمر بدورة حياة من الإنشاء حتى التصفية، وخلالها تتعايش الشركة، وتتأثر وتأثر بكل المتعاملين وبالأوضاع العامة للبلد الذي تنشط فيه، وهو ما يعرف بمناخ الإستثمار.

المطلب الأول: تعريف مناخ الإستثمار

لقد عرف مصطلح مناخ الإستثمار العديد من التعريفات، وفق المراحل المتعددة التي مرت بها الأوضاع الاقتصادية الدولية وتطورها، فقد عرف على أنه: "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية، التي يمكن أن تؤثر على قرار الإستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الإستثماري في دولة ما، أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة، يخلق تفاعلها أو تداعياتها أوضاعا جديدة، بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال[1]".

ويعرفه البنك الدولي: "مناخ الإستثمار يجمع بين العديد من العوامل الخاصة بالموقع والتي تشكل الفرص والحوافز للشركات، للإستثمار بشكل منتج، وخلق فرص عمل ولنموها، فلكي يتم وصفه بمناخ إستثمار مناسب، لا يكفي أن يدر أرباحا للشركات فقط (إذا كان الأمر كذلك، فيكفي أن نقوم بتقليل التكاليف والمخاطر)، فمناخ الاستثمار

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير الإستثمار بالدول العربية 2011**، الكويت،2011، ص 15

الجيد له تأثير إيجابي على المجتمع ككل، هذا يعني أن بعض التكاليف والمخاطر يجب أن تتحملها الشركات، وتلعب المنافسة دورا حاسما في تحفيز الابتكار والإنتاجية، فهي تضمن إستفادة العمال والمستهلكين من مكاسب الإنتاجية[1]."

ومنه فمناخ الإستثمار، يضم كل العوامل المؤثرة في حياة الشركة ومحيطها منذ إنشائها، من العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، التشريعية والإدارية بالبلد المضيف، ولا تقتصر هذه العوامل على الأوضاع الحالية فقط، وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها.

المطلب الثاني: جاذبية مناخ الإستثمار للإستثمارات الأجنبية المباشرة

لتحديد العوامل والمتغيرات الأكثر تأثيرا في جاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنه العوامل الأكثر تحفيزا للمستثمرين الأجانب للإستثمار خارج بلدانهم الأصلية، قام العديد من الإقتصاديين والباحثين وحتى هيئات دولية وإقليمية، بدراسات مختلفة لتحديد المتغيرات المؤثرة في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فمنهم من قسمها وفق منظور العوامل المؤثرة كعوامل ساحبة (أي عوامل جاذبة للإستثمارات من جهة البلد المضيف)، وعوامل دافعة (أي محفزة للشركات للخروج من بلدانهم الأصلية من جهة البلد الأم)[2]، ومنهم من قام بتقسيمها لشروط أساسية وأخرى مكملة، أو عن طريق تقسيمها إلى مجموعات (مجموعة العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والاجتماعية، المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية)، وحتى المناهج المستعملة في دراسة المحددات إختلفت، فالعديد منها إستخدمت الأدوات القياسية لإستنباط تأثير المتغيرات المتعلقة بمناخ الإستثمار على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ودراسات أخرى إستخدمت الأدوات الإحصائية لتحليل سبر الآراء بإستهداف أصحاب القرار في تحديد وجهة الإستثمارات (رؤساء الشركات، رجال الأعمال، المستثمرون،.....) للمحددات الأكثر تأثيرا في قراراتهم للإستثمار بدول دون أخرى، مما نتج عنه أدبيات مختلفة عن محددات مناخ الإستثمار المحفز، وأهمية كل متغير منها.

إن تباين التقسيمات في تحديد المناخ الجاذب والمحفز للإستثمارات الأجنبية المباشرة لأي بلد، راجع لطبيعة ومكونات الظاهرة بحد ذاتها، فهي متشعبة، لتداخل المتغيرات فيما بينها، والتأثير المتبادل فيما بينها.

إن تحديد أهمية كل متغير ودرجة تأثيره في مناخ الإستثمار، يرتكز على عدة إعتبارات، فكل محدد مصنف كجاذب ومحفز للإستثمارات الأجنبية المباشرة ببلد ما قد يكون ليس بنفس الأهمية ببلد أخر، فلكل بلد خصائصه ومتطلباته التي تميزه عن البلدان الأخرى، وحتى ضمن نفس البلد نجد إختلاف في محددات مناخ الإستثمار الجاذب من منطقة إلى أخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بالنسبة للمستثمر الأجنبي، يختلف التحفيز لإتخاذ قرار الإستثمار من مستثمر لآخر، فالمستثمر بقطاع الزراعة ليس له نفس المتطلبات التي يحتاجها المستثمر بقطاع المحروقات مثلا، فالمحدد المهم للأول قد يكون غير مهم للآخر، وحتى الشركات ضمن نفس القطاع تختلف متطلباتها

[1] Banque Mondiale, **Rapport sur le développement dans le monde**, **Un meilleur climat de l'investissement pour tous**, Washington, USA, 2005, P40.

[2] شيماء محمد نجيب، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأكيد على دور الخصخصة**، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص ص: 24-25

من شركة لأخرى، فكل واحدة لها قدراتها الإدارية والتسويقية والمالية والتكنولوجية مما يجعل كل شركة مستثمرة لها أولوياتها وإستراتيجيتها.

ومما سبق، ونظرا لأهمية الإلمام بأكبر قدر ممكن من محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، نستعرض تقسيم عميروش محند شلغوم في كتابه: "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية"[1]، الذي قسم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ثلاث مجموعات: مجموعة الأوضاع السياسية الاجتماعية والثقافية، والتي تتعلق بالاستقرار السياسي والعلاقات الاجتماعية والثقافية، ومجموعة السياسة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي والمتعلقة بفعالية السياسة الاقتصادية وبسياسات تعزيز الانفتاح على العالم الخارجي بالإضافة إلى مجموعة الإطار التشريعي، التنظيمي والتحفيزي والمتعلقة بالنظام القانوني والإطار التنظيمي والجانب التحفيزي (الحوافز المالية والحوافز التمويلية)

وهناك من قام بتقسيمها وفق الأطر المبنية على طبيعة المحددات، كالإطار التنظيمي والتشريعي، بيئة الأعمال والمحددات الإقتصادية[2].

جدول رقم 01: ملخص حول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

الإطار التنظيمي والتشريعي للبلد المضيف	– الاستقرار الاقتصادي، السياسي والإجتماعي – القوانين المتعلقة بدخول البلد والعمليات المالية والقانونية (بما فيها قوانين الملكية) – تنظيمات ملائمة للتعامل مع فروع الشركات – السياسات المتعلقة بسير الأسواق (خاصة نظام المنافسة وعمليات الدمج والتملك) – الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة (بما فيها إتفاقيات الإندماج الاقتصادي) – سياسات الخوصصة – السياسة التجارية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، وإتساق نظام الإستثمارات الأجنبية مع النظام التجاري. – السياسة الضريبية – النظام القضائي بشكل عام.
بيئة الأعمال	– تطوير وتحفيز نشاط الإستثمار (لاسيما الخدمات المسهلة للإستثمار) – تكاليف النشاط (المتعلقة بالرشوة وعدم كفاءة الإدارة) – التجهيزات الجماعية (البنى التحتية من طرق، وخدمات توصيل الكهرباء،...)

[1] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص:82-102

[2] : Thaalbi Inès, **déterminants et impact des IDE sur la croissance économique en Tunisie**, thèse de doctorat, Université Strasbourg, France, 2013, P106-107

	– خدمات ما بعد الإستثمار – توفر التمويل
المحددات الاقتصادية	**وفق إستراتيجيات الشركات للبحث عن الأسواق:** – حجم السوق ودخل الفرد – نمو السوق – الولوج للأسواق الإقليمية والعالمية – تفضيلات المستهلكين المحليين – هيكل السوق – إمكانية ودرجة حماية الملكية الفكرية للسلع والخدمات
	وفق إستراتيجيات الشركات للتوطين: البحث عن الموارد – المواد الأولية – اليد العاملة الغير مؤهلة وذات التكلفة المنخفضة – اليد العاملة المؤهلة – الأصول التكنولوجية، المبتكرة (كالعلامات التجارية) – البنى التحتية (المطارات، الطرق، شبكات الإتصال،..)
	وفق إستراتيجيات الشركات للتوطين: البحث عن النجاعة – تكاليف الموارد والأصول، متوافقة مع إنتاجية اليد العاملة – تكاليف أخرى للمدخلات، كتكاليف النقل والإتصالات مع البلد المضيف وداخله، بالإضافة لتكاليف المواد الوسيطة – العضوية لإتفاق إقليمي يمنح إرساء علاقات تجارية تفضيلية – البنى التحتية المتخصصة، المشجعة للنشاط التصديري

Source : Thaalbi Inès, **déterminants et impact des IDE sur la croissance économique en Tunisie**, thèse de doctorat, Université Strasbourg, France, 2013, P106-107

مما سبق ولتعدد التصنيفات لمحددات مناخ الإستثمار، سنحاول ذكر أهم المحددات والتي إشتركت فيها معظم التصنيفات، والتي ستساعدنا على فهم العوامل المؤثرة لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان المضيفة.

أولا: المحددات السياسية، الاجتماعية والثقافية: وتتمثل أساسا في وجود مخاطر التأميم والمصادرة، ونزع الملكية، ويتعدى إلى الأوضاع الإقليمية من إنعدام المنازعات التي تزيد من إحتمالات نشوب حروب، وغياب الإنقلابات العسكرية، بالإضافة إلى الإستقرار في جهاز الحكم العريضة للسياسات المنتهجة[1]، بالرغم من إختلاف درجة التأثير

[1] عميروش محند شلغوم، **مرجع سابق**، ص83

من قطاع إلى أخر[1]؛ أما العلاقات الاجتماعية ويشمل مختلف العوامل والمتغيرات الإجتماعية والثقافية[2] التي توليها الشركات الأجنبية إهتماما بالغا لإرتباطها بطبيعة وديمومة نشاط الشركة.

ثانيا: المحددات الإقتصادية:

من أهم المحددات الاقتصادية الكلية التي تعكس الوضع العام للإقتصاد نذكر:

1-حجم السوق ومعدل النمو الإقتصادي: يعبر عنه بعدد السكان ومعدل نموه، كما يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أو الإسمي، بالإضافة إلى مدى تطوره ونموه، أما ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة مستوى دخل الفرد، إلا أنه يرتبط بطريقة التوزيع للثروة بين أفراد المجتمع*.

2-توازن الميزانية العامة ووضعية ميزان المدفوعات: فالعجز في الموازنة العامة يفرض على الحكومات فرض الضرائب وتغيير سياساتها التحفيزية، لتغطية العجز في ميزانيتها، أما العجز في ميزان المدفوعات قد يقود إلى الرفع من الحقوق الجمركية، والتأثير على سعر الصرف، والإنفاق الحكومي، أو الحد من تحويل الأرباح للخارج[3].

3-التضخم سعر الصرف ومعدل الفائدة: تعكس معدلات التضخم المنخفضة على حالة الإستقرار في السياسة الإقتصادية الكلية، وتوفر بيئة إستثمارية محفزة، أما كثرة تقلبات أسعار الصرف يرتبط مباشرة بالتسيير المالي للشركات الأجنبية، فهي تؤثر على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج، الأجور، المواد الأولية، النقل، بينما الزيادات في أسعار الفائدة نحو مستويات إيجابية وبشكل معتدل تقترن بالزيادة في حجم الإستثمار والإدخار.

4-البنية التحتية: تتمثل عموما في توفر الطرقات والجسور والموانيء والمطارات وشبكات الإتصال.

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي:

فالإستقرار القانوني يؤثر بصفة واضحة على وجهة الإستثمارات[4]، بينما وجود تنظيم واضح ومرن يعمل على كسب ثقة المستثمرين في إمكانية إستمرارية إستثماراتهم، وجودة النظام المؤسسي لأي بلد تعتبر من بين العوامل التي تزيد من قدرة البلدان على جذب الإستثمارات، وبصفة مباشرة[5].

---

[1] Riadh Bnejellil, **How Does Political Risk Matter for Foreign Direct Investment into Arab Economies?**, Dhaman Working Paper, Kuweit, 2019, WP/2019/02 (http://dhaman.net/en/wp-content/uploads/sites/3/2019/11/Dhaman-WP-2019-02.pdf)

[2] دحماني سامية، **أثر مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص117

* يستخدم عادة مؤشر مرافق والمتمثل في معامل جيني (INDICE DE GINI)، وهو مقياس إحصائي يقيس التباينات في مجموعة سكانية معينة، و يعد معامل جيني مفيدا في تجميع عدم المساواة في الأجور والدخل ومستوى المعيشة داخل بلد ما، وهي تتراوح بين 0 و 1، عندما يساوي 0 في بلد توجد فيه مساواة كاملة، حيث تتساوى جميع الأجور والدخول ومستويات المعيشة والعكس، فكلما ارتفع مؤشر جيني، زادت عدم المساواة، ويستخدم معامل جيني أيضا لمقارنة عدم المساواة في الأجور داخل الشركة ولكن أيضا لحساب عدم المساواة في الثروة أو الأصول، إلا أن نشر قيم هذا المؤشر تبقى متباعدة من طرف الهيئات الدولية كالبنك الدولي.

[3] دحماني سامية، **مرجع سابق**، ص110

[4] صندوق النقد العربي، **جاذبية البلدان العربية للإستثمار الأجنبي المباشر**، دراسات إقتصادية، أبوظبي، الإمارات، العدد 36، 2011، ص15

[5] صندوق النقد العربي، **نفس المرجع**، ص15

المبحث الثالث: المؤشرات الإقتصادية

تم استخدام مفهوم المؤشر لأول مرة ضمن سياق علمي بحت، وذلك في الدراسات الخاصة بعلم الاجتماع؛ حيث كانت تستخدم لمحاولة ترجمة المفاهيم النظرية (المجردة) إلى متغيرات يمكن ملاحظتها، وتم على إثرها وضع النظريات السوسيولوجية من طرف لازارسفلد (**Lazarsfeld**)، أين تم لأول مرة تحديد وتحليل المراحل المختلفة لترجمة المفاهيم النظرية إلى مؤشرات بوضوح[1].

المطلب الأول: تعريف المؤشرات الاقتصادية وأهميتها

أولا: تعريف المؤشر الاقتصادي

يعرف المؤشر على أنه المقياس الذي يعكس مستوى تحقيق النتائج المحددة لنشاط، برنامج، أو مشروع، ويعتبر أداة ضرورية للمتابعة والتقييم ويستخدم لإظهار التغير أو التقدم في وضع ما، أو نتائج نشاط أو مشروع أو برنامج، ويعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة معينة[2].

وتعرف المؤشرات الاقتصادية على أنها بيانات رقمية تقيس بعدا معينا لنشاط اقتصادي لمؤسسة أو قطاع أو بلد ما؛ حيث يتم نشر هذه الإحصائية (على الجمهور) على فترات منتظمة ضمن تقارير مصدرة من قبل مختلف المنظمات الدولية ومؤسسات الدراسات الإحصائية العامة أو الخاصة التي تعنى بذلك.

في التحليل الاقتصادي تعد التفرقة بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي ويستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي، وعليه يختلف المؤشر عن الإحصاءات في كون الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله، في حين أن الثاني يعرض الواقع فقط، ويمكن تقسيم المؤشرات الاقتصادية وفق طبيعة عملها وبنائها إلى نوعين من المؤشرات:

- المؤشرات البسيطة والتي تعتمد في بنائها على المعطيات الإحصائية (كمؤشر البطالة، مؤشر نمو الدخل القومي، مؤشر التضخم)؛
- المؤشرات المركبة والتي تعتمد في المؤشرات البسيطة في حسابها، وتتخذها كمدخلات في تركيبها كمؤشرات تقييم الدول وفق الظواهر الاقتصادية المراد دراستها (ظاهرة التنافسية الاقتصادية، التنمية البشرية، الجاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة،....).

ثانيا: أهمية المؤشرات الإقتصادية:

المؤشرات الإقتصادية هي مجموعة من الإحصاءات الرئيسية التي تساعد في فهم، والحكم على إقتصاد ما، أين يتم توفير هذه الإحصاءات من خلال مصادر مختلفة: الإحصاءات الحكومية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية

[1] أنفال بوجلال، **محاضرات في مقياس منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي**، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020، ص5.

[2] **المرجع نفسه**، ص5

وغيرها، لكن الأهم هو القدرة على قراءة هذه الإحصاءات، وفهم منطقها وتفسيرها (ترجمتها) لمعرفة الوضعية الإقتصادية لبلد أو لقطاع ما.

فللمؤشرات الإحصائية الإقتصادية دور كبير في:

- تحليل وتقييم وضع المؤسسات أو القطاعات أو الدول؛
- إجراء المقارنات بين مختلف المؤسسات والقطاعات والدول، ومعرفة الفجوات بينها، وتحديد نقاط القوة والضعف؛
- أداة فعالة في التنبؤ والتخطيط للوضع المستقبلي؛
- تعتبر كركائز أساسية لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والإستراتيجيات المناسبة.

المطلب الثاني: بناء المؤشرات الإقتصادية المركبة:

نظرا للطبيعة المعقدة للظواهر الإقتصادية المعاصرة، و تداخل العديد من العوامل في تفسيرها ودراستها، والتي لا يمكن حصرها في مؤشر منفصل وحيد، ظهرت المؤشرات المركبة كوسيلة للمقارنة بين أداء الدول فيما بينها، أو تتبع تطورات الظاهرة المدروسة، و بدلا من دراسة كل محدد أو عامل بمؤشر خاص على حدى، فالمؤشرات المركبة هي مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من الحقائق التي تعكس وضع الظاهرة محل الدراسة، حيث يتم تكوين المؤشر المركب عن طريق دمج مؤشرات منفصلة في مؤشر واحد، بالاستناد إلى نموذج معين، فهو يقيس المفاهيم متعددة الأبعاد بطريقة علمية والتي لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردي وحيد.

أولا: تعريف المؤشر المركب:

هو مقياس عددي أو كمي مجمع، يضم مجموعة من المؤشرات الفردية التي تعكس جوانب الظاهرة محل الدراسة، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاعتماد على نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الإتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره[1].

ثانيا: بناء المؤشر المركب

تختلف المنهجية المتبعة في بناء المؤشر المركب من مجال علمي إلى آخر، من حيث الخطوات المتبعة والأساليب العلمية المستعملة، فقد يتم إتباع 8 خطوات[2]، أو 10 خطوات[3]، فوفق دليل بناء المؤشرات المركبة للOCDE ، قسمت إلى 10 خطوات:

- تحديد الإطار النظري؛

[1] مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، القاهرة، مصر، 2006، ص5

[2] مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **نفس المرجع**، ص8

[3] OECD, **Handbook on constructing composite indicators (methodology and user guide)**, Paris, France, 2008, P20-21

- إختيار وتحديد المتغيرات؛
- حصر البيانات المفقودة؛
- التحليل متعدد المتغيرات؛
- التطبيع (Normalization)؛
- الأوزان والتجميع (Weighting and aggregation)؛
- تحليل عدم اليقين والحساسية؛
- الرجوع للبيانات؛
- الإرتباط مع متغيرات أخرى؛
- تقييم المخرجات.

وتختلف عدد الخطوات المحددة من منهجية إلى أخرى، فقد يتم دمج خطوتين في خطوة واحدة، أو تقسيم خطوة إلى خطوتين، وفق ما يراه واضع المؤشر مناسبا، ولكل خطوة من هذه الخطوات قواعد ومتطلبات علمية يجب التقيد بها، فأي خطأ أو سوء تقدير في إحداها يقودنا إلى بناء مؤشر مركب غير سليم ومضلل في نتائجه، ويمكن تقسيم هذه الخطوات إلى 03 أقسام: مدخلات النموذج، معالجة المدخلات ومخرجات النموذج.

1-مدخلات النموذج: هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف تحديدها وإختيارها للإطار النظري وأدبيات الظاهرة محل الدراسة.

2-معالجة المدخلات: والتي تنقسم الى مراحل التطبيع (Normalization) والأوزان الترجيحية (Weighting) والتجميع (Aggregation).

3-مخرجات النموذج: وهو طريقة عرض النتيجة النهائية للمؤشر المركب.

ثالثا: خطوات بناء المؤشر المركب

يجب على واضع المؤشر المركب إتباع منهجية محددة لبناء المؤشر، ويجب أن يكون ملم بالجانب النظري والتطبيقي للظاهرة الإقتصادية المراد قياسها ومتابعتها، بالإضافة لإلمامه بمباديء الاقتصاد القياسي والإحصاء، فجودة المؤشر المركب تعتمد على درجة علم وثقافة المتدخلين في وضع أسس المؤشر، وصرامة إتباع المنهجية العلمية المناسبة، وفيما يلي شرح مبسط لكل خطوة:

1-بناء الإطار النظري: الإطار النظري السليم هو نقطة البداية في بناء المؤشرات المركبة، التي يجب أن يحدد إطار العمل بوضوح للظاهرة المراد قياسها ومكوناتها الفرعية، وتحديد أهميتها النسبية وأبعاد المركب العام، ويجب أن تستند هذه العملية على ما هو مرغوب فيه للقياس، وليس على أي المؤشرات متوفرة[1].

[1] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, Opcit, P 22

بالإضـــافة إلى تحديد العوامل المؤثرة والمتأثرة للظاهرة محل الدراســـة، لفهم ما يراد قياســـه، ومنه يمكن تحديد تعريف للمفاهيم والمجموعات الثانوية، وبطريقة واضحة، مما يسمح بوضع المؤشرات الفرعية المناسبة، بالإعتماد على المعايير اللازمة لإختيار المؤشرات الأساسية، والتي تكون قد حددت سلفا.

2-اختيار المؤشرات الفرعية: الخطوة الثانية من خطوات بناء المؤشرات المركبة، تحديد المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب وفقا للإطار النظري الذي تم وضعه كخطوة أولى لبناء المؤشر المركب، إلا أنه يراعى القيام بخطوة تمهيدية قبل معالجة هذه المؤشـــرات الفرعية تتمثل في تحليل الصـــلاحية (Reliability Analysis)، وذلك لدراسة مدى الإتساق بين هذه المؤشرات الفرعية ومدى الملائمة، لإستخدام تلك المؤشرات الفرعية معا، لتكوين مؤشر مركب واحد[1].

ويتم تحليل الصلاحية من خلال ثلاثة عناصر أساسية[2]:

- معامل ألفا لكرونباخ* ((Cronbach coefficient alpha (c-alpha)؛
- مصفوفة الإرتباطات الداخلية (the Intercorrelation matrix)؛
- متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل مؤشر فرعي على حدى (Scale mean if item deleted).

وقبل القيام بتحليل الصـــلاحية فلابد من التأكد من أن كل المؤشـــرات الفرعية لها نفس المقياس، وأن جميعها يسير في نفس الإتجاه سواء بالإيجاب أو السلب، وهذا ما يتطلب القيام بتطبيعها وعكس إتجاه المؤشرات المعاكسة لبقية المؤشرات.

1- **معالجة البيانات وحصر المفقودة منها:** والتي تتضمن تحديد مصادر البيانات والإحصاءات المستعملة، وجودتها حيث أن جودة مكونات المؤشر تؤثر على قدرة المؤشر على عرض مفاهيم متعددة، بالإضافة إلى تقدير البيانات المفقودة، فغالبا ما تعيق البيانات المفقودة تطوير مؤشرات مركبة قوية، ويمكن أن تكون البيانات مفقودة بطريقة عشوائية أو غير عشوائية[3].

4- التحليل متعدد المتغيرات: إن إختيار المؤشـــرات الفرعية وتحديد ملائمتها في بناء المؤشـــر المركب لا يكفي لإعتمادها نهائيا، فيجب تحليل العلاقات والإرتباطات التي يمكن أن تنجم في إستعمالها مجتمعة، حيث يصف بعض المحللين المؤشـــرات المركبة التي تنطوي على هذه الحالة بأنها "غنية بالمؤشـــرات الفرعية ولكنها فقيرة بالمعلومات"[4]، فيجب تحليل الطبيعة الأساسية للبيانات بعناية قبل إنشاء المؤشر المركب؛ فهذه الخطوة الأولية مفيدة في تقييم مدى ملاءمة مجموعة البيانات وتسمح بفهم الآثار المترتبة على الخيارات المنهجية، على سبيل المثال الترجيح والتجميع،

---

[1] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, Opcit, P23

[2] مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **مرجع سابق**، ص64

* هو معامل يهتم بقياس التناسق الداخلي لمجموعة المؤشرات الجزئية، أي يقيس إلى أي مدى تصف هذه المجموعة بناء ذو نمط وإتجاه واحد، وكلما زادت قيمة هذا المعامل كلما دل ذلك على زيادة الاتساق الداخلي بين المؤشرات الفرعية، ويأخذ قيمه من 0 ل 1

[3] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, Opcit, P32

[4] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, Ibid, P25

أثناء مرحلة بناء المؤشـــر المركب، يمكن تجميع المعلومات وتحليلها وفقا لبعدين على الأقل من مجموعة البيانات: المؤشرات الفردية والبلدان.

5-التطبيع (Normalization): من أهم الخطوات التي لابد من إجرائها لتكوين مؤشـــرات المركب، تطبيع البيانات، حيث لابد من القيام بهذه الخطوة قبل إجراء أي عملية تجميع، فغالبا ما تكون المؤشـــرات الفرعية التي يتكون منها المؤشـــر، لها وحدات قياس مختلفة، مما يتطلب تطبيعها لتوحيد المقياس المســـتخدم، وذلك ما يتم بطرق التطبيع المختلفة مثل الترتيب (**Ranking**) والمعيارية (**Standardization**) [1].

6- الأوزان والتجميع: ضـــمن دليل OCDE، تم وضـــع خطوتي الأوزان والتجميع ضـــمن خطوة واحدة، لأهمية العلاقة بينهما في بناء المؤشر المركب، ولكن نحاول فهم كل خطوة على حدى:

6-1: الأوزان الترجيحية (Weighting): والتي من خلالها يتم منح أوزان ترجيحية لكل مؤشـــر فرعي وفق أهميته وتأثيره في الظاهرة ككل، ومن مخرجات المؤشـر المركب، قد تكون الأوزان متسـاوية أو بناء الأوزان وفقا لنماذج إحصائية أو الاستعانة بخبراء وغيرها من الحالات.

فهناك العديد من الطرق لتحديد الأوزان الترجيحية، تعتمد بعضـها على نماذج إحصـائية، كإجراء التحليل العاملي، والبعض الأخر يعتمد على أراء الخبراء[2].

ترتكز العديد من الإنتقادات على المؤشـــرات المركبة العالمية، على الأوزان الترجيحية للمؤشـــرات الفرعية، بإعتبار أن الأهمية النسـبية للمؤشـرات الفرعية ضـمن أي ظاهرة إقتصـادية، مصـدر خلاف بين المحللين، فهي تخضـع للأحكام الشـخصـية لصـانع المؤشر المركب، فقد يعطى أحد الباحثين أوزانا كبيرة للعوامل التي يظن أنها ذات تأثير أكبر، بغض النظر عن أي المعايير الأخرى، بينما يعطي باحث آخر إهتماما أكبر للإرتباطات بين المؤشـــرات الفرعية، ومن بين الطرق المتفق على إســتخدامها طريقة تحليل المكونات الأســاســية (Principle Components Analysis)، والذي يعتمد على تجميع المؤشـــرات الفرعية المرتبطة معا لتكوين مكون فرعى وســـيط، يضـــم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشـــتركة بتلك المؤشـــرات المرتبطة بهذا المكون الفرعي، وكذلك من الطرق المســـتخدمة لتحديد الأوزان المرجحة هي الإعتماد على أراء الخبراء المطلعين على الأولويات السياسية والخلفية النظرية للدراسة محل الاهتمام[3].

6-2: التجميع (Aggregation): من خلالها يتم البناء الفعلي للمؤشـر المركب، حيث يوجد أسـاليب عديدة لتجميع المؤشـرات الفرعية، كالتجميع الخطي والهندسـي وتحليل المعايير المتعددة، والتي يسـتخدم كل منها في ظروف معينة وبافتراضات مختلفة.

7- تحليل عدم اليقين والحساسية: يتم إستخدام تحليل الحساسية لتقييم قوة المؤشرات المركبة، لكون بناء المؤشر المركب يســتلزم العديد من التقديرات الشــخصــية، كإختيار المؤشــرات الفرعية، إختيار طريقة التطبيع، وطرق الوزن

---

[1] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, Opcit, P28-27

[2] مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **مرجع سابق**، ص76

[3] مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **نفس المرجع**، ص25

والتجميع، فإنه يمكن الطعن في قوة ومصداقية المؤشر المركب ومضمونه، ولذلك يجب إستخدام توليفة من تحاليل عدم التأكد والحساسية لقياس قوة المؤشر وتحسين شفافيته.

8- الرجوع للبيانات: هذه الخطوة تعتبر كخطوة تقييم للخطوات السابقة، من حيث تمثيل البيانات المعتمدة ومصداقيتها، وجودة المؤشرات الفرعية والمتغيرات المناسبة في تكوينها، حيث يتم[1]:

- تقسيم المؤشر المركب إلى أجزائه الفردية واختبار الارتباط والسببية
- تجريب أداء الدولة المحدد على مستوى المؤشر، لكشف ما تقود إليه نتائج المؤشر المركب، ولا سيما ما إذا كان عدد صغير من المؤشرات تسيطر بشكل أكبر على نتائج المؤشر.
- توثيق وشرح الأهمية النسبية للمكونات الفرعية للمؤشر المركب.

9-الإرتباط مع متغيرات أخرى: قد يكون للظاهرة الإقتصادية المراد بناء مؤشر مركب لقياسها، إرتباط مع متغيرات أخرى، فيتم قياس القوة التفسيرية لتغيرات المؤشر مع هذه المتغيرات، فعلى سبيل المثال قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة لها، يمكن إستخدامها لإختبار القوة التفسيرية لمؤشر مركب يقيس جاذبية الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وغالبا ما تكون المخططات المتقاطعة البسيطة هي أفضل طريقة لتوضيح هذه الروابط.

10-العرض البياني (Visualization):

تعتبر طريقة عرض المؤشر المركب من الخطوات الهامة في خطوات تكوين المؤشر المركب، فهي الخطوة النهائية التي تبرز خلاصة جميع المراحل التي تم بها المؤشر المركب في تكوينه، لذلك فيجب أن تتم بصورة جيدة حتى يكون المؤشر المركب قادر على توصيل صورة سريعة ودقيقة لمتخذي القرار والمستخدمين النهائيين، وذلك ما يستدعى أن يوفر العرض البياني للمؤشرات المركبة رسائل واضحة ودقيقة، بدون إخفاء البيانات الأساسية التي تم إستخدامها لتكون المؤشر المركب.

وتتنوع الطرق المستخدمة لعرض المؤشرات المركبة، كالأدوات الجدولية البسيطة (Tabular Tools) إلى الرسومات المتعددة الأبعاد الأكثر تعقيدا، وكذلك البرامج الإلكترونية التفاعلية (Interactive Software).

المطلب الثالث: بعض المؤشرات المعتمدة لتقييم الجاذبية

تعتمد قرارات المستثمرين الأجانب في إختيار البلد المضيف على ما توفره هذه الأخيرة من ظروف إقتصادية، إجتماعية ومؤسساتية، تسمح لهم بالإستثمار والنمو على المدى الطويل، وتتلازم عوامل الجذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة مع تنافسية الاقتصاد المعني، إذ يتداخل المفهومين في أن الجاذبية لمختلف الأنشطة وعوامل الإنتاج، تقوم على أساس عرض الإقليم لمزايا توطن أفضل مقارنة بالأقاليم المنافسة، بمعنى عرض أكثر تنافسي لمختلف عوامل الجاذبية، وفي نفس الوقت نجد أن ما يميز الدول أو الأقاليم التي تتمتع بالجاذبية على المدى الطويل هو التدفق الكبير والمستمر للأنشطة والعوامل التي تخلق الثروة، وإنعكاسات ذلك على النمو الإقتصادي والمستوى المعيشي للمقيمين، وبالتالي

[1] OECD, **Handbook on constructing composite indicators**, **Opcit**, P38

تحسين تنافسية هذه الأقاليم في مختلف العوامل، والدخول من جديد في حلقة العرض الأكثر تنافسية لمزايا التوطن، نتيجة العلاقة التكاملية بين التنافسية والجاذبية[1]، ومنه فتقييم الجاذبية للبلدان مرادف لتقييم العوامل المعززة لتنافسيتها، وهو ما يبرر إدراج العديد من المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرين للمفهومين، وفيما يلي أهم المؤشرات العالمية والإقليمية الأكثر تداولا وتأثيرا ضمن عالم الأعمال والإقتصاد، لتقييم جاذبية البلدان للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: مؤشر التنافسية العالمي

هو مؤشر يصدر عن المعهد الدولي للتنمية (IMD) التابع للبنك الدولي، ضمن تقرير سنوي تحت إسم "دليل التنافسية العالمية" (World Competitiveness Yearbook)، والذي ظهر إبتداء من سنة 1990، وهو الأشهر عالميا، حيث يتم جمع المعطيات الخاصة بخصائص بيئة الأعمال لكل بلد وتلخيصها على شكل مؤشر موحد يمكن إستغلاله لترتيب الدول وفق جودة البيئة الممنوحة للمؤسسات والشركات المتواجدة بها.

فالهيئة تستعمل 200 متغير (مؤشرات بسيطة) يتم تجميعها، والتي تهتم بمختلف الجوانب المؤثرة في جاذبية الدول: التنافسية وإستقرار الاقتصاد الكلي، جودة وتكلفة عوامل الإنتاج، المنشأت القاعدية، البحث والإبتكار، تسيير المؤسسات، البيئة الإدارية، الضرائب والتشريع.

يتم حساب المؤشر المركب الموحد "التنافسية العامة" بحساب المعدل الحاصل لكل مؤشر بسيط، بعض المعطيات الإحصائية الكمية المستعملة يتم جمعها من مختلف المصادر المتاحة (الدول أو الهيئات)، وبعضها الأخر عبارة عن سبر للأراء تقوم بها الهيئة ضمن أعضاء شبكتها من المشاركين بالمنتدى الاقتصادي العالمي حتى سنة 1996[2].

في سنة 1997 وعند إنفصال المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، قامت الهيئة بتكليف فريق عمل بجامعة هارفارد والتي كانت تحت رئاسة البروفيسور جفري ساكس (Jeffrey Sachs)، لبناء مؤشر جديد والذي يتم إصداره سنويا تحت عنوان "Global Competitiveness Yearbook"، والذي يتميز عن سابقه ب:

- القيام بإختيار عدد محدود من المؤشرات التي تدخل في تكوين المؤشر العام، والتي تكون ذات قاعدة بيانات إحصائية موثوقة، أين تم التخلي عن طريقة سبر الأراء.
- وضع طريقة علمية ومنهجية لقياس تنافسية البلدان وبطريقة كمية
- ضمن نفس الدليل تقوم بنشر مؤشرين لكل بلد، مؤشر التنافسية للإقتصاد الكلي ومؤشر التنافسية للإقتصاد الجزئي.

وفق تقرير التنافسية العالمية 2017/2016، يتم توحيد سلم التقييم من 1 الى 7، مجمعة في 12 مجموعة، وهي حسب التقرير: الهيئات، البنى التحتية، المحيط الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الإبتدائي، التعليم العالي والتكوين، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور الأعمال والإبتكار.

[1] سامية بوناب، مجيد شعباني، **دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة بين البلدان**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص311-331

[2] IMD World Competitiveness Center, History, site official (visited10-03-2021) : https://www.imd.org/wcc/world-competitiveness-center-mission/center-history-bris-garelli/

ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار

تأسست المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات "ضمان" عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية ما عدا جمهورية جزر القمر، بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وهي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي.

وتهدف المؤسسة إلى تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب وإعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

كانت تصدر مؤشرا مركبا لقياس اتجاه التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 1995 والذي كان يستند إلى 03 متغيرات اقتصادية كلية شملت مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح قيمة المؤشر من 1 إلى 3 لكل بلد حيث:

- أقل من 1: عدم تحسن مناخ الاستثمار
- من 1 الى 2: تحسن مناخ الاستثمار
- من 2 الى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

وقد تم الاستغناء عن هذا المؤشر بعد سنة 2011 وذلك لعدة أسباب:[1]

- معامل الارتباط بين المؤشر وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان ضعيفا خلال عدة سنوات
- عدم الاستناد إلى منهجية صلبة عند بناء المؤشر
- ظهور العديد من المؤشرات والبيانات المستحدثة ذات صلة بمناخ الاستثمار والتي تعطي صورة أكثر واقعية لاحتوائها على العديد من المتغيرات المفسرة

وأطلقت المؤسسة مؤشرا لجاذبية الإستثمار في الدول العربية سنة 2013، والذي يتضمن عرضا تحليليا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء الدول العربية من حيث إستقطاب التدفقات الإستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم.

ووفق تحليل المؤسسة للمحددات المؤثرة في جاذبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تم الإعتماد على تقسيمها إلى 03 مجموعات رئيسية، وتتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر **العوامل الكلية** و**المؤسسية** والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الإستثمار الأجنبي أي **الشركات متعددة الجنسيات**، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للإستثمار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار بالدول العربية 2012-2013**، الكويت،2013، ص24

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 56 متغيرا كميا*، غالبيتها متوسط قيمة المتغير خلال ثلاث سنوات، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، هذه المعطيات يتم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

1- مجموعة المتطلبات الأساسية: تمثل الشروط المسبقة اللازم توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توفرها توقع قدوم المستثمرين وتضم 04 مؤشرات:

- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.
- مؤشر البيئة المؤسسة.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال.

2- مجموعة العوامل الكامنة: وتتمثل في الأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وبدورها تضم 5 مؤشرات فرعية:

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه.
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
- مؤشر عناصر التكلفة
- مؤشر الأداء اللوجستي
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

3- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات وتضم:

- مؤشر إقتصاديات التكتل
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

* تقوم المؤسسة بتحيين المتغيرات الكمية سنويا، وفق المعطيات المتاحة، ووفق درجة تمثيل المتغيرات للظاهرة المدروسة، فيمكن أن تقوم بإضافة متغير، أو حتى إستبداله، وفق درجة التأثير على المؤشر العام، ولذلك هناك إختلاف في عدد المتغيرات الكمية، فعند إطلاق المؤشر سنة 2013 إعتمدت على 114 متغير كمي، أما في أخر إصدار إعتمدت على 56 متغيرا.

يعتمد المؤشر على ترتيب 109 بلد حول العالم والتي تغطي مجتمعة 97% من إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد لكل دول العالم، ونحو 95% من إجمالي أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة العربية (هذه النسب لنهاية سنة 2018)

ترتيب الدول يكون وفق القيمة التي تحصل عليها كل دولة من 0 إلى 100، والقيمة المحصل عليها بحساب متوسط الحساب لكل مؤشر فرعي مع مراعاة الأوزان الترجيحية لكل مجموعة وفق النسب[1]: 34,2% للمجموعة الأولى، 35,6% للمجموعة الثانية و30,2% للمجموعة الثالثة.

عند تحديد قيمة المؤشر لكل دولة يتم ترتيب الدول من المركز الأول لأعلى قيمة إلى المركز 109 لأدنى قيمة، وتحليل جاذبية مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية يتم بحساب قيمة المؤشر للدول العربية مجتمعة (متوسط قيم المؤشر لكل دولة)، وتحديد تصنيفها بالنظر للتقسيم الجغرافي للدول محل الدراسة.

ثالثا: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال":Doing Business Index "

تم تصميم هذا المؤشر لقياس ومقارنة مناخ الأعمال بين الدول، من طرف البنك الدولي منذ سنة 2003، يتم من خلاله مقارنة حوالي 190 بلد، والذي يرصد الإجراءات والوقت التي يستلزمه القيام بالمعاملات التي لها علاقة مباشرة، مع المؤسسات الإقتصادية، طيلة دورة حياتها، منذ نشأتها إلى غاية تصفيتها في حالة حدوث ذلك.

يرتكز مؤشر سهولة ممارسة الأعمال على مختلف المعايير المتعلقة بالكفاءة التنظيمية، حيث يصدر فريق خبراء البنك العالمي تقرير سنوي حول تصنيف إقتصاديات الدول المعنية بالتصنيف، برصد التعديلات التي تطرأ في هذه الدول والخاصة بالبيئة القانونية والتنظيمية للأعمال، تحدد رتبة البلد حسب مجموع النقاط المتحصل عليها بالاعتماد على تقييم مجالات خاصة بظروف خلق وتطوير المؤسسات في البلد المعني ، ويتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية، مع إعطاء نفس الأهمية لجميع المؤشرات، وبالتالي فقيمة المؤشر النهائي هي المتوسط الحسابي البسيط للنقاط المتحصل عليها في كل مجال كمكون من المكونات المعتمدة، تتمحور هذه الحالات المغطاة حول درجة تعقيد العمليات التنظيمية من حيث الإجراءات والوقت وتكلفتها، وأيضا قوة المؤسسات القانونية وهي[2]: بدأ الأعمال؛ كيفية التعامل مع تراخيص البناء؛ الحصول على الكهرباء؛ نقل الملكية؛ دفع الضرائب والرسوم؛ التجارة عبر الحدود؛ الحصول على القرض؛ حماية المستثمرين الأقلية؛ تنفيذ العقود وتسوية حالات الإفلاس أو التصفية.

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية: تم تطويره من طرف Heritage Foundation منذ 1994، ويهدف إلى قياس الحرية الاقتصادية على أساس تعريفها لهذه الأخيرة بأنها[3]: "حرية الأفراد في إقليم معين في العمل، الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي يرون أنها تسمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية."

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار بالدول العربية 2012-2013**، مرجع سابق، ص119

[2] World Bank Group, **Doing business report 2020**, Washington, USA, 2020, P3

[3] Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, **Ranking of countries**: **The WEF**,**IMD**, **Fraser and Heritage indices**, CESIFO DICE REPORT, JUNE 2006, P48

والحرية الإقتصادية تعكس مدى تدخل مؤسسات الدولة، ومنه سلطة الدولة، بالنشاطات الإقتصادية، وهو ما يتعارض مع مباديء إقتصاد السوق الخالي من الإحتكار، ومبدأ تكافؤ الفرص، ومنه الإقتصاد الذي يتميز بحرية إقتصادية محدودة يكون غير جاذب للمستثمرين الأجانب، فمناخ الإستثمار الحر إقتصاديا يمثل للمستثمرين، بيئة الفرص لتحقيق طموحاتهم.

يغطي المؤشر أكثر من خمسين معيار يتم تجميعها في اثنا عشر مؤشر فرعي، تصنف على أساسها 186 دولة وهي[1] :حقوق الملكية؛ نزاهة الحكومة؛ كفاءة القضاء؛ العبء الضريبي؛ الإنفاق الحكومي؛ الصحة المالية؛ حرية الأعمال؛ حرية العمل؛ حرية النقد؛ حرية التجارة؛ حرية الاستثمار؛ الحرية المالية، ويتم تجميعها في أربع فئات تعكس تركيز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربع جوانب رئيسية للمحيط الاقتصادي التي تمارس من خلالها الحكومات سيطرتها على السياسات (القواعد القانونية، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وأخيرا انفتاح الأسواق). يتم تقييم المؤشر في سلم (0-100) تصنف الدول في قائمة تضم خمس مجموعات تنازليا حسب تزايد درجة الحرية الإقتصادية (حرة؛ غالبا حرة؛ حرة بشكل معتدل؛ غير حرة؛ غالبا غير حرة؛ مشددة)، مع الإشارة إلى أن قيمة المؤشر النهائي يحسب كمتوسط بسيط لقيم المؤشرات الفرعية.

خامسا: مؤشر الثقة:

أعتمد من طرف المنظمة الأمريكية الرائدة في الاستشارة حول ملائمة مناخ الأعمال"A.T Kearney "منذ 1998، من خلال استقصاء خبراء الشركة سنويا، لأكثر من 500 مسؤول تنفيذي لشركات رائدة في العالم، موزعين على 27 بلد ذات التدفقات العالية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعتمد تقييم البلدان على تنقيطها من 1 إلى 3، من خلال إستغلال إجابات المستهدفين، عن سؤال[2]: "ما هي إحتمالات تجسيد إستثمار مباشر بالبلد المعني خلال السنوات الثلاث القادمة"، والإجابات مبوبة وفق في أربع إحتمالات: عالية، متوسطة، ضعيفة أو غير مهتم، فمؤشر الثقة يعرض توجهات المستثمرين في المستقبل، ويتم حسابه كمتوسط لعدد الردود العالية والمتوسطة والمنخفضة، على الإستجواب و توقعاتهم الإستثمار في سوق معين، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وتعتمد فقط الإجابات الخاصة بالمشاركين غير البلد الأصلي للمستجوبين لتجنب الانحياز، وتقوم المنظمة بنشر الـ 25 وجهة الأولى الأكثر ملائمة للاستثمار عالميا من بين 60 بلد المعني بالدراسة عموما، وهذا يعني غياب العديد من الدول النامية مثل الجزائر في الدراسة.

[1] Heritage Foundation, Site officiel (consulté le : 24-05-2021) : www.heritage.org/index/about

[2] A.T Kearney, site officiel (consulté le : 23-04-2021) : http//www.kearney.com/foreign-direct-investment-confidence-index#about

خلاصة

من خلال تعرضنا لجاذبية مناخ الإستثمار للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإعتماد على المؤشرات الاقتصادية، خلصنا إلى:

- الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تدفق لرأس المال من دولة إلى أخرى، والإتفاق على تحديد نسبة 10% من حصة الإستثمار، حتى يكون مباشرا، مع طول مدة الإستثمار، وقد يكون على شكل إستثمار مشرك، أو مملوك يالكامل للمستثمر الأجنبي، أو على شكل عمليات تجميع.
- مناخ الإستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية، التي تؤثر على قرار الإستثمار ونجاح المشاريع، إستقرارها وجودتها، عوامل محددة لمفاضلة المستثمرين الأجانب في إختيار البلد المضيف لإستثماراتهم، وهو ما يميز جاذبية مناخ الإستثمار للدول، للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المؤشرات الاقتصادية أدوات مهمة في إتخاذ القرار، على مستوى الشركات المتعددة الجنسيات، لتحديد وجهة إستثمارتهم، وعلى مستوى الحكومات لتحديد السياسات الاقتصادية الملائمة، بالإضافة منحها إمكانية تقييم هذه السياسات وتقويمها.
- بناء المؤشرات الاقتصادية المركبة، يتم على أسس علمية ومنهجية، والإخلال بإحدى القواعد التي تضبط خطوات بنائها، تقودنا إلى قراءة مضللة لوضع إقتصادي ما، ومنه إلى أحكام وقرارات خاطئة، والتحكم في منهجية وضعها تسمح للباحث الإقتصادي القراءة السليمة والهادفة لمخرجات هذه المؤشرات.

الفصل الثاني:

تحليل مناخ الإستثمار بالجـــزائـــر

تمهيد

بعد أن قمنا بالتطرق لأهم الجوانب النظرية الواجب الإحاطة بها، ضمن ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والأدوات اللازمة للقيام بتحليل جاذبية مناخ الإستثمار للإستثمارات الأجنبية المباشرة، سنقوم ضمن هذا الفصل التطبيقي، بتحليل جاذبية مناخ الإستثمار للجزائر.

ضمن المبحث الأول، نقوم بتحليل الآداء الإقتصادي الجزائري، بالإستعانة بمؤشرات الإقتصاد الكلي، والتطرق لواقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والهدف منها هو الإلمام بالوضع الحالي لكل من الاقتصاد الكلي ووضعية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، أما في المبحث الثاني، سنحاول القيام بتحليل جاذبية مناخ الإستثمار الجزائري للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإعتماد على مخرجات مؤشر واحد، وهو المؤشر المركب للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات "**مؤشر ضمان**"، والصادر ضمن تقريرها السنوي لسنة 2019، فالهدف من هذا العمل هو تحليل مكامن القوة والضعف بمناخ الإستثمار الجزائري، وإستغلال مؤشرات مختلفة لمناخ الإستثمار قد يوصلنا إلى تحليلات متناقضة، فكما رأينا سابقا، فلكل مؤشر مركب قاعدة نظرية يبنى عليها المؤشر المركب، قد تتداخل عدة متغيرات محسوبة ضمن مؤشر مع متغيرات مؤشر آخر، ولذلك فالعبرة من التحليل هو الإعتماد على مؤشر مركب واحد يظم معظم العوامل المؤثرة في مناخ الإستثمار، وضمن التحليل لعناصر المؤشر في تقييمه لمناخ الإستثمار للجزائر، إعتمدنا على متوسطات الترتيب والقيم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي هي مصدر لأغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لتمكيننا من معرفة مدى جودة المتغير المعني، بالإضافة لإختيار بعض الدول العربية كوجوه مقارنة، والمتمثلة في الإمارات العربية المتحدة بإعتبارها الأولى عربيا في جودة مناخ الإستثمار وفق نفس المؤشر، ودولة مصر بإعتبارها الأولى إفريقيا، وكذلك كل من تونس والمغرب لتقارب إقتصادياتها من الجزائر خارج قطاع المحروقات ولتجاورها جغرافيا.

المبحث الأول: تحليل الأداء الإقتصادي بالجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول الإفريقية، والتي تلقب بالدولة القارة، لما تمتلكه من مؤهلات طبيعية وبشـــرية هائلة، وبالنظر كذلك للموقع الجيوسـياسـي الذي يعتبر بوابة إفريقيا، لتوسـطها قارتي أوروبا وإفريقيا، إلا أن وضـعها الاقتصـادي لا يتناسـب مع حجمها وإمكاناتها الكامنة، والذي يتميز بالتقلب وعدم الاسـتقرار بالإضـافة إلى التبعية الكبيرة للأسـواق العالمية للمحروقات لإعتماد صـادراتها على ما تصـدره من غاز وبترول، وفيما يلي نتطرق للوضـع الاقتصـادي الحالي للجزائر بإستعراض مؤشـرات الاقتصـاد الكلي، ثم التطرق للإسـتثمارات الإجنبية المباشـرة بالجزائر بالإعتماد على مؤشرات الأداء الفعلي.

المطلب الأول: الوضع العام للاقتصاد الجزائري

بمسـاحة 2,4 مليون كيلومتر مربع وتعداد سـكاني من 44 مليون نسـمة، تمتلك الجزائر رابع أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة الأفريقية (169 مليار دولار أمريكي في عام 2019) وأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في شمال أفريقيا. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشـــرين، سمحت ثروة الأراضـــي الجزائرية (موارد النفط والغاز) مقترنة بزيادة أسـعار المحروقات في الأسـواق الدولية للسـلطات بالحصـول على موارد كبيرة تسـمح بتنفيذ سـياسـات اقتصـادية واجتماعية طموحة، مثّلت المحروقات في المتوسـط خلال الفترة 2004–2018: 96٪ من صـادرات البلاد، و43٪ من عائدات الضرائب، و21٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: الموازنة العامة

منذ منتصف عام 2014، سلط انخفاض أسعار المحروقات الضوء على نقاط الضعف في النموذج الاقتصادي الجزائري، فقد إنخفض متوسـط سـعر برميل صـحارى بلند Sahara Blend (النفط الجزائري) من 113 دولار في منتصـف عام 2014 إلى 31 دولار في أوائل عام 2016، قبل أن يرتفع إلى 54 دولار في المتوسـط في عام 2017، و71 دولار في عام 2018 و65 دولار في عام 2019، ونتيجة لذلك شـــهدت الحســـابات العامة تدهورا ملحوظا، فقد بلغ عجز الميزانية ما يصـل إلى 8,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (9,7% في عام 2019)، بينما يتوقع تزايد العجز ســـنتي 2020 و2021 إلى أكثر من 16,4% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من الإجراءات للتحكم في نفقات التسيير والتجهيز، والتي أقرتها السلطات إبتداء من سنة 2016، والعمل على وضع حيز التنفيذ لإطار جديد فيما يخص النفقات العمومية، وبالمقابل سجلت الجزائر تزايدا في الدين الإجمالي الحكومي من 27,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 إلى 46,3% منه سنة 2019.

الشكل رقم01: تطور الحسابات العامة للجزائر 2000-2020

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان للإستثمار**، الكويت، العدد4، ديسمبر2020، ص22

ثانيا: الناتج الداخلي الخام والحساب الجاري

كما تأثر النمو الاقتصـــادي، حيث عرف تقهقرا خلال الفترة 2014-2019، من 3,8٪ في عام 2014 إلى 0,8٪ في عام 2019

الشكل رقم 02: نسبة التغير السنوية للناتج الداخلي الخام بالجزائر 2010-2019 (%)

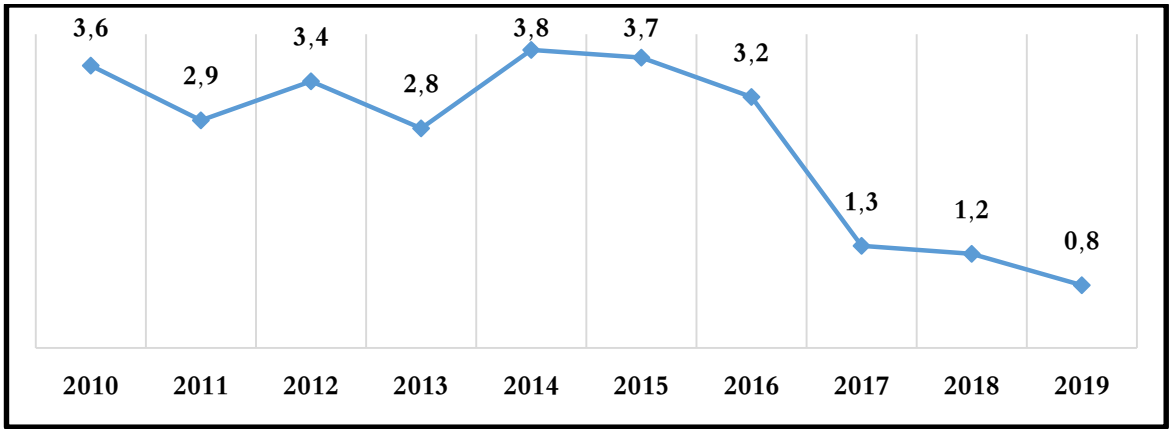

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

أما الحساب الجاري فسجل عجزا متواصلا منذ سنة 2017، بالرغم من الإجراءات المتبعة للحد من فاتورة الإستيراد، ومنه تجنب نزيف العملة الصعبة، فقد سجل عجزا يقارب 22,1 مليار دولار سنة 2017، ما يمثل 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتناقص ليصل إلى حدود 17,1 مليار دولار سنة 2019، أي 10,1% من الناتج، ويتوقع أن يصل إلى أكثر من 25 مليار دولار سنة 2021.

[1] Banque Mondiale, site officiel (consulté le 10-03-2021): https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=DZ&start=2010

الشكل رقم 03: تطور وضعية الحساب الجاري بالجزائر 2000-2020

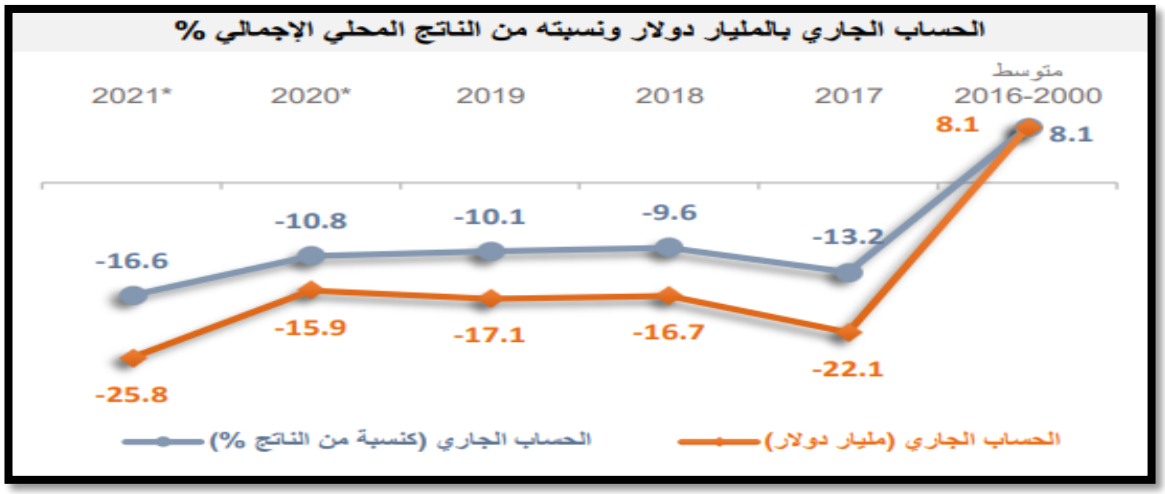

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان للإستثمار**، الكويت، العدد 4، ديسمبر2020، ص22

ثالثا: التشغيل ومعدل التضخم

تظهر أحدث معطيات الأمم المتحدة عن أرقام التوظيف المتوفرة، أن معدل البطالة بلغ 11,5%، مع ارتفاع معدل بطالة الشباب بشكل خاص (27%)[1]، ووفق نفس المصدر، يشغل القطاع الزراعي نسبة 9,7% من القوة العاملة، وقطاع الصناعة 30,7% أما قطاع الخدمات 59,6%.

أما فيما يخص التضخم فتسجل الجزائر تذبذا في قيمه، مما يعكس عن تذبذب في المستوى العام للأسعار، نظرا لقصور السياسة النقدية والميكانيزمات الموضوعة لمراقبة الأسعار، ومنه فالسوق الجزائري يمتاز باللايقين في سياسة التسعير والتي تعتبر من الأدوات المهمة للشركات الأجنبية لتقييم مردودية مشاريعها الإستثمارية.

الشكل رقم 04: تطور معدل التضخم السنوي للإقتصاد الجزائري 2000-2020

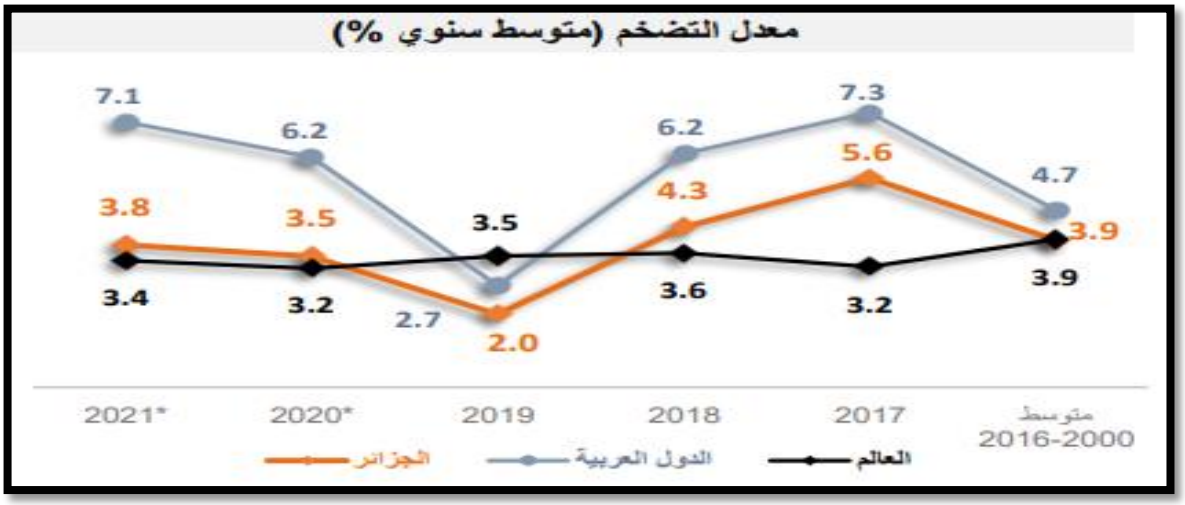

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان للإستثمار**، الكويت، العدد4، ديسمبر2020، ص22

[1] United Nations, **World Statistics Pocketbook 2020**, New York, USA, Series V, N°44, 2020, P35

رابعا: معدل سعر الفائدة

تظهر القيم المستقاة من بنك المعلومات للبنك الدولي، والممثلة بالشكل الموالي، تسجيل 8,99% كنسبة فائدة حقيقية سنة 2019، والغرض منها الرفع من قيمة المدخرات المحلية، وإمتصاص أكبر حصة ممكنة من رؤوس الأموال الخارجة عن الدائرة الاقتصادية الرسمية، والتي قدرتها وزارة المالية ب 6000 مليار دينار جزائري[1]، مما يظهر حجم السوق السوداء أو الإقتصاد الموازي بالجزائر.

الشكل رقم 05: تطور سعر الفائدة الحقيقي بالجزائر 2015-2019 (%)

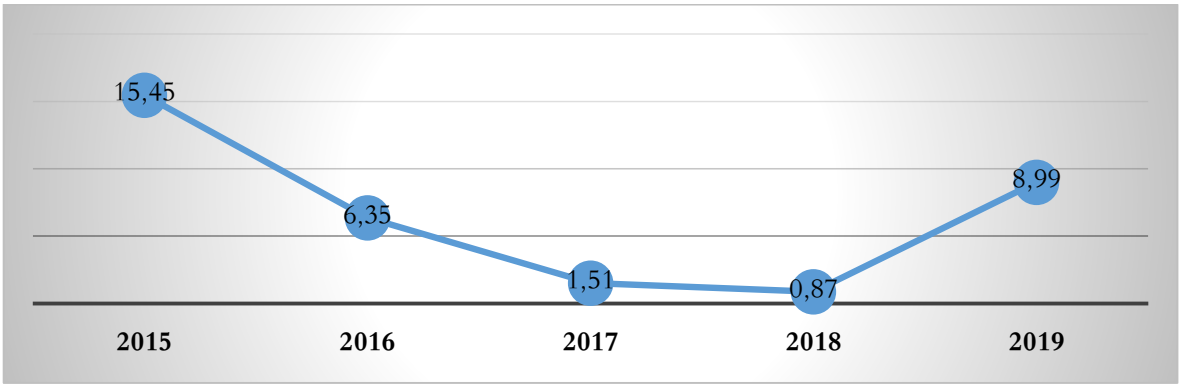

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[2]

خامسا: الميزة النسبية للتجارة الخارجية

للأهمية البالغة بمعرفة طبيعة التجارة الخارجية للجزائر، من حيث مصدر العملة الصعبة ومكانة تواجدها ضمن الأسواق العالمية للسلع، نستغل المعطيات الإحصائية المنشورة حديثا من طرف صندوق النقد العربي، من خلال مؤشر الميزة النسبية*[3] وهو من المؤشرات الهامة في قياس الأهمية السلعية المعنية للدول في الأسواق العالمية، والتي تظهر لنا إمتلاك الجزائر لميزة نسبية ل06 فئات من السلع (الجدول الموالي)

[1] سعيد بشار، مقال لجريدة الخبر بعنوان: **6000 مليار دينار خارج القانون**، جريدة الخبر، الجزائر، 2021/03/17.

[2] Site Banque Mondiale, site officiel (consulté le : 19-03-2021) https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2019&locations=DZ-AE-OE&start=2010

* المؤشر Releaved Comparative Advantage (RCA) يظهر الأهمية السلعية لدولة ما مقارنة بالأسواق العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد1 ، وتحسب قيمة المؤشر كما يلي: $RCA = \frac{\left(\frac{xij}{Xi}\right)}{\frac{xwj}{Xw}}$ حيث x_{ij} و x_{wj} صادرات الدولة (i) أما w فهي الصادرات العالمية من السلعة (j)، وتشير X_i و X_w إلى الصادرات الكلية للدولة (i) والعالم (w)

جدول رقم 02: تطور الميزة النسبية للسلع الجزائرية عالميا 2013-2019

السلع	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المنحنى
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والتروات البرية والشمع المعدني	5,648	6,051	8,721	10,07	8,659	7,259	8,491	
الأسمدة	0,165	1,501	3,191	4,9	3,183	6,947	7,448	
الفلين والمواد المصنوعة منه	0,59	0,94	1,306	0,766	1,279	1,819	2,465	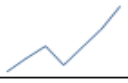
السكر والحلويات	1,518	1,535	1,746	2,728	2,346	1,634	2,342	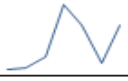
المواد الكيمائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن التمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر	0,792	1,657	2,205	1,907	1,704	2,092	2,224	
الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والإسمنت	0,619	0,659	1,072	1,004	6,664	1,076	1,807	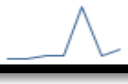

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات تقرير تنافسية التجارة العربية[1]

والملاحظ إعتماد الإقتصـــاد الجزائري على الموارد الطبيعية في تعاملاتها التجارية مع بقية العالم، وعدم وجود لتنوع للســـلع التي تنافس بها عالميا، والملاحظ كذلك تذبذب تطور الميزة النســـبية للجزائر لكل ســـلعة، وهذا راجع للتقلبات في الأسـعار التي تعرفها الأسـواق العالمية، وبالنظر للحجم الذي تحوزه في كونها المصـدر الأول للدخل الوطني وللعملة الصعبة، مما يدفعنا لإستنتاج التأثير القوي لتغير الأسعار العالمية للموارد الطبيعية، في مداخيل الخزينة العمومية ومنه لميزان المدفوعات.

بالنظر لما سبق والوضعية الإستثنائية التي يعيشها العالم سنة 2020، أدى وباء Covid-19 إلى تدهور التوقعات الاقتصادية للجزائر لعام 2020، ويقدر صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد بنسبة (-5,2%) في عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط بنسـبة 17,7% ، في حين أن النمو غير النفطي (ظل إيجابيًا منذ عام 2014) سجل انخفاضا بنسبة 2,3%، ويمكن أن يصل العجز في الميزانية والحساب الجاري إلى (-20%) و(-18%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مع تســـجيل لبلوغ الدين العام 61% من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات النقد الأجنبي عند 36 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 (8 أشهر من الواردات).

المطلب الثاني: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر

سـنعتمد ضـمن هذا المطلب على ما نشـرته الأونكتاد (UNCTAD) ضـمن إصـداراتها السـنوية حول الإسـتثمار الأجنبي المباشـر، بالإعتماد على المؤشـرات المتعلقة بالأداء الفعلي فيما يخص إسـتقطاب الإسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، لرسـم صـورة عامة عن تدفقات ومخزون الإسـتثمارات الأجنبية المباشـرة للجزائر، بالإضـافة إلى إستغلال المعطيات المنشورة من طرف fDI Markets عن عدد المشاريع وقيمها والقطاعات المعنية.

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية 2020**، العدد 08، أبوظبي، الإمارات، 2020، ص 71

أولا: تدفقات ومخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة

عرفت التدفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2019 قيمة تدفقات بلغت 1540 مليار دولار، بزيادة قاربت 3% مقارنة بسنة 2018، وأخذت الدول المتقدمة الحصة الأكبر منها بقيمة 800 مليار دولار، بزيادة 5%، وبالرغم من تسجيل الدول النامية لزيادات سنوية منذ سنة 2010 إلا أنها خلال سنة 2019 سجلت تراجعا طفيفا قارب 2%، بقيمة 685 مليار دولار[1].

إلا أن الجزائر لم تسجل تطورا ملحوظا في حصتها من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي لم تتجاوز عتبة 0,1% من مجموع التدفقات العالمية، وخلال الفترة 2016-2019 في حدود 0,7 و 0,1%

الشكل رقم06: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، المغرب والإمارات 2016-2019

(% من مجموع التدفقات العالمية)

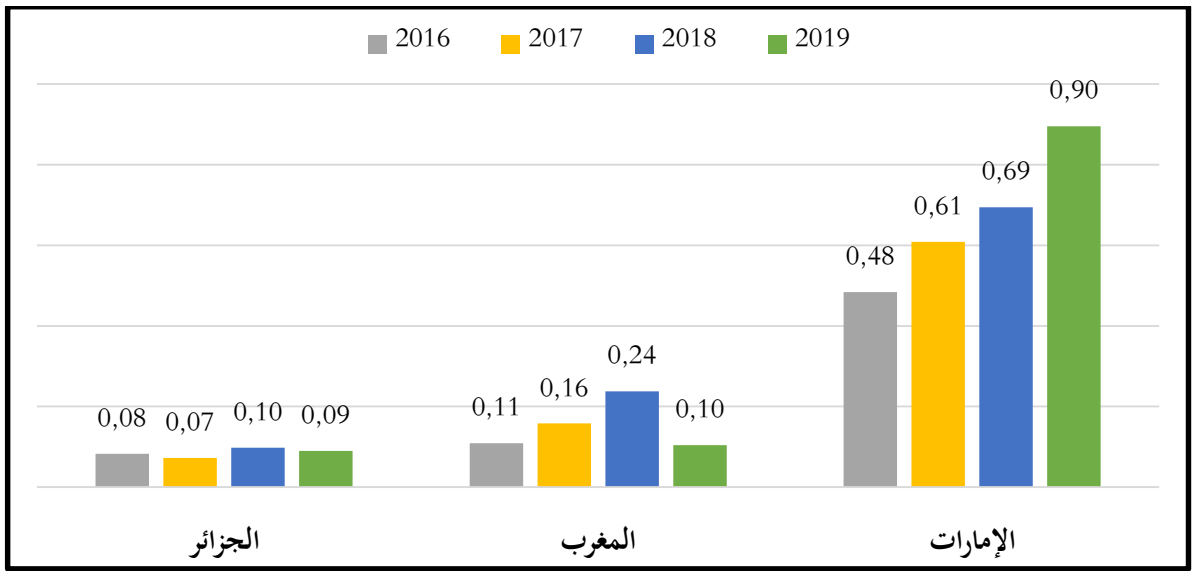

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات UNCTAD [2]

وبمقارنة الجزائر مع دولة مجاورة كالمغرب نلاحظ الفرق في قيم التدفقات، فأدنى قيمة سجلتها المغرب سنة 2019، ب0,10% من مجموع التدفقات العالمية، تتجاوز أقصى قيمة سجلتها الجزائر، ففي أحسن الأحوال خلال الفترة 2016-2019 تسجل المغرب ضعف ما تسجله الجزائر من تدفقات للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ووجه المقارنة مع دولة الإمارات، والتي تعتبر الأولى عربيا في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يظهر لنا الفارق الكبير المسجل، فديناميكية تدفقات الإستثمارات بدولة الإمارات والتي هي في تزايد مستمر، تظهر ضآلة ما تستقطبه الجزائر، والذي وصل إلى حد 10 أضعاف ما تسجله الجزائر سنة 2019.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الإستثمار العالمي 2020**، جنيف، 2020، ص4

[2] UNCTAD, site officiel (consulté le 02-03-2021):
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ولذلك فالجزائر لا تعتبر الوجهة المفضلة للمستثمرين الأجانب، إقليميا أو عربيا، مما يظهر لنا التأخر الكبير الذي تسجله الجزائر في السعي لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما فيما يخص مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ووفق نفس المصدر والممثلة في الشكل الموالي، سجلت الجزائر مخزون يقارب 32 مليار دولار سنة 2019.

الشكل رقم 07: تطور مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، المغرب ومصر (2010 – 2019)

(مليون دولار)

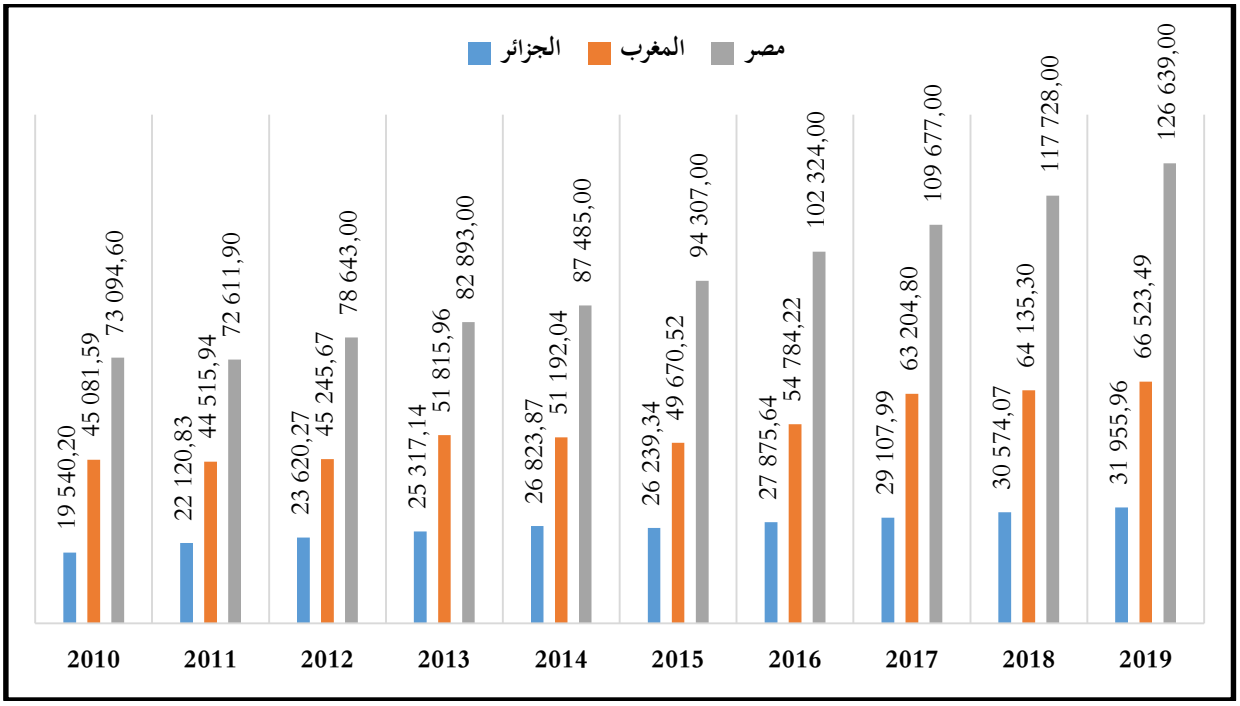

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات UNCTAD [1]

إلا أن هذه القيمة تبقى ضئيلة إذا ما قارناها بدولة المغرب مثلا، فهي تمثل أقل من نصف المخزون بالمغرب بقيمة تتجاوز 66 مليار دولار، وإن قارناها بالدولة الأولى إفريقيا مصر والتي سجلت قيمة مخزون يتجاوز 126 مليار دولار سنة 2019، أي أن ما تحوزه الجزائر من مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمثل سوى 25% من تحوزه مصر.

والملاحظ ضمن الشكل السابق للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2019، الفروق الواضحة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، فخلال 9 سنوات تمكنت مصر من تسجيل زيادة في مخزونها يتجاوز 53,54 مليار دولار، ودولة المغرب وخلال نفس الفترة سجلت زيادة تجاوزت 21,44 مليار دولار، إلا أن الجزائر سجلت زيادة في حدود 12,41 مليار دولار، مما يظهر الإختلاف في نجاعة وفاعلية سياسة الجزائر في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] UNCTAD, site officiel (consulté le 11-05-2021) :
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ثانيا: مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة

من مؤشرات الأداء الفعلي والتي تظهر مدى إستقطاب الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، عدد المشاريع الجديدة التي تسجلها كبلدان مضيفة لإستثمارات الأجانب، وبإستغلال المعطيات الموضحة بالشكل الموالي

الشكل رقم 08: عدد المشاريع الجديدة وقيمتها لبعض الدول العربية لسنتي 2018-2019

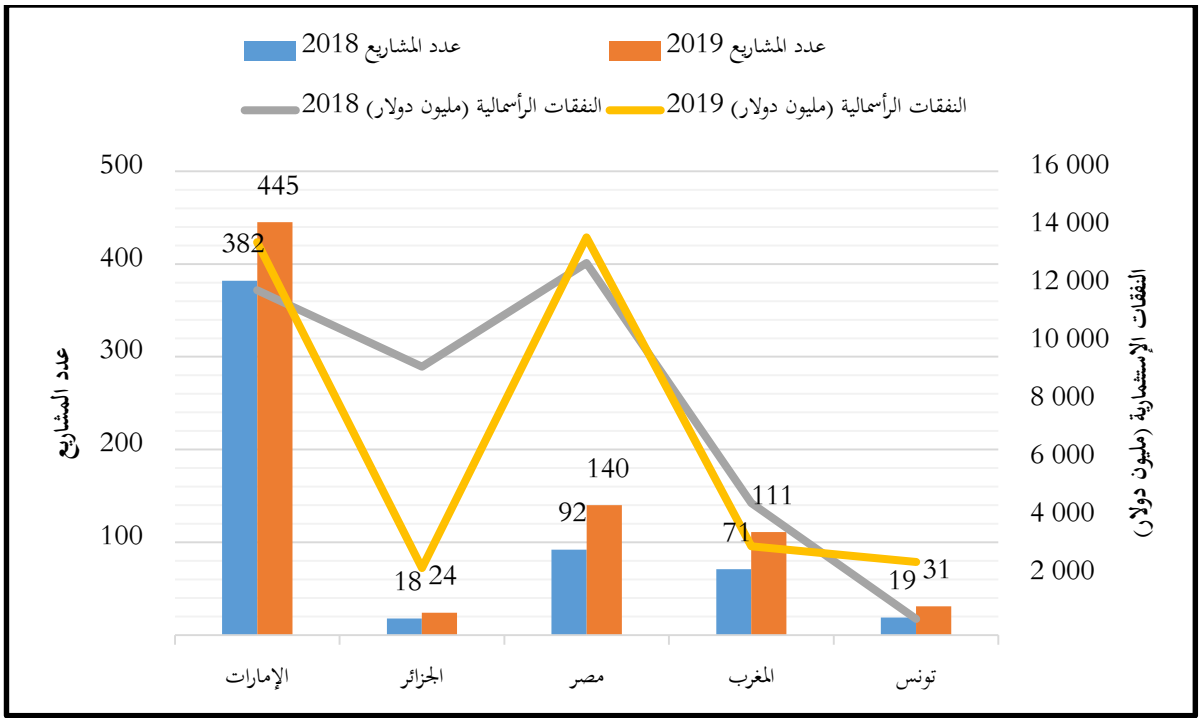

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات نشرة ضمان الإستثمار 2020[1]

الذي يظهر عدد المشاريع الجديدة للجزائر وبعض الدول العربية، بالإضافة لقيمها، خلال سنتي 2018 و2019، نلاحظ ضآلة عدد المشاريع المسجلة بالجزائر مقارنة بالمغرب ومصر والإمارات، وبالرغم من تدهور الوضع السياسي والأمني بدولة تونس خلال السنوات الثلاث الماضية، وعدم الاستقرار الذي تعيشه، إلا أن وضعية الجزائر تتقارب مع تونس، وهذا يظهر أن جاذبية تونس للمستثمرين الأجانب أكثر إغراء من الجزائر حتى وهي في أسوء حالاتها.

والملاحظ كذلك عدم تناسب قيم الإستثمارات مع عددها بالنسبة للجزائر فبالرغم من إرتفاع عدد المشاريع من 18 مشروع سنة 2018 إلى 24 مشروع سنة 2019، إلا أن قيمة المشاريع عرفت إنخفاضا من 9,25 مليار دولار سنة 2018 إلى 2,31 مليار دولار سنة 2019، عكس كل من الإمارات ومصر اللتان سجلتا إرتفاعا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما وقيمة بين سنتي 2018 و2019.

وبالنظر لطبيعة الإستثمارات الأجنبية، وبإستغلال المعطيات المبينة بالشكل الموالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار:"**مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019**"، الكويت، 2020، ص18

الشكل رقم 09: توزيع تكلفة المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة 2015-2019) (مليون دولار)

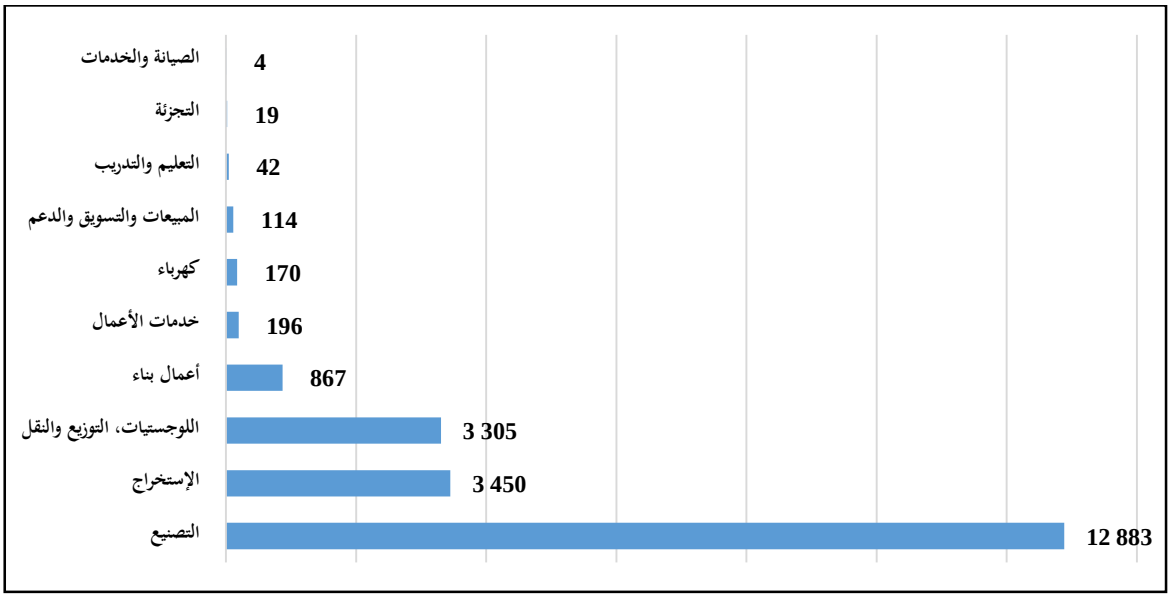

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات تقرير ضمان للإستثمار2020[1]

نلاحظ أنه خلال الفترة 2015-2019 سجل قطاع التصنيع حصة الأسد في قيم هذه الإستثمارات بقيمة 12,88 مليار دولار، يليه قطاع الإستخراج ب3,45 مليار دولار ثم قطاع اللوجستيات والتوزيع والنقل ب3,30 مليار دولار، وباقي الإستثمارات والمقدرة ب1,412 مليار دولار موزعة على قطاعات: البناء، خدمات الأعمال، كهرباء، التسويق، التعليم والتدريب، التجزئة والصيانة والخدمات، وهذا يظهر عدم تنوع النشاطات المستهدفة من طرف المستثمرين الأجانب بالجزائر، وغياب قطاعات مهمة التي يمكن أن تدفع الإستثمار الأجنبي بها لدفع عجلة التنمية.

فيما يخص مصدر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، وبعد عقود من إستحواذ الدول الأوروبية على المراتب الأولى في الإستثمار بالجزائر، إلا أن الوضع تغير خلال السنوات الماضية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي، الذي يظهر جنسية الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة 2015-2019، فالملاحظ تقهقر إستثمارات دول الإتحاد الأوروبي، خلال الفترة 2015-2019 مقارنة بإستثمارات دول جنوب شرق أسيا والصين، والتي مثلت أكثر من 61% من إجمالي تكلفة المشاريع الجديدة، بالرغم من تفوق دول الإتحاد الأوروبي في عدد المشاريع، فنستنتج توجه الإستثمارات الأوروبية للمجالات قليلة كثافة رأس المال.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة 2019**، مرجع سابق، ص18

جدول رقم 03: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

(2015-2019) (مليون دولار)

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونج	6 000	1	1
الصين	3 827	12	7
سنغافورة	3 151	3	1
فرنسا	2 266	16	15
مصر	1 553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1 576	134	108
الإجمالي	**21 055**	**188**	**152**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة 2019**، الكويت، 2020، ص18

المبحث الثاني: تحليل جاذبية مناخ الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفق "مؤشر ضمان"

لتحليل مناخ الإستثمار للجزائر بالإعتماد على مخرجات المؤشر المركب للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات "**مؤشر ضمان**" لسنة 2019، سنقوم بإستغلال المعطيات المتوفرة لمكونات المؤشر ضمن المجموعات الثلاث، والمؤشرات الفرعية الإحدى عشر و56 متغير كمي (مراجعة الملحق رقم 01)، ومقارنة النتائج المحصلة للجزائر بمتوسطات الترتيب عالميا وعربيا، لتمكيننا من إظهار موقع الجزائر ضمن كل مؤشر فرعي أو كمي عالميا وعربيا.

من الجدول الموالي، يظهر لنا أن الجزائر تقع بالمركز 84 من أصل 109 دولة معنية بالتصنيف، وب 33 نقطة، بفارق 61 مركز عن أول دولة عربية (الإمارات) التي صنفت بالمركز 23، وبقيمة 62 نقطة، وبمقارنة نتائج عينة الدول، نلاحظ أن كل من تونس، المغرب ومصر، حالها كحال الجزائر لم ترقى لمستوى متوسط الترتيب والقيمة عالميا، والمحددة بالمركز 55 والقيمة 46.

وفق المجموعات التي يتكون منها المؤشر، نلاحظ تباين بين المكونات الأساسية لكل دولة، فبإستثناء الإمارات التي سجلت نتائج فاقت متوسط القيم عالميا، وضمن المجموعات الثلاث خاصة ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية،

مما يعني إمتلاك الإمارات لمقومات جيدة لجاذبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنه لمناخ إستثمار جذاب، وهو ما يفسر إعتلائها لترتيب الدول العربية الأكثر إستفادة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم 04: ترتيب وقيم مؤشر ضمان 2019 للجزائر وبعض الدول العربية، ووفق المجموعات الثلاث

الدولة	الترتيب		القيمة		القيمة لمجموعة المتطلبات الأساسية		القيمة لمجموعة العوامل الكامنة		القيمة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
	متوسط الترتيب عالميا	متوسط الترتيب عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا
	55	71	46	38	61	53	47	41	31	22
الإمارات	23		62		75		67		42	
تونس	68		41		56		41		25	
المغرب	69		40		60		39		24	
مصر	74		38		50		37		25	
الجزائر	**84**		**33**		**47**		**36**		**18**	

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

لإظهار تأثير كل مجموعة على ترتيب كل دولة، ووفق المعطيات المتاحة في الجدول السابق، نعتمد على الفجوة التي سجلتها قيمة كل دولة مقارنة بمتوسط القيمة عالميا (الفرق بين القيمة لكل مجموعة مع متوسط القيمة عالميا لنفس المجموعة)

الدولة	القيمة الإجمالية	فجوة القيمة الإجمالية مع متوسط القيمة عالميا (46)	فجوة القيمة لمجموعة المتطلبات الأساسية مع متوسط القيمة عالميا	فجوة القيمة لمجموعة العوامل الكامنة مع متوسط القيمة عالميا	فجوة القيمة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية مع متوسط القيمة عالميا
الإمارات	62	16	14	20	11
تونس	41	-5	-5	-6	-6
المغرب	40	-6	-1	-8	-7
مصر	38	-8	-11	-10	-6
الجزائر	33	-13	-14	-11	-13

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات الجدول السابق

والتي تظهر الملاحظات التالية:

- الترتيب العام يتوافق مع الفروق المسجلة ضمن مجموعة العوامل الكامنة، مما يعني قوة تأثير مؤشرات العوامل الكامنة، وهذا يفسر الأوزان الموضوعة في بناء المؤشر (34,2% للمجموعة الأولى، 35,6 % المجموعة الثانية و30,2% للمجموعة الثالثة)، وأهميتها مقارنة بالمجموعتين الأخريين.

- بالرغم من تسجيل المغرب لفارق ضئيل ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، ومنه تسجيله أحسن قيمة في مجموعة المتطلبات الأساسية مقارنة بتونس إلا أن هذه الأخيرة أحسن ترتيبا في المؤشر العام، أي أن الجودة ضمن المتطلبات الأساسية لا تعني حتمية الجودة في مناخ الإستثمار.
- نفس الملاحظة لدولة مصر التي سجلت نفس القيمة مع تونس ضمن مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، إلا أن ترتيب تونس أحسن من مصر.
- أما فيما يخص الجزائر فالملاحظ التأخر الكبير لوضعها ضمن المجموعات الثلاث، وبترتيبها وفق القيم المتحصل عليها نجد أن جودة مناخ الإستثمار ضمن مجموعة العوامل الكامنة أحسن من مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، وهذه الأخيرة أحسن من المتطلبات الأساسية

وبإستغلال المعطيات المتعلقة بالمؤشرات الفرعية، والممثلة بالجدول الموالي، نلاحظ تباين ترتيب المؤشرات الفرعية للجزائر، فهي تسجل أحسن ترتيب في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، حتى من أجود مناخ إستثماري بالدول العربية (الإمارات)، ويمكننا تصنيف المؤشرات الفرعية للجزائر بغض النظر عن المجموعة التي تنتمي إليها، ضمن ثلاث مستويات: مؤشرات ذات الجودة الجيدة، المتوسطة والسيئة.

- **المستوى الأول**: والذي تسجل فيه الجزائر ترتيب جيد، يتمثل في مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي (الرتبة 19 من 109 دولة).
- **المستوى الثاني**: والذي تسجل فيه ترتيبا متوسطا، بالترتيب من الأحسن للأسوء هي: مؤشر الموارد البشرية والطبيعية (الرتبة 51)، مؤشر إقتصاديات التكتل (الرتبة 53) ومؤشر عناصر التكلفة (الرتبة 55).
- **المستوى الثالث**: والذي تسجل فيه ترتيبا متأخرا، هي: مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (71)، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية (86)، مؤشر الأداء اللوجستي (92)، مؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي (96)، مؤشر بيئة الأعمال (100) ومؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه (101).

جدول رقم 05 : ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان 2019

الدولة	الترتيب		القيمة		القيمة لمجموعة المتطلبات الأساسية		القيمة لمجموعة العوامل الكامنة		القيمة لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
	متوسط الترتيب عالميا	متوسط الترتيب عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا	متوسط القيمة عالميا	متوسط القيمة عربيا
	55	**71**	**46**	**38**	**61**	**53**	**47**	**41**	**31**	**22**
الإمارات	23		62		75		67		42	
تونس	68		41		56		41		25	
المغرب	69		40		60		39		24	
مصر	74		38		50		37		25	
الجزائر	**84**		**33**		**47**		**36**		**18**	

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

مما سبق يتضح لنا، كنظرة عامة، عدم تنافسية مناخ الإستثمار الجاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، فمن ضمن 11 مؤشرا فرعيا، تسجل جودة في مؤشر فرعي واحد فقط وهو مؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي.

وفيما يلي سنحاول تحليل مؤشرات كل مجموعة على حدى.

المطلب الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية

هي التي تمثل الشروط المسبقة اللازم توفرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها توقع قدوم المستثمرين، وطنيين أو أجانب[1].

ويظم 04 مكونات أساسية: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر بيئة الأعمال.

بالنظر لمخرجات مؤشر "ضمان" لسنة 2019، لمجموعة المتطلبات الأساسية، والظاهرة بالجدول الموالي، نلاحظ وبإستثناء **مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي**، تسجل الجزائر ترتيبا متأخرا في المؤشرات المتعلقة بالمتطلبات الأساسية ومنه عدم إمتلاكها لمعظم الشروط المسبقة اللازم توفرها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم 06: ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية وفق مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية 2019

الترتيب وفق المؤشرات الفرعية لمجموعة المتطلبات الأساسية	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر البيئة المؤسسية	مؤشر بيئة الأعمال
ترتيب الإمارات	22	34	37	3
ترتيب تونس	88	68	62	56
ترتيب المغرب	48	49	63	50
ترتيب مصر	98	61	98	68
ترتيب الجزائر	19	86	96	100

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

وفيما يلي سنقوم بتحليل مجموعة المتطلبات الأساسية وفق المؤشرات الفرعية.

أولا: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعتبر إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من أهم العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لإرتباطها المباشر بقرار المستثمرين، وبتقييمهم لمردودية إستثماراتهم على المدى القصير والمتوسط، فالمستثمر يعتمد في قراره على دراسة جدوى لمردودية الإستثمار الذي يريد القيام به، وهي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وإستقرارها يعني منح رؤية واضحة قابلة للتنبؤ، وتسجل الجزائر ضمن هذا المؤشر موقعا متقدما، ما يعني إمتلاكها لإستقرار نسبي في توفر العوامل المشجعة على الإستثمار والتي لها علاقة بالإقتصاد الكلي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2012-2013**، الكويت، 2013، ص 27

ولكن بالنظر لمكونات المؤشر والذي يتكون من 07 مؤشرات كمية والممثلة بالشكل الموالي، نلاحظ تباين كبير في نتائج المؤشرات الكمية.

فالجزائر تحوز على مراتب ممتازة في 4 مؤشرات كمية وهي: **نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.**

وعلى النقيض تماما للـ3 مؤشرات الكمية الأخرى والتي تقع في ذيل الترتيب، أي أن كل من: **عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة وتقلب سعر الصرف الحقيقي** بالإضافة إلى **معدل التضخم**، من العوامل المنفرة للإستثمارات الإجنبية، لإعتبارها أسوء نتائج مقارنة بمتوسط ترتيب لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي هي مصدر لأهم التدفقات الإستثمارية المباشرة.

الشكل رقم 10: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي

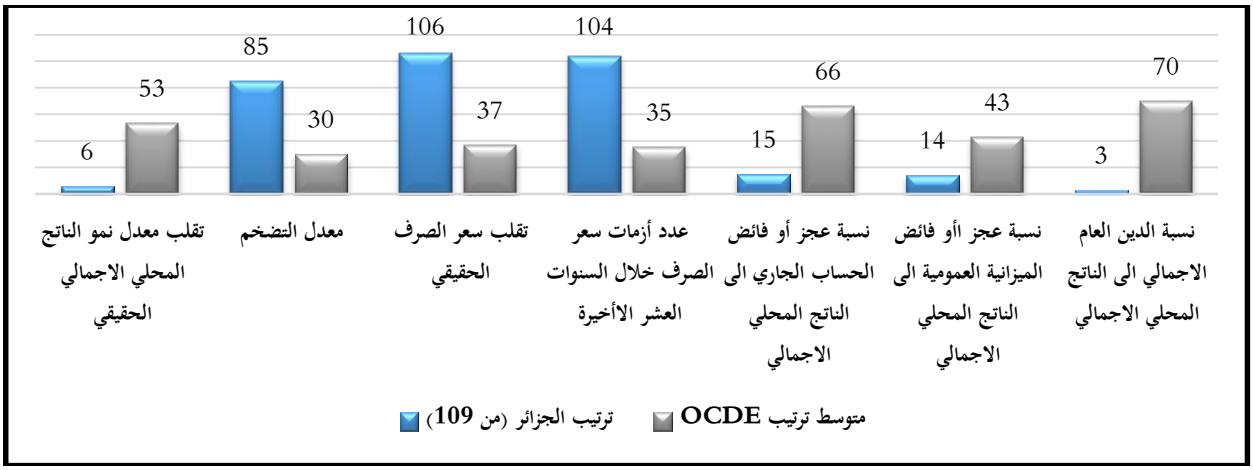

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

ومنه فالملاحظ أن الجزائر تحوز على مؤشرات ذات جودة عالية والتي لها علاقة مع **الناتج المحلي الإجمالي**، وبإعتبار أن الناتج الداخلي الخام يرتكز على عائدات النفط حيث 20 % من الناتج المحلي الإجمالي مصدره الجباية البترولية، والتي بدورها تعتمد على سعره في الأسواق العالمية، والمعروف بتقلباته المتكررة، فإن هذه المؤشرات الجيدة ضمن مؤشر "ضمان"، تعتبر هشة، ففي حالة تسجيل لهبوط أسعار النفط لفترة قصيرة المدى سنسجل تقهقرا لنفس هذه المؤشرات إلى المراتب الأخيرة، ولذلك لا يمكننا إعتبارها كنقاط قوة مستقرة ضمن مناخ الإستثمار الجزائري.

أما بالنسبة للمؤشرات الثلاث الأخرى (**عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، تقلب سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم**) فهي متعلقة بالسياسة النقدية الجزائرية، وتواجدها في ذيل الترتيب، دليل على قصور السياسة المتبعة.

بالإستناد إلى المعطيات الإقتصادية للبنك الدولي لسعر الصرف الحقيقي ونسبة التضخم السنوية للجزائر (الممثلة في الشكلين التاليين)، نلاحظ عدم إستقرار كلا المؤشرين خلال الفترة 2010-2019.

الشكل رقم 11: تطور مؤشر سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي للجزائر 2010-2019 (100=2010)

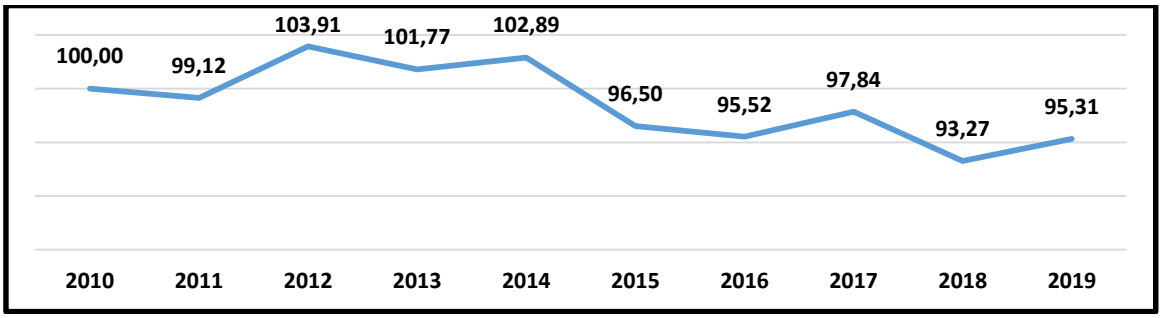

من إعداد الطالبين بالأعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

الشكل رقم 12: تطور معدل للتضخم بالجزائر ودول OCDE خلال الفترة 2010-2019 (سعر عند الإستهلاك) (%)

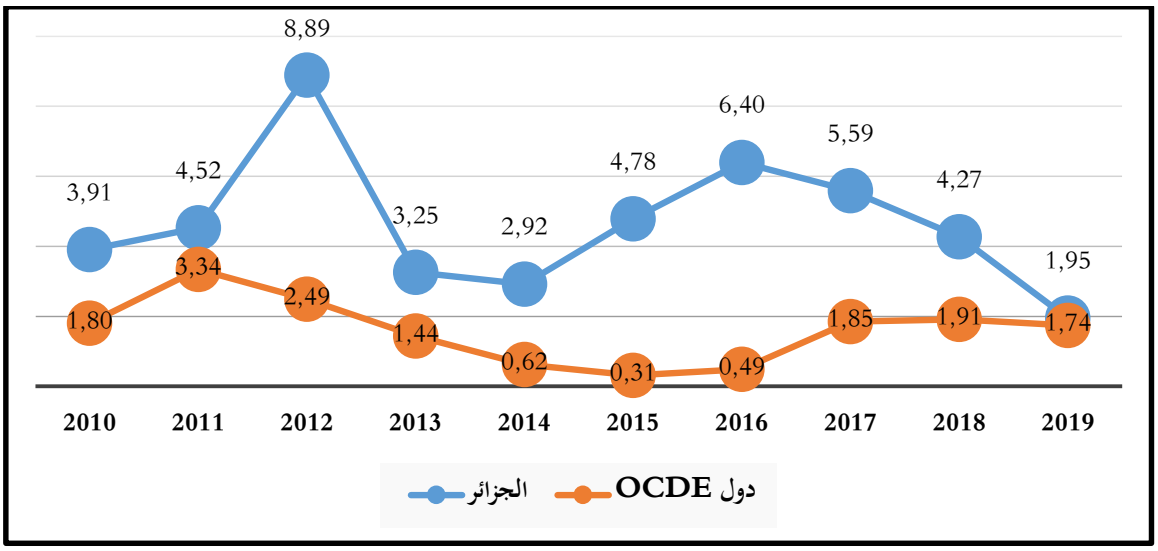

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[2]

يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية فأي اضطراب أو تذبذب في سعر الصرف من شأنه خلق مضاعفات اقتصادية كلية غير مرغوبة على مختلف المتغيرات الإقتصـــادية الكلية كالناتج الإجمالي والقطاعي ومســـتوى الســـعر وحجم التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي وبالتالي التأثير على الإقتصاد ككل، سياسة الصرف المتبعة بالجزائر نظام الصرف العائم المسير، والتي تدخل ضمن مهام البنك المركزي كانت لها انعكاسات سلبية على وضع ميزان المدفوعات وزادت من

[1] Banque Mondiale, site officiel (consulté le 13-03-2021) : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PX.REX.REER?end=2019&locations=DZ&start=2009

[2] Banque Mondiale, site officiel consulté le 13-03-2021 : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2019&locations=DZ-AE-OE&start=201

تعميق حالة الإختلال فيه خاصة خلال فترة الإصلاحات، كما أدت تلك سياسات بشكل مباشر إلى خلق سوق موازية للصرف[1].

مما سبق يتضح لنا أن نقاط ضعف مناخ الإستثمار بالجزائر، ضمن المؤشر الفرعي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، أكثر من نقاط القوة، بالرغم من إحتلال الجزائر لمرتبة متقدمة (المرتبة 3) مقارنة بالـ 109 دولة المعنية، والتي نحددها في:

- إعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية، يجعلها رهينة تقلبات أسعار المواد الطاقوية في السوق العالمية، والذي يظهره المراتب المتقدمة للمؤشرات المتعلقة بالدخل الإجمالي الخام، وإن كانت تظهر إمتلاك الجزائر لوفرة في الموارد الطبيعية.
- ضعف وقصور السياسة النقدية، وعدم تجانسها مع السياسة المالية، والذي يظهر في المراتب المتأخرة في معدل التضخم وتذبذب سعر الصرف الحقيقي.

ثانيا: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الإستثمار، من خلال 03 متغيرات أساسية تم إستحداثها سنة *2019، بالنظر لأن وجود أسواق مالية فعالة في الاقتصاد لها دور فاعل في زيادة الاستثمار وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية، الكفاءة المالية ومؤشر النفاذ المالي، وجودتها تظهر من خلال زيادة الكفاءة التنافسية في الأسواق المالية، بما يعود بالنفع بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية غير المالية[2].

من خلال مفهوم العمق المالي وما يتضمنه من قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وأقل كلفة، وتحسين في مستوى الوساطة المالية والتنويع في الأدوات المالية لتقديم خدمات مالية أفضل، تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، ووفق المراتب المتأخرة التي سجلتها الجزائر للمؤشرات الثلاث المكونة للمؤشر الفرعي (مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية)، والظاهرة بالشكل الموالي، نستنتج ضعف مناخ الإستثمار فيما يخص القطاع المصرفي وآليات التمويل.

---

[1] بوزيان مختارية، بن يحي يحي، **تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 4، عدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 441-462

* عرف المؤشر الفرعي :الوساطة المالية والقدرات التمويلية، تغير مكوناته من المؤشرات الكمية سنة 2019، حيث كانت تعتمد سابقا على 03 مؤشرات وهي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى PIB، الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB وحصة الدولة من مجموع عمليات الإندماج والإستحواذ في العالم، والإعتماد على 03 مكونات جديدة تمثل متوسط 06 مؤشرات فرعية لمؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي وهي : مؤشر العمق المالي (متوسط مؤشري العمق المالي للمؤسسات والأسواق المالية)، ومؤشر النفاذ المالي (متوسط مؤشري النفاذ للمؤسسات والأسواق المالية)، ومؤشر الكفاءة المالية (متوسط مؤشر الكفاءة للمؤسسات والأسواق المالية)

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، الكويت، 2020، ص 32

الشكل رقم 13: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019

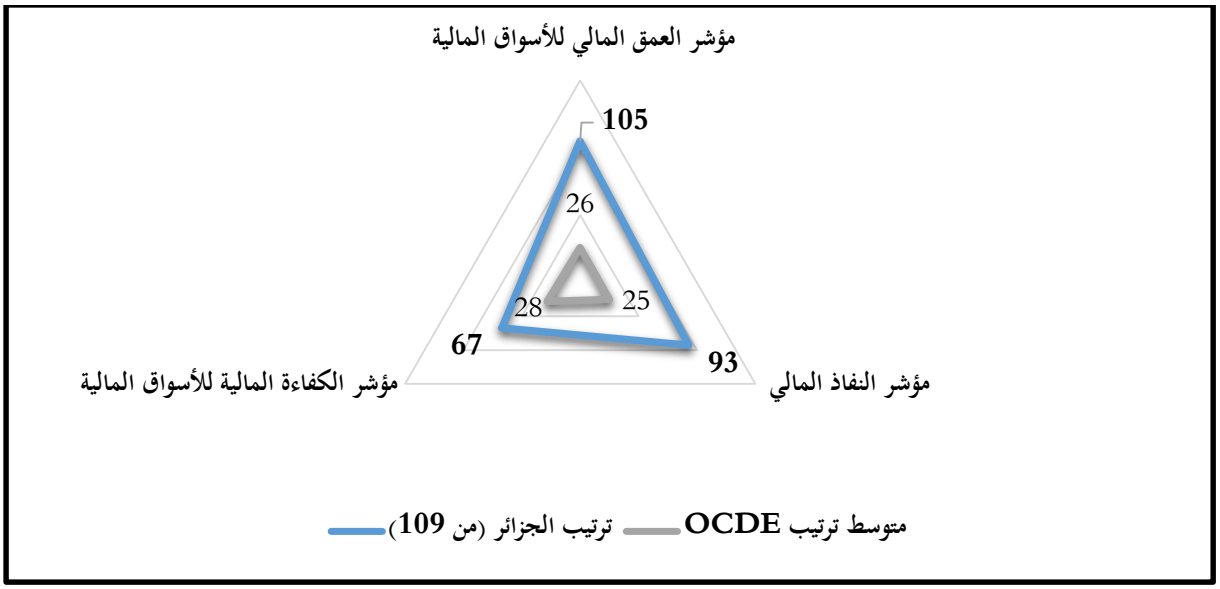

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

فيما يخص التمويل، فالتشريع الجزائري في هذا المجال يمتاز بالمحدودية والإنغلاق، حيث يمنع تمويل الاستثمارات عن طريق قروض خارجية، ويقر بإمكانية التمويل المحلي فقط، إلا في حالة إلزامية اللجوء لقرض خارجي للمشاريع ذات الأهمية الوطنية أو الإستراتيجية والتي تخضع لترخيص من الحكومة (مرسوم تنفيذي رقم: 13-320 المؤرخ في 2013/03/26، المحدد لكيفياتن اللجوء لإلى التمويل الضروري لإنجاز إستثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة) [1]، وفي نفس السياق تم إدراج المادة 108 من قانون المالية لسنة 2020[2] والذي يتضمن إمكانية الترخيص لتمويل المشاريع الإستراتيجية للاقتصاد الوطني لدى الهيئات المالية الدولية للتنمية، بعد استشارة السلطات المختصة (يبقى تحديد المشاريع عن طريق تقرير لوزير المالية والذي يقدمه للجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني)، أي إنحصار التمويل الخارجي على البرامج الحكومية، بالإضافة إلى إستحواذ البنوك العمومية على أغلب التمويلات في الاقتصاد، مما يعني تهميش البنوك التجارية الخاصة، وبذلك غياب لتنافسية بالقطاع المصرفي الجزائري.

بالإضافة إلى أن تحويل رأس المال الأجنبي و الفوائد الناتجة عن الاستثمار بالجزائر لكل من قانون ترقية الاستثمار لاسيما المادة 25 منه، وللنظام رقم: 05-03 المؤرخ في: 2005/07/06 [3]الصادر عن البنك المركزي والمتعلق بالاستثمارات الأجنبية، حيث يرخص للبنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة بالجزائر، دراسة طلبات تحويل لنواتج التنازل عن الاستثمارات الأجنبية والأرباح المحققة، بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية لرأس المال والتي يجب أن تتم معاينتها بصفة قانونية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2013/48، المؤرخ في 29 سبتمبر 2013، ص 4

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2019/81 المؤرخ في 30 ديسمبر 2019.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2005/53 المؤرخ في 31 يونيو 2005، ص 27

ومنه فانه يمكن للمستثمر الأجنبي تحويل رأس ماله إلى خارج البلد ولكن بإتباع إجراءات خاصة بتقديم البنك أو المؤسسة المالية لملف البنك الجزائر وفي إطار احترام مبدأ تساوي ميزان العملة الصعبة الداخلة والخارجة وقد وضحه النظام رقم: 09-01 المؤرخ في 2009/10/26[1] والمتضمن لميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة.

ومنه يمكننا تلخيص نقاط ضعف مناخ الإستثمار، ضمن مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية فيما يلي[2]:

- تأخر الجزائر في تحقيق أبعاد التنمية المالية خاصة ما تعلق بالعمق المالي والولوج للتمويل وفعاليته.
- ضعف معدل سيولة الاقتصاد، وهذا ما يدل عن ضعف كفاءة النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية ونخص بالذكر الودائع لأجل.
- انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الذي يعتبر قاطرة النمو في الاقتصاديات المعاصرة.
- هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية على الرغم من قلة عددها (6 بنوك تسيطر على حوالي 90 % من التمويلات).
- صغر حجم أصول القطاع المصرفي بالمقارنة مع حجم النشاط الاقتصادي.
- عدم قدرة مؤسسات وهيئات النظام المالي الجزائري على التعاطي الإيجابي مع التطورات التكنولوجية التي ألغت البعد المكاني والزماني لأسواق التمويل.
- ضآلة تمويل البورصة

ثالثا: مؤشر البيئة المؤسسية:

يتأثر مناخ الإستثمار بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولا سيما القوانين والتشريعات، ومدى تطبيقها وضمان إستمراريتها وثباتها وإتساقها مع القوانين الدولية، ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالإستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الإستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلا لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير وإستمرارية العملية الإستثمارية[3].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2009/76 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، ص 34

[2] بن دعاس زهير، رقوب نريمان، **قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري على ضوء أبعاد ومؤشرات التنمية المالية**، مداخلة بالملتقى الوطني: النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصادات النامية، جامعة المسيلة، 04-05 فيفري 2019.

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار بالدول العربية 2019**، مرجع سابق، ص 33

الشكل رقم 14: ترتيب المؤشرات الكمية للجزائر ضمن مؤشر البيئة المؤسسية 2019

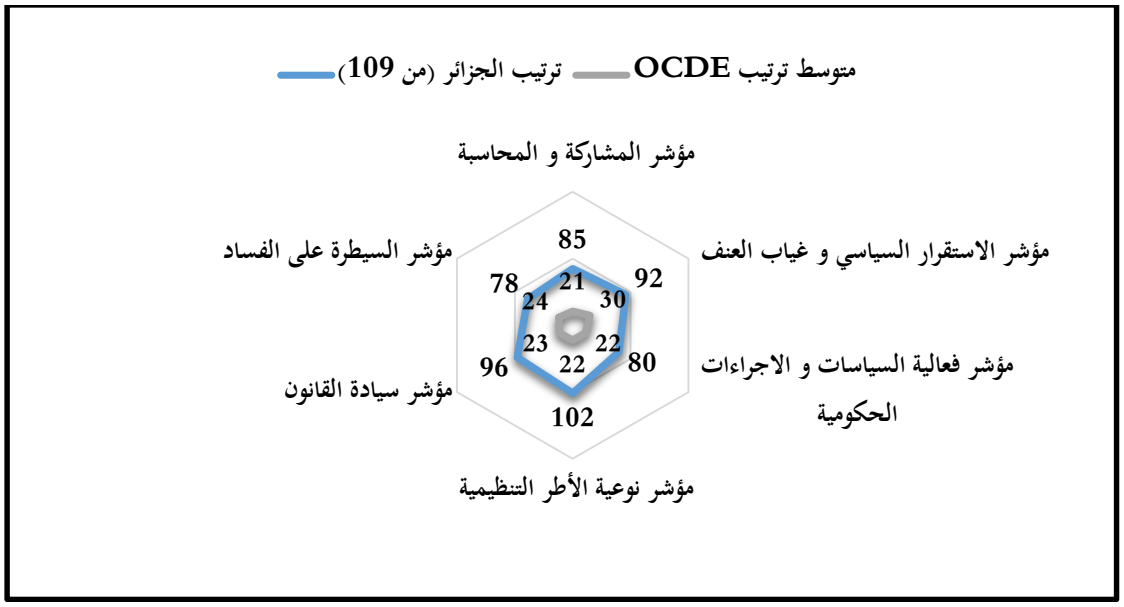

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

وفق مخرجات المؤشر الفرعي للبيئة المؤسسية تسجل الجزائر ترتيبا متأخرا في مجمل المؤشرات الكمية المكونة للمؤشر الفرعي، خاصة فيما يخص **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية** و**مؤشر سيادة القانون** و**مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف**.

تمثل البيئة المؤسسية كل من الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظام قضائي عادل وصارم تجاه جميع أفراد المجتمع وقادر على تحقيق العدالة والمساواة، بالإضافة إلى سيادة القواعد القانونية وسموها، ووضوح الصورة أمام الأجانب في مجال تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وغياب مظاهر الإستبداد والمصادرة وتأميم الممتلكات الخاصة، مع ثبات السياسات الإستثمارية المطبقة من طرف الدولة على المدى المتوسط والبعيد[1].

ففي إطار البيئة المؤسسية، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد، والمجسدة في قوانين الإستثمار والهياكل المحدثة لتطوير الإستثمار الأجنبي بالجزائر، ومن أهمها إنشاء جهاز خاص والمتمثل في الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ANDI، الهدف منه هو تسهيل ومرافقة الإستثمارات الوطنية والأجنبية بالجزائر، عن طريق منح تسهيلات للمستثمرين في مرحلتي الإنشاء والإستغلال، بتذليل الإجراءات الإدارية المتبعة، ومنح الإمتيازات الجبائية والإعفاءات الضريبية المنصوص عليها، فصلاحيات الوكالة لا تمنح لها التدخل في جانب التمويل، أي أنها لاتمنح قروضا أو إعانات مالية مباشرة للمستثمرين، ولا علاقة لها بالمؤسسات المالية كالبنوك.

فهذا الإجراء يدخل ضمن الإطار التنظيمي لتحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار بالجزائر، بتقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة لتجسيد إستثماراتهم، وإنشاء الشباك الوحيد غير المركزي، والذي هو هيكل محلي ممثل

[1] بن دبيش نعيمة، بوطلاعة محمد، **دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر (دراسة قياسية 1996-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، 414-435

للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات،
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء،
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات،

على هذا النحو، هو مكلف بإستقبال المستثمرين، إستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

إلا أن النتائج المتحصل عليها ضمن **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية** والتي يضع الجزائر في المراتب الأخيرة يعكس عدم إرساء لأطر تنظيمية ذات فاعلية وذات نوعية.

وبالرغم من وضع العديد من السياسات التحفيزية، الضريبية منها، وما يتعلق بتيسير الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى وضع هيئة خاصة لتجاوز عقبة العقار الصناعي، والذي يعتبر من المعوقات في تجسيد المشاريع، بإنشاء هيئة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار CALPIREF، إلا أن النتائج كانت محدودة ودون المأمول، نظرا لمحدودية فعالية الإجراءات الحكومية، وضعف تجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة على عدم ثبات السياسات الإستثمارية المطبقة على المدى البعيد والمتوسط، مما يفسر الترتيب المتأخر للجزائر في **مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية**.

ثاني أسوء ترتيب للمؤشرات الكمية يتعلق بمؤشر سيادة القانون، والذي يتعلق بالسلطة القضائية، ويعتمد على مدى فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية، ووجود نظام قضائي عادل وصارم قادر على تحقيق المساواة، بفرض سلطة القانون، والترتيب المتأخر للجزائر في هذا المؤشر يعتبر من المنفرات لدخول الأجانب والإستثمار.

أما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد، فيعتمد على مدى تفشي ظاهرة الرشوة وعدم الإلتزام بالمعاملة بالمثل لكل أفراد المجتمع، محليين كانوا أو أجانب، فمكافحة الفساد أو السيطرة على الفساد، تعتبر من العوامل المؤثرة سلبا على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن تفشي الفساد يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب للإستثمار بالبلد، وهروب رؤوس الأموال، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطا أساسيا لتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء[1]، فهو يمثل للمستثمر عبء إضافي عند قيامهم بأشطتهم الإستثمارية مما يرفع من تكلفة المشاريع بالبلد المضيف.

[1] بن دبيش نعيمة، بوطلاعة محمد، **مرجع سابق**، ص420

رابعا: مؤشر بيئة أداء الأعمال:

ضمن هذا المؤشر يقيس بيئة الأعمال، والذي عرفه البنك الدولي على أنه[1]:"مجموع العوامل الخاصة بالموقع والتي تأثر على الفرص المتاحة بالسوق أو في رغبة الشركات في الإستثمار، في الزيادة في نمو أنشطتها، وخلق فرص عمل".

فالسياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية، بالإضافة لتعاملها مع هذه الإستثمارات، لها تأثير مهم، بالنظر لتأثيرها على تنافسية الشركات من خلال التكاليف، المخاطر والمعوقات التي تواجهها خلال فترة حياتها، والفرص التي توفرها.

تعتبر بيئة أداء الأعمال أحد العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتم قياسها ضمن 07 متغيرات وهي: بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين وتنفيذ العقود.

والملاحظ أن المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، يختلف في مكوناته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال (Doing-business)، الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي*، بالإضافة للإختلاف في عدد الدول المعنية بالتصنيف 109 دولة لمؤشر ضمان و190 دولة لمؤشر البنك الدولي، وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات، فمن الطبيعي إختلاف النتائج بين المؤشرين.

الشكل رقم 15: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر بيئة الأعمال 2019

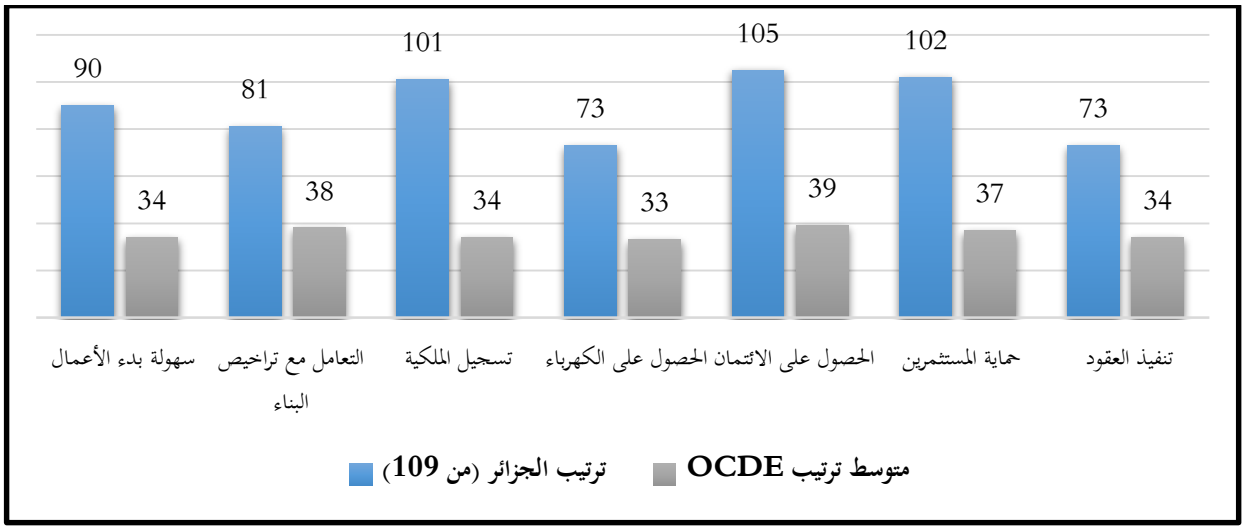

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

بالنظر لترتيب المتغيرات المكونة لمؤشر بيئة الأعمال الخاصة بالجزائر، نلاحظ تأخر موقع الجزائر في مجملها، وهو ما يتوافق مع مخرجات تقرير البنك الدولي لبيئة الأعمال، والموضحة بالجدول التالي:

[1] Banque Mondiale, **Rapport sur le développement dans le monde**, **Un meilleur climat de l'investissement pour tous**, 2005, Washington, P40

*: يعتمد مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي على 10 مؤشرات، فبالإضافة للمتغيرات السبع ضمن مؤشر ضمان، يعتمد على: دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود والتصفية في حالة الإفلاس، فقد تم الإعتماد على متغيري دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود ضمن المؤشر الفرعي مؤشر عناصر التكلفة.

جدول رقم 07: ترتيب الجزائر في الإجراءات الخاصة ببيئة الأعمال

الإجراءات	ترتيب وفق مؤشر ضمان 2019 (من 109)	ترتيب وفق Doing-Business (من 190)
سهولة بدء الأعمال	90	150
التعامل مع تراخيص البناء	81	129
تسجيل الملكية	101	165
الحصول على الكهرباء	73	106
الحصول على الائتمان	105	178
حماية المستثمرين	102	168

من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات مؤشري: ضمان وDoing-Business لسنة 2019

مما يعني عدم إمتلاك الجزائر للظروف المناسبة والمحفزة لإنشاء الشركات وزيادة تنافسيتها، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين وتسجيل الملكية، وبدرجة أقل سهولة بدء الأعمال، التعامل مع التراخيص، تنفيذ العقود والحصول على الكهرباء، ما يتطابق مع نتائج دراسات سابقة[1]، والتي خلصت إلى أن الأسباب ذات علاقة مع القيود التي تكتنف النظام القانوني العام للإستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما القيود التي يواجهها المستثمر، في مختلف مراحل إنشاء إستثماره وإستغلاله.

والملاحظ أن أكبر عائق لبيئة الإستثمار بالجزائر يتمثل في الحصول على الإئتمان، لوقوعه في أسوء ترتيب لكلا المؤشرين، فبالرغم من أهميته في دفع عجلة النشاط الاقتصادي محليا، للتمكين من تنويع الإنتاج وتحفيز الشركات والمؤسسات على النمو، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر القاعدة الصلبة التي يبنى عليها أي إقتصاد، فوفق معطيات البنك الدولي للإئتمان المحلي.

الشكل رقم 16: تطور نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بالجزائر والمغرب 2010-2019

(% من إجمالي الناتج المحلي)

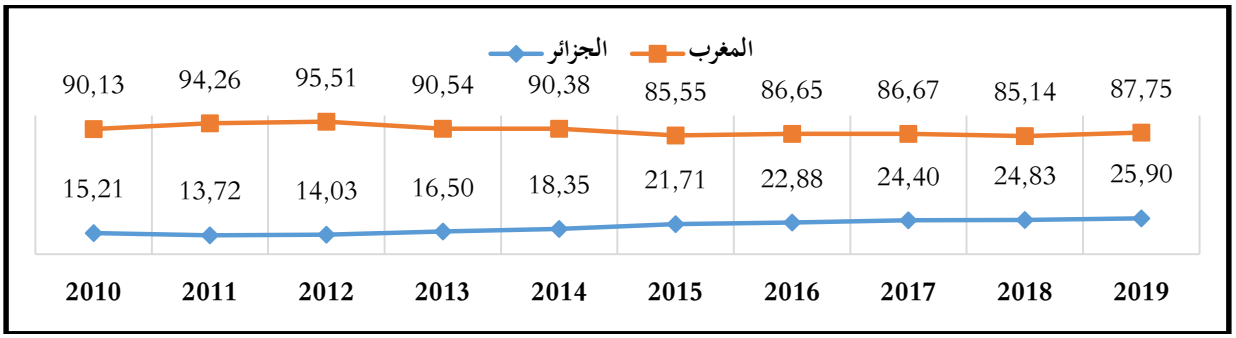

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[2]

[1] نوارة حسين، **قيود الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 2، مركز الجامعي أفلو، الأغواط، 2019، ص66-82

[2] Banque Mondiale, Site officiel (consulté le :19-03-2021):
https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2019&locations=DZ-MA&start=2010

فقد عرفت الجزائر زيادة في نسبة الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص من 15,21% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010، إلى 25,90% في سنة 2019، إلا أنه يعتبر غير كافي، فوفق نفس المصدر لدولة مجاورة وهي المغرب بلغت نسبة الإئتمان في سنة 2019 إلى 87,75%.

أما فيما يخص باقي المؤشرات الكمية المكونة لمؤشر بيئة الأعمال، فنلاحظ تأخر وتعدد الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع وإستمراريتها بالجزائر بالإضافة لإرتفاع التكاليف، فوفق تقرير البنك الدولي لبيئة الأعمال [1]2020، يتطلب إنشاء شركة بالجزائر 12 إجراء، والمدرج ضمن مؤشر سهولة بدء الأعمال بمدة زمنية 18 يوما، ويكلف 11,3% من قيمة الإستثمار، ومقارنة بدول OCDE يتطلب 4,9 إجراء، 9,2 يوم، و3% من قيمة الإستثمار، أما في مؤشر التعامل مع التراخيص فبالجزائر يتطلب الحصول عليها القيام ب 19 إجراء، في مدة 131 يوما، وبتكلفة 6,5% من قيمة الإستثمار، ومقارنة بدول OCDE تتطلب القيام بمعدل 12,7 إجراء، في مدة زمنية 152 يوم، 1,5% من قيمة الإستثمار، وإن كان ضمن هذا المؤشر نسجل قصر مدة الحصول على التراخيص بالجزائر مقارنة بالدول المتقدمة.

بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، فتتميز الجزائر بإلزام المتعاملين الإقتصاديين والمستثمرين للتعامل مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، لإحتكارها سوق توفير والربط بالكهرباء، والذي يتطلب القيام ب 5 إجراءات للحصول على الكهرباء، وإنتظار 84 يوم، وبمقارنتها بدول OCDE يتطلب الحصول على الكهرباء معدل 4,4 إجراء، في مدة 74,8 يوم، أما فيما يخص مؤشر تسجيل الملكية، فتعتبر الجزائر من الدول التي يتطلب القيام بها العديد من الإجراءات، فهي تتطلب القيام ب 10 إجراءات إدارية، وتصل مدة التسجيل ل 55 يوم، وبتكلفة تقدر ب 7,1% من قيمة الإستثمار، وبالنظر لدول OCDE والذي يتطلب تسجيل الملكية القيام ب4,7 إجراء، و معدل مدة إنتظار23,6 يوم، وبتكلفة تقدر ب 4,2% من قيمة الإستثمار.

مؤشر حماية المستثمرين والذي يعتبر من المؤشرات التي يعتمد عليها الكثير من المستثمرين الأجانب، تسجل الجزائر ترتيبا متأخرا، مما يجعله مصدر قلق لأي مستثمر يفكر في الولوج للسوق الجزائري، والذي يعتمد على إلتزام الدولة المضيفة أي الجزائر في صون وحماية حقوق المستثمرين الأجانب، والحق في اللجوء إلى مؤسسات التحكيم التجاري الدولي، والمتعلقة بالمعاهدات السارية المفعول التي أمضتها الدولة مع دول أخرى لتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وحماية المستثمرين؛ فرغم مصادقة الجزائر على إتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، في 30 أكتوبر 1995*، وتوقيعها للعديد من المعاهدات الثنائية لحماية المستثمرين إلا أن هذا لم يحسن وضع حماية المستثمرين الأجانب بالجزائر، ومن أهم المآخذ والعوامل الغير مشجعة في التشريع الجزائري، إقرار قانون ترقية الإستثمار(قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016)[2]، وفق المادة 30 منه، على

[1] World Bank Group, Doing-business 2020, site officiel (consulté le: 05-05-2021): https://francais.doingbusiness.org/fr/data/exploreeconomies/algeria

* طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، بالجريدة الرسمية رقم 66 لسنة 1995

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2016/46 المؤرخ في 03 أوت 2016، ص 18

حق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب؛ فضمن إجراءات البيع لإستثمارات أجنبية تحتفظ الدولة بحق الشفعة*، فلا يمكن لأي موثق إتمام إجراءات البيع أو التنازل دون وثيقة إدارية إضافية لتنازل الدولة عن حقها، خاصة للمؤسسات التي إستفادت من مزايا لتسهيل إنشاء مؤسستها وفق التشريع المعمول به، أما للشركات التي لم تستفد منها، فللشريك الوطني الأولوية في شراء الحصص الأجنبية.

المطلب الثاني: مجموعة العوامل الكامنة

وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرات للدول والقارات لإختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار.

وقد سجلت الجزائر في هذه المجموعة نتائج أحسن من المجموعتين الأخريين، بالرغم من إحتواء مجموعة العوامل الكامنة، على مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، والذي حل بالمرتبة 101، وهو أسوء ترتيب سجلته المؤشرات الفرعية، ومنه فهو أكبر نقطة ضعف في مناخ الإستثمار مقارنة بالمحددات والمؤشرات الأخرى.

وبالنظر للجدول الموالي، نلاحظ أن مؤشري حجم السوق وفرص النفاذ إليه والأداء اللوجستي واقعين في ذيل الترتيب، ومؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في رتبة متأخرة، وكلا من مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ومؤشر عناصر التكلفة أحسن تموقعا من المؤشرات الأخرى.

جدول رقم 08: ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية وفق مؤشرات مجموعة العوامل الكامنة 2019

الترتيب وفق المؤشرات الفرعية لمجموعة العوامل الكامنة	مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر الأداء اللوجستي	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ترتيب الإمارات	30	22	57	11	11
ترتيب تونس	52	68	34	85	66
ترتيب المغرب	61	84	21	89	69
ترتيب مصر	77	75	80	64	78
ترتيب الجزائر	**101**	**51**	**55**	**92**	**71**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

* يجب عدم الخلط بين حق الشفعة ضمن الإستثمارات الأجنبية بالجزائر، وحق الشفعة ضمن المادة 794 من القانون المدني، والذي تعرفها على أنها رخصة تجيز الحلول محل المشتري في بيع عقار وفق الأحوال والشروط المنصوص عليها قانونا.

أولا: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه

يعد حجم السوق وتصريف المنتجات أو الخدمات فيه من المقومات الرئيسية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم تصميم هذا المؤشر الفرعي لرصدها من خلال 06 متغيرات وهي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريفة الجمركية والإنفتاح على العالم الخارجي[1].

الشكل رقم 17: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه 2019

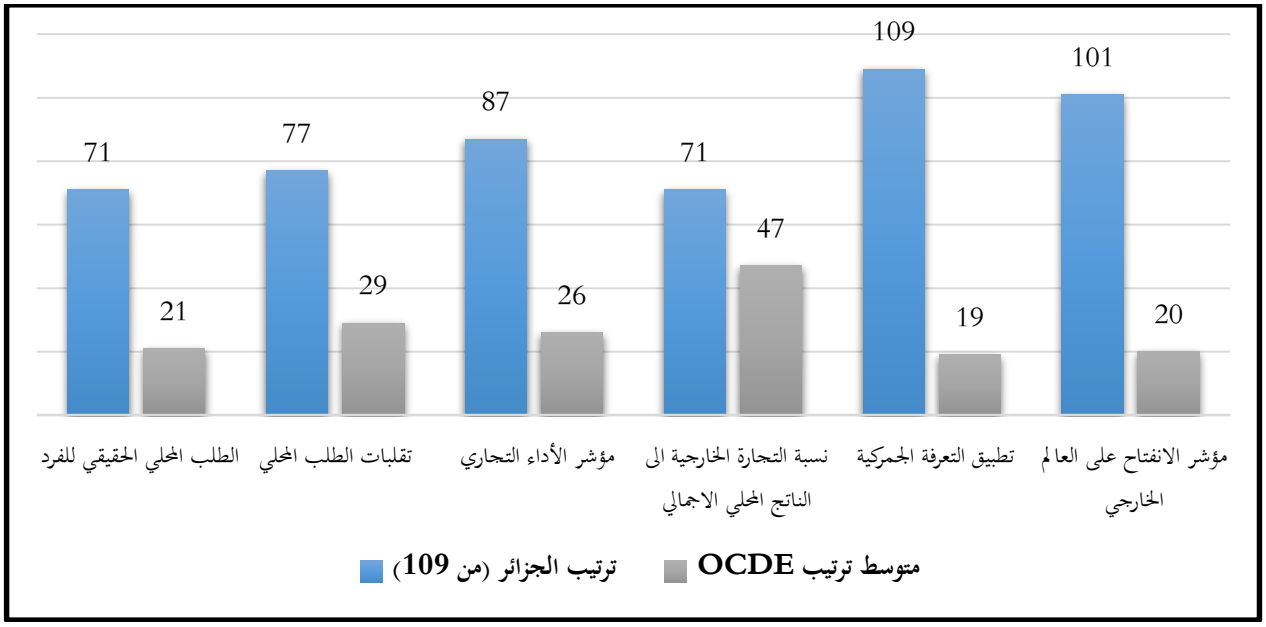

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

تتميز الجزائر بكبر حجم سوقها، قياسا بالناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمتلك رابع أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة الأفريقية (169 مليار دولار أمريكي في عام 2019) وأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في شمال أفريقيا، وبالرغم من ذلك يعتبر مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، والذي حل بالمرتبة 101، من أسوء المؤشرات الفرعية، وذلك لإقتران حجم السوق مع إمكانية الولوج إليه، فلا يكفي أن يكون حجم السوق مغريا ولكن وجود أليات فعالة لتسهيل الدخول إلى السوق لا تقل أهمية من الحجم نفسه.

فبالنظر لمكونات المؤشر الفرعي، نجد أن **مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريفة الجمركية والإنفتاح على العالم الخارجي**، من المعوقات لجذب المستثمرين الأجانب، وحتى لتحفيز المستثمرين المحليين في مجال التصدير.

وأسوء مؤشر من حيث الترتيب يعود لمؤشر تطبيق التعريفة الجمركية والذي يقع بالمرتبة الأخيرة (الرتبة 109 من أصل 109)، يليه مؤشر الإنفتاح على العالم الخارجي (الرتبة 101).

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 35

ففرض التعريفة الجمركية ذو هدفين، جبائي وآخر إقتصادي، فالهدف الجبائي لكونه مصدر مالي سيادي يسهم في تمويل الميزانية العامة للدولة، أما الهدف الإقتصادي فلإعتباره كأداة حمائية لتشجيع الإنتاج الوطني، أداة لتعديل الميزان التجاري، لحماية الشغل والحفاظ على رأس المال الوطني، بالإضافة لكونه أداة لإعادة توزيع الدخل[1]؛ وبإعتبار الجزائر تتبع سياسة حمائية لهشاشة النسيج الإقتصادي، وعدم إستعداده لمواجهة المنافسة الخارجية، فهي تطبق تعريفات جمركية عالية، ففي سنة 2018 تم إدراج ضريبة بإسم "الرسم الإضافي المؤقت الوقائي Droit Additionnel Provisoire de Sauvegarde « DAPS »"، ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018 (المادة 02 من القانون رقم 18-13 المؤرخ في 2018/07/11)[2]، هذا الرسم محدد من 30% إلى 200%، لقائمة سلع من 1095 سلعة والمحددة ضمن القرار المؤرخ في 2019/01/26، والتي تم تحيينها إلى 992 سلعة في 2019/04/08[3] ، مما يظهر لنا صعوبة الولوج للسوق الجزائرية وعدم ثبات التشريع؛ بالإضافة إلى عدم كون الجزائر غير منظمة لمنظمة التجارة العالمية إلى حد الأن، قلص من القيود التي تفرض على الدول الأعضاء، ولذلك التعريفة الجمركية بحد ذاتها لا تعتبر من العوامل المنفرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بل هي نتيجة للسياسة الاقتصادية العامة المنتهجة من طرف الدولة.

أما الإنغلاق والسياسة الحمائية الصارمة للإقتصاد الجزائري، والذي يظهره ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإنفتاح على العالم الخارجي، راجع للعديد من العوائق المفروضة على الأجانب، ففي التشريعات المطبقة في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما قانون المالية لسنة 2016، حددت الشكل الوحيد لدخول الأجانب كمستثمرين، وهو الشراكة مع طرف اقتصادي مقيم، فوفق المادة 66 من القانون: "يرتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع والخدمات والإستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51 % على الأقل من رأسمالها"

إلا أنه قد تم تخفيف تطبيق هذا الشرط سنة 2020، بإدخال تعديل ضمن قانون المالية لسنة 2020 (المادة 109) حيث تم تحديد تطبيق هذا الإجراء على بعض الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا للإقتصاد الوطني، ويتم تحديد هذه الأنشطة عن طريق التنظيم، بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 21-145 المؤرخ في 17 أفريل 2021[4]، المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا إستراتيجيا، والتي تظم 08 أنشطة تابعة لقطاع الصناعة الصيدلانية، 17 نشاطا تابعا لقطاع الطاقة والمناجم و19 نشاطا تابع لقطاع النقل. وفي قطاع البنوك لا يزال يخضع لشرط الشراكة وفق قاعدة 49 /51 تبعا للأمر[5] رقم: 10 -04 المؤرخ في: 2010/08/26، المعدل والمكمل للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 08/26/ 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

---

[1] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص21

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2018/42 المؤرخ في 15 جويلية 2018، ص 7

[3] KPMG Algérie, **Investir en Algérie**, Rapport 2020, Alger, 2020, P10

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2021/30 المؤرخ في 22 أفريل 2021، ص 10

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2010/50 المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، ص 11

وبالنظر لمؤشري الطلب المحلي*، تقلبات الطلب المحلي والطلب المحلي الحقيقي للفرد، واللذان رتبا على التوالي بالرتبة 77 و71، أي درجة تقلبات الطلب المحلي أكبر من الطلب المحلي الحقيقي للفرد، والذي يفسر بتقلبات الدخل وقيمته، والذي بدوره يتأثر بقيمة العملة ومعدلات التضخم، مما يبين عدم ثبات الطلب المحلي، فهذه الوضعية تأثر على قرارات المستثمرين في دخول السوق الجزائري، فهم يبنون قراراتهم على أساس الفرص المتاحة بالسوق الجزائري، والتقلبات المسجلة في الطلب المحلي تفرض حالة اللايقين من جدوى إستثماراتهم، وهو ما يعتبر من المنفرات للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

تستهدف أنماط معينة من الإستثمار أنشطة متنوعة منها الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفء والمدرب في البلد المستهدف[1]، ويرصد مؤشر الموارد البشرية والطبيعية هذه المقومات وفق 05 متغيرات وهي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية.

الشكل رقم 18: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2019

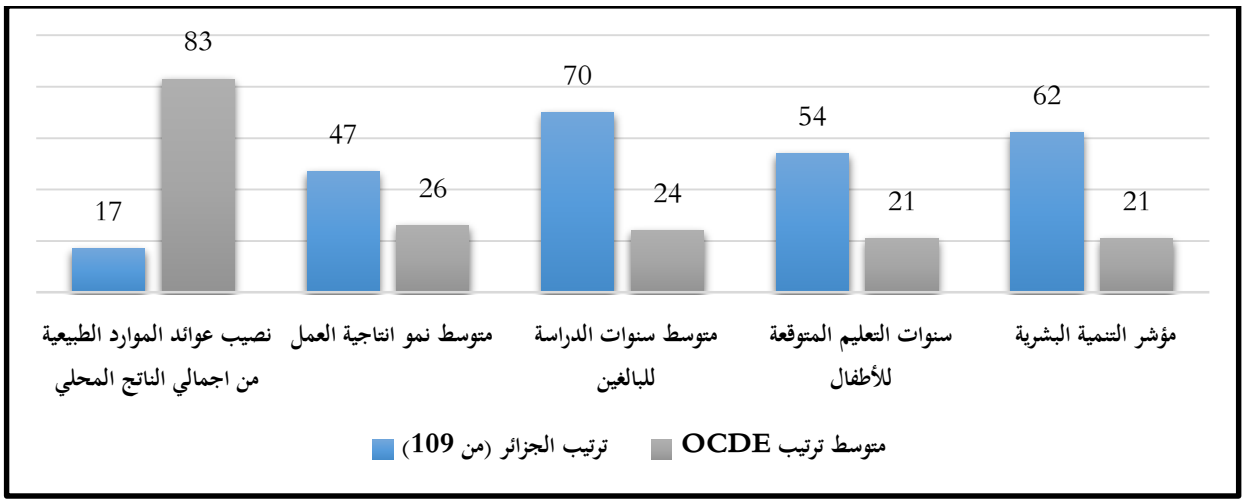

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

فضمن المتغيرات التي يتكون منها المؤشر الفرعي، نلاحظ أن ترتيب الجزائر بمتغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي (رتبة 17)، أحسن بكثير من ترتيب متوسط ترتيب دول التعاون والتنمية الاقتصادية (83)، وهو المتغير الوحيد الذي تسجل فيه أفضلية، فهذه الأفضلية عائدة أساسا لطبيعة إقتصادات كل من الجزائر ودول المقارنة، فللجزائر إقتصاد ريعي يرتكز أساسا على الموارد الطبيعية ومنه فمن البديهي أن تسجل مركز متقدم من دول

* يعرف الطلب المحلي على أنه الطلب على السلع والخدمات التي يصدر عن جميع الوحدات المقيمة لتلبية حاجاتها (مجموع الإستهلاك النهائي والإستثمار، والإنفاق لتكوين مخزون القطاع الخاص والإدارة العمومية)، أي الطلب المعبر عنه من طرف المتعاملين الإقتصاديين المقيمين، من أسر وشركات وإدارات عمومية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 36

ocde التي تفتقر أغلبها للموارد الطبيعية ولذلك فالجزائر تسجل محددا جاذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة وهي وفرة الموارد الطبيعية.

أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين بالإضافة لسنوات التعليم المتوقعة للأطفال، فيمكن تحليلها وفقا للمؤشر العالمي للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي هو أداة إحصائية تستخدم لقياس مقدار الإنجاز الكلي لبلد ما في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية، حيث تستند تلك الأبعاد على صحة الناس، ومستوى تحصيلهم التعليمي، ومستوى معيشتهم، ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كل عام بتصنيف الدول تبعا لنتائج مؤشر التنمية البشرية الذي يعول عليه كثيرا لتتبع التنمية داخل أي بلد، فتسجل الجزائر تأخرا في الترتيب إلا أنه في الطريق السليم إذ أن الجزائر سجلت تحسنا مقارنة بالدول المجاورة والدول الإفريقية، فقد سجلت سنة 2019 قيمة 0,748 والمركز 91 عالميا، ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة[1].

جدول رقم 09: ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية وفق مؤشر التنمية البشرية 2020

-	Rank	Country	HDI value (2019)	Life expectancy at birth (years) SDG3	Expected years of schooling (years) SDG 4.3	Mean years of schooling (years) SDG 4.6	Gross national income (GNI) per capita (PPP $) SDG 8.5
	31	United Arab Emirates	0.890	78.0	14.3	12.1	67,462
	91	Algeria	0.748	76.9	14.6	8.0	11,174
	95	Tunisia	0.740	76.7	15.1	7.2	10,414
	116	Egypt	0.707	72.0	13.3	7.4	11,466
	121	Morocco	0.686	76.7	13.7	5.6	7,368

Source: **Human Development Report Office 2020.** • Created with **Datawrapper**

المصدر: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2]

سنوات التعليم المتوقعة للأطفال المقدرة ب14,6 سنة، ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين المقدرة ب8 سنوات، والتأخر المسجل في الجزائر يتعلق بهذه الأخيرة وهي ضآلة عدد السنوات للبالغين ففي الإمارات المتحدة تقدر ب12 سنة، فهذا راجع لنقص البرامج الموجهة للتعليم المتخصص وبرامج التدريب لما بعد التكوين النظامي بالجزائر.

مما سبق تحوز الجزائر على مؤهلات بشرية وطبيعية تجعلها من بين أحسن الدول في هذا الجانب، إلا أن نقص التأهيل ومستوى الخبرات اللازمة، والتي تعتبر من العوامل الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، تلزم الجزائر بالعمل على تحسين مستوى تأهيل العامل البشري لمستويات أرقى.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2020**، نيويورك، الو م أ، 2020، ص242

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموقع الرسمي (الولوج للموقع بتاريخ: 20-03-2021):
http://hdr.undp.org/en/content/latest-human-development-index-ranking

ثالثا: مؤشر عناصر التكلفة

تأتي تكلفة عناصر الإنتاج للمشروعات وإختلافها من بلد لأخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال[1]، ويتكون من 04 متغيرات: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، وإجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا ومؤشر أداء التجارة عبر الحدود*.

الشكل رقم 19: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر عناصر التكلفة 2019

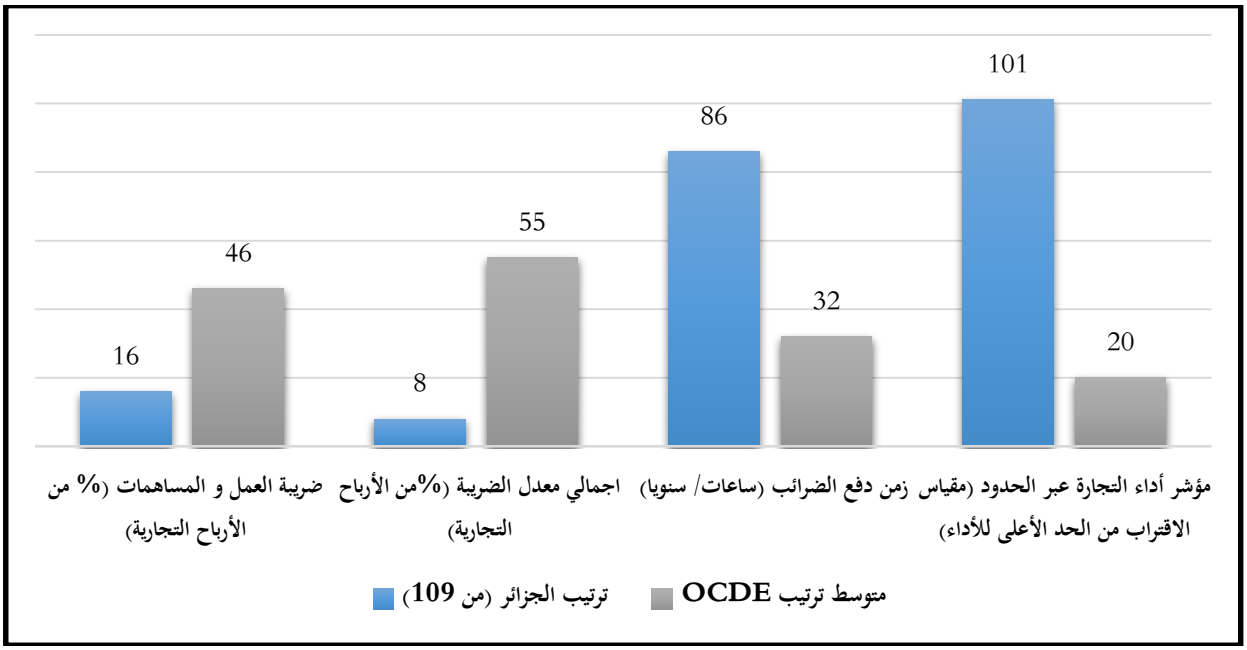

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

يعتمد نشاط الإستيراد على نظام التراخيص، والذي أقره المرسوم التنفيذي رقم: 15-306 المؤرخ في 2015/12/06، والذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع[2]، بالإضافة إلى إعتماد التدابير التقييدية لنفس النشاط، حيث يتم فرض حصص محددة كما وقيمة لكل سلعة، تبعا لإصدار المرسوم التنفيذي 18-02 المؤرخ في 2018/01/07 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد[3]، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات الجمركية والوقت الطويل الذي يستلزمه للقيام بعمليات التصدير والإستيراد، مع إرتفاع التكلفة، فوفق مؤشرات البنك الدولي، الموضحة بالجدول الموالي، للجزائر ودول ذات الدخل المرتفع بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي يظهر لنا جليا الصعوبات والتكاليف المعتبرة، لعمليتي الإستيراد والتصدير بالجزائر، فللقيام

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 37

* تم الإعتماد ضمن مؤشر ضمان 2019، على **مؤشر أداء التجارة عبر الحدود** كمتغير جديد، عوضا عن المتغير: **تكلفة التصدير وفق الإلتزامات الموثقة**، والذي كانت تعتمد عليه في التقارير السابقة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2015/66 المؤرخ في 09 ديسمبر 2015، ص 8

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2018/01 المؤرخ في 07 جانفي 2018، ص 3

بعملية التصـــدير، بين الإمتثال لقوانين الحدود وللشـــروط والمتطلبات المســـتندية، يتطلب 229 ســـاعة، وتكلفة 967 دولار أمريكي، ونفس الإجراءات لا تتطلب إلا 15 ســـاعة وبتكلفة 170,2 دولار لدول المقارنة، أما بالنســـبة لعملية الإســـتيراد فتتطلب 306 ســـاعة، وتكلف 809 دولار بالجزائر، بينما بدول ذات الدخل المرتفع فتســـتلزم 11,9 ســـاعة و121,6 دولار أمريكي، مما يفســـــر تأخر أداء الاقتصـــــاد الجزائري في التعاملات التجارية الخارجية، والتي تعتبر من العوامل المنفرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى للإستثمارات المحلية الموجهة للتصدير، أو الإستثمارات المحلية التي تتطلب مواد أولية مستوردة.

جدول رقم 10: مؤشرات الأداء التجاري على الحدود للجزائر 2020

المؤشر	الجزائر	دول منظمة التعاون والتنمية ذات الدخل المرتفع
الوقت اللازم للتصدير: الإمتثال لقوانين الحدود (ساعات)	80	12,7
تكلفة التصدير: الإمتثال لقوانين الحدود (USD)	593	136,8
الوقت اللازم للتصدير: الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	149	2,3
تكلفة التصدير: الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	374	33,4
الوقت اللازم للإستيراد: الإمتثال لقوانين الحدود (ساعات)	210	8,5
تكلفة الإستيراد: الإمتثال لقوانين الحدود (USD)	409	98,1
الوقت اللازم للإستيراد: الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	96	3,4
تكلفة الإستيراد: الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	400	23,5

المصدر: البنك الدولي، الموقع الرسمي **Doing-Business** (تاريخ الإطلاع: **15-05-2021**):
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tab

أما زمن دفع الضـــرائب والتي تعتبر من العوامل التي تتأثر بفاعلية الجهاز الضـــريبي، فالوقت عامل مهم في نظر المســـتثمرين الأجانب، فترتيب الجزائر المتأخر كذلك في هذا المؤشـــر راجع لكثرة الإجراءات والمعاملات اللازمة لدفع الضـــرائب بالجزائر، فوفق المعطيات المنشـــورة من طرف البنك الدولي، يســـتلزم الوقت اللازم لدفع الضـــرائب 27 يوما، و265 ساعة سنويا [1] وتكلف 66,1% من الفوائد، ووفق نفس المصدر بالنسبة لدول OCDE 10,3 يوم للدفع، 158,8 ســـــاعة، 39,9% من الفوائد، مما يظهر تأخر وتخلف قطاع الضـــــرائب بالجزائر، من حيث الإجراءات والتسهيلات المقدمة.

وبخلاف المؤشرين السابقين، تسجل الجزائر ترتيبا جيدا في مؤشري ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية (الرتبة 16)، وإجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية (الرتبة 8).

فبمقارنة معطيات البنك الدولي لمعدل ضريبة الأرباح التجارية، والموضحة بالشكل الموالي،

[1] World Bank Group, **Doing-business 2020 Algeria**, Washingtion, USA,2020, P4

الشكل رقم 20: تطور معدل ضريبة الأرباح بالجزائر ودول OCDE 2010-2019

(% من الأرباح التجارية)

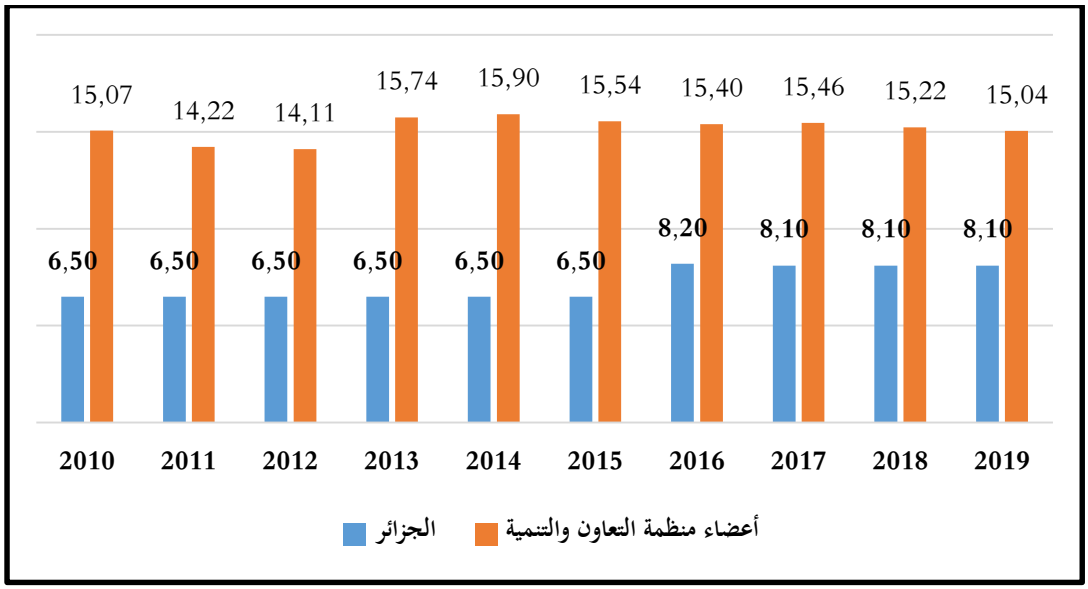

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

نلاحظ الفرق بين معدل الضريبة المفروض بالجزائر، ودول منظمة التعاون والتنمية، فبإستغلال المعلومات المستقاة من موقع المديرية العامة للضرائب[2]، يطبق معدل الضريبة على أرباح الشركات في القانون العام، وفق الأنشطة المعنية:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى

إلا أن هذا المعدل المنخفض راجع للتحفيزات الضريبية التي أقرها التشريع الجزائري، لتشجيع الإستثمار، خاصة للمشاريع الإستثمارية الجديدة، فوفق نفس المصدر، تستفيد المشاريع الاستثمارية والمهيكلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهو الجهاز المخول لمرافقة المستثمرين الأجانب، من نظامين الاستفادة من المزايا الجبائية، نظام عام وآخر استثنائي.

[1] البنك الدولي، الموقع الرسمي (تاريخ الإطلاع: 15-05-2021):
https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.TAX.PRFT.CP.ZS?end=2019&locations=OE-DZ&start=2010

[2] وزارة المالية الجزائرية، الموقع الرسمي لمديرية الضرائب (تاريخ الإطلاع: 18-05-2021):
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/138-2014-07-02-09-39-41/420-2014-09-09-09-07-01

ففي النظام العام تخضع الضرائب على الأرباح التجارية لإمتيازات لمدة 03 سنوات في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر والمتمثلة في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

يمنح الإعفاء مدة (05) خمس سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية المحددة في قائمة يضعها المجلس الوطني للإستثمار.

أما النظام الاستثنائي والذي يتضمن نظامين:

- النظام المطبق على النشاطات غير المستثناة والإستثمارات المتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني.

فالنظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة والمتواجدة في المناطق تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، يمنح المستثمر الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛ حيث تطبق هذه المزايا خلال المدة الدنيا لحق الإمتياز، بالإضافة لإعفاء لمدة عشر (10سنوات) من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

وفيما يخص النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني، تمنح المزايا الخاصة بمرحلة الإستغلال ولمدة أقصاها عشرة (10) سنوات وتخص هذه المزايا:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني

والجدير بالذكر أن إلزامية إعادة الاستثمار للفوائد التي أقرها المشرع، وفق قانون المالية لسنة 2016 (المادة 02 منه)، والمقدرة ب30% من الأرباح المحققة، على الشركات المستفيدة من الإمتيازات الممنوحة، تقتصر على المزايا الممنوحة والمتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، غير أنه يبقى المتعاملون الأجانب الشركاء مع الشركات الوطنية، معفيين من إلزامية إعادة الإستثمار عندما تدمج المزايا الممنوحة في سعر السلع والخدمات التامة المنتجة قصد الإستفادة من تحويل الأرباح.

إحتلال مؤشر ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية للجزائر لرتبة متقدمة، وأحسن من دول المقارنة، يرجع لإنخفاض نسبة الضريبة على الأجور والإشتراكات الإجبارية، المفروضة على الشركات العاملة بالجزائر، حيث تبلغ نسبة الضريبة بالجزائر 25[1]%، والموزعة على:

- التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) 11,5%
- حوادث العمل والأمراض المهنية 1,25%
- التقاعد 11%
- تأمين البطالة 1%
- تقاعد نسبي 0,25%

وتعتبر هذه النسبة أقل مما يتم إعتماده بالدول المتقدمة، ففي دول OCDE، وخلال سنة 2020، بلغ معدل الضريبة المفروضة 34,6[2]%.

مما سبق نلاحظ أنه بالرغم من المعوقات والصعوبات المسجلة في عدم فاعلية الجهاز الضريبي بالجزائر، إلا أن معدل فرض الضرائب من العوامل المحفزة للإستثمار.

رابعا: مؤشر الأداء اللوجستي

توافر البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات اللوجستية، يعد عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الإستثمارية على مختلف أنواعها، وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشاريع داخليا وخارجيا[3]، فهذا المؤشر يندرج ضمنه 06 متغيرات وهي: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الدولي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء وزمن إنجاز الإجراءات*.

وبالنظر لمخرجات مؤشر ضمان لهذا المؤشر الفرعي، نلاحظ تخلف ترتيب الجزائر في كل المؤشرات الكمية.

---

[1] الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية، الموقع الرسمي (تاريخ الإطلاع: 16-05-2021)
https://cnas.dz/fr/employeur/#:~:text=Le%20taux%20de%20cotisation%20est%20de%2034%2C5%20%25%20r%C3%A9parti%20comme,%C3%A0%20la%20charge%20du%20salari%C3%A9

[2] OCDE, **Les impôts sur les salaires 2021**, Publishing Parts, Paris, France, 2021, P4

[3] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 38

* ضمن مؤشر الأداء اللوجستي، كان المؤشر يتضمن 07 متغيرات، حيث قامت المؤسسة سنة 2019، بإلغاء متغير جودة البنية التحتية، فوفق تقرير ضمان 2019، أقرت بوجود إرتباط عالي بين المتغير الملغى وبقية المتغيرات الأخرى.

الشكل رقم 21: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الأداء اللوجستي 2019

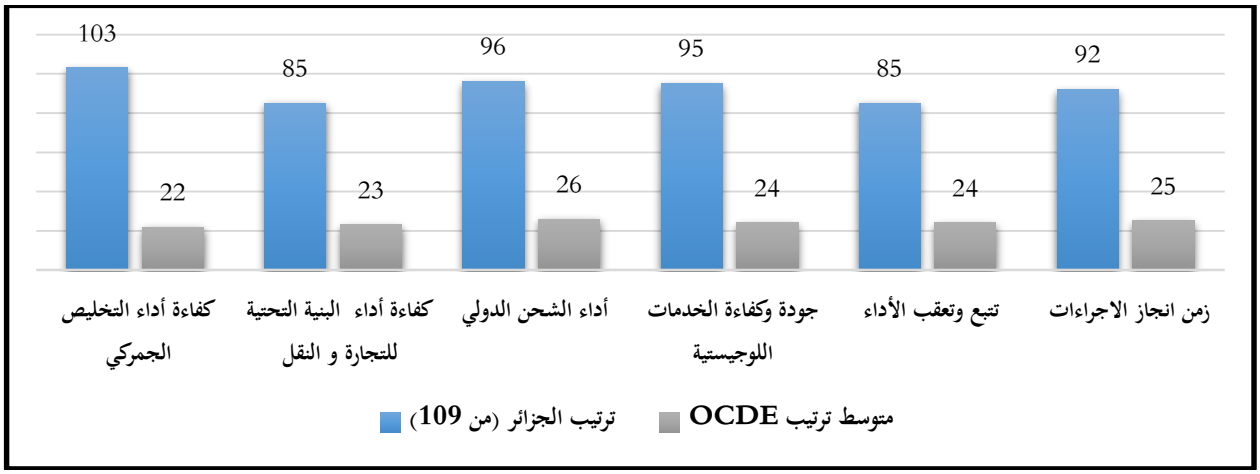

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

ونظرا للأهمية الكبيرة للجانب اللوجستي للبلدان المضيفة في التأثير على قرار المستثمرين لإختيارها كمواطن لإستثماراتهم المباشرة، فتعتبر النتائج المحصلة لمؤشر الأداء اللوجستي للجزائر من العوامل المنفرة والمثبطة لدخول المستثمرين، وحتى للمستثمرين المحليين الذين يرغبون في ولوج قطاع التصدير؛ فأسوء ترتيب ضمن المؤشرات الكمية للمؤشر الفرعي للأداء اللوجستي يتمثل في كفاءة إجراءات التخليص الجمركي والذي صنف الجزائر في الرتبة 103 أي في مؤخرة الترتيب من أصل 109 دولة، يليه أداء الشحن الدولي الذي رتب في الرتبة 96، ثم جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية في الرتبة 95، ويليهم على الترتيب كل من زمن إنجاز الإجراءات 92، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل وتتبع وتعقب الأداء في الرتبة 85.

بالنسبة لمؤشر كفاءة أداء التلخيص الجمركي والذي يتعلق بالجهاز الجمركي الجزائري، من حيث الكفاءة والسرعة في تنفيذ الإجراءات اللازمة لإتمام عمليات التصدير والإستيراد، والمتعلق أساسا بقانون الجمارك.

فأداء الجهاز الجمركي يبقى دون المتوسط، وهذا ما تؤكده معطيات البنك الدولي، والتي تظهر ضعف الأداء للتخليص الجمركي، وتخلفه مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب، وتفوق الأداء الجمركي للإمارات العربية المتحدة، والتي تعتبر الأولى عربيا في هذا المؤشر.

الشكل رقم 22: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (كفاءة عملية التخليص الجمركي)، للجزائر وبعض دول المقارنة 2019 (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)

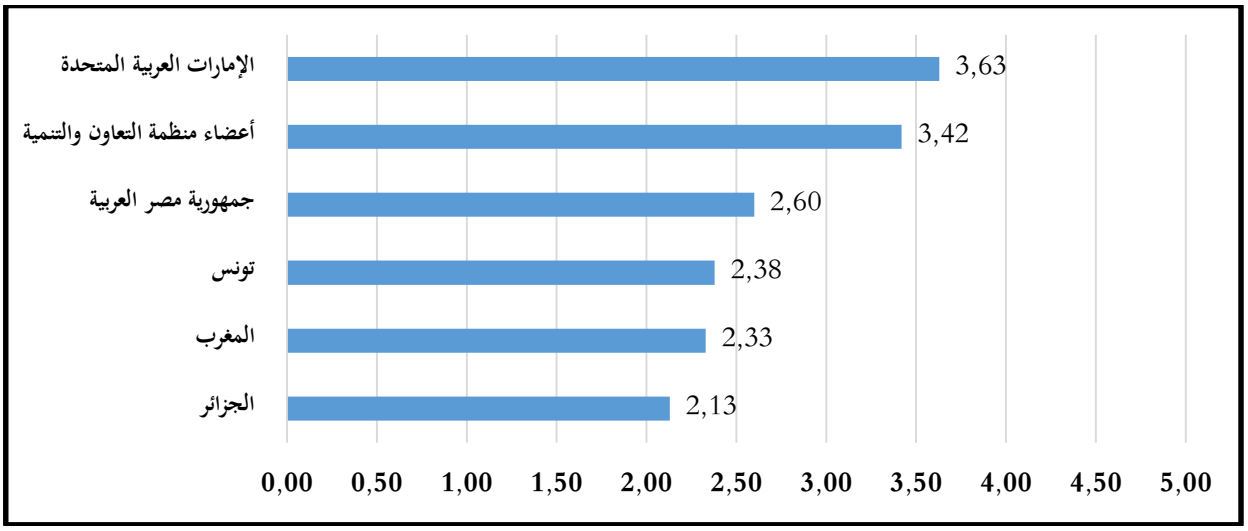

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

وبالنظر لجهود الجزائر لتحسين التلخيص الجمركي، قامت بالعديد من الإصلاحات في القطاع الجمركي لزيادة فاعلية الجهاز، عن طريق وضع الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم، ومحاولة تبسيط الإجراءات وتقليص آجال المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة؛ آخر إجراء قامت به ما تضـــمنته الجريدة الرسمية رقم 31 المؤرخ في 27 أفريل لســـنة 2021، والذي تضمن المرسوم التنفيذي رقم 21-146 المؤرخ في 17 أفريل 2021 الذي يحدد كيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لإتمام الإجراءات الجمركية عند الإستيراد والعبور والتصدير، هذا الإجراء يسمح بوضع حيز التنفيذ الشـــباك الوحيد من أجل إتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بعملية الجمركة، في مكان واحد وبإســـتعمال منصـــات التبادل الإلكتروني ونظم معلومات محينة، هذه الخطوة قد لها أثار إيجابية مزدوجة للكل من مؤشـــري : كفاءة عملية التلخيص الجمركي وزمن إنجاز الإجراءات، فالهدف من الشـــباك الوحيد هو التخفيف والإستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها.

أما جودة وكفاءة الخدمات اللوجســـتية تبقى كذلك دون المتوســـط والتي تظهره المعطيات المبينة في الشـــكل الموالي:

[1] Banque Mondiale ; site officiel (consulté le : 19-03-2021) :
https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.CUST.XQ?locations=DZ-MA-AE-TN-EG

الشكل رقم 23: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية

(1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)

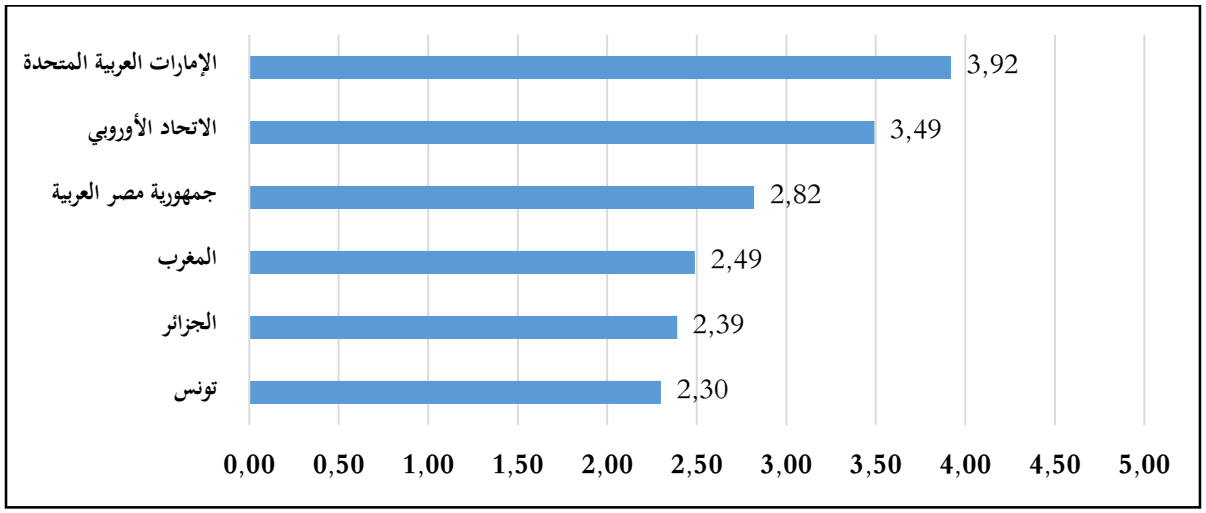

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

الأهمية الكبيرة التي توليها الشركات المتعددة الجنسيات للجانب اللوجستي كبنى تحتية وخدمات ملحقة، تجعله من العوامل المحددة لقرار المستثمرين الأجانب لتوطين إستثماراتهم، فبالنسبة للجزائر والتي تتميز بشساعة مساحتها ومحدودية المناطق القابلة للتوسع الاقتصادي، توفيرها لبنى تحتية فعالة من طرق وسكك حديد ومواني وخطوط جوية، وتسهيل لخدمات النقل من الشروط اللازمة لنمو أي نشاط إقتصادي بها.

فبالرغم من إمتلاكها لشبكة طرق تمتد على 302 108 كلم (028 76 طرق وطنية وولائية، 274 32 كلم طرق بلدية وفرعية)، وتعتبر من بين أهم شبكات الطرق في المغرب العربي وإفريقيا، بالإضافة إلى الطريق السيار شرق-غرب الممتد على مسافة[2] 216 1 كلم، وعلى سكك حديدية تمتد على 4000 كلم (200 محطة تجارية).

وتمتلك كذلك 45 ميناء[3]:

- 11 ميناء تجاري مختلط (تجارية، صيد ومنفذ للمحروقات)
- (02) ميناءين متخصصين في المحروقات (سكيكدة، بطيوة بوهران)
- 31 ميناء ومأوى للصيد، منها 06 داخل المواني التجارية
- ميناء للترفيه بسيدي فرج
- 2200 إشارة ضوئية بحرية

[1] Banque Mondiale ; site officiel (consulté le : 19-03-2021): https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.LOGS.XQ?locations=DZ-MA-AE-TN-EG

[2] KPMG Algérie, **Opcit**, P 30

[3] KPMG Algérie, **Ibid**, P30

أما فيما يخص المطارات فتمتلك 35 مطارا، منها 13 مطارا دوليا[1] (مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة، أكبر وأهم مطار)، إلا أن المطار الوحيد المخصص والمجهز لعمليات التصدير لأهم الأسواق العالمية هو مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة، والذي حاز على العديد من الإنتقادات لحاجته إلى إعادة تأهيل ولعدم ملائمته.

بالرغم من وجود بنى تحتية معتبرة إلا أنها تفتقر للصيانة والجودة والفاعلية، وهذا ما يظهره مؤشر كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، مما يحد من فعالية البنية التحتية لزيادة المردودية المرجوة من الأنشطة الاقتصادية وعلاقتها مع التبادلات الخارجية، وهو الجانب الذي يستلزم الأخذ بعين الإعتبار من طرف الدولة الجزائرية، الفاعل الوحيد لتحسينه وتطويره.

خامسا: مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم زادت أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي إقتصاد، ولذا فقد أصبح من العناصر المهمة والمؤثرة على جاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية[2]، ووفق مؤشر ضمان يتم قياس تطوره من خلال 04 متغيرات وهي: إشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الأنترنت من السكان، إشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة وإشتراكات خدمات النطاق العريض البرودباند.

قدمت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE تعريفا واسعا على المستوى الكلي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال بوصفها نموذج تقني اقتصادي جديد يؤثر على تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات، ويعتمد على مجموعة من الإكتشافات المعمقة في ميدان الحاسبات، الإلكترونيك، هندسة البرمجيات، نظم المراقبة والإتصالات البعدية، التي تسمح بتوزيع المعلومات بشكل أوسع[3].

فبالنظر لتطور الأساليب والتقنيات المستعملة في مجال الإنتاج والتسويق، والتي لها علاقة مع إتخاذ القرار على مستوى الشركات، تقوم الشركات بدراسة وضع البلد المستهدف في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خاصة فيما يخص نسبة الإشتراك في خدمة الأنترنات والتي أظهرت بعض الدراسات التأثير الإيجابي لهذا المتغير على النمو الإقتصادي[4].

بالنسبة للجزائر وبقراءة مخرجات مؤشر ضمان لمكونات المؤشر الفرعي، والموضحة بالشكل الموالي

---

[1] KPMG Algérie, **Ibid**, P32

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 39

[3] Michel Paquin, **Gestion des technologies de l'information**, Les éditions Agence d'arc, Canada, 1990, p 17

[4] محمد لمين بلهوشات، طه بن لحبيب، "**أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية سنة 2018)**، ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد التخصصات، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 23-26 فيفري 2020.

الشكل رقم 24: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

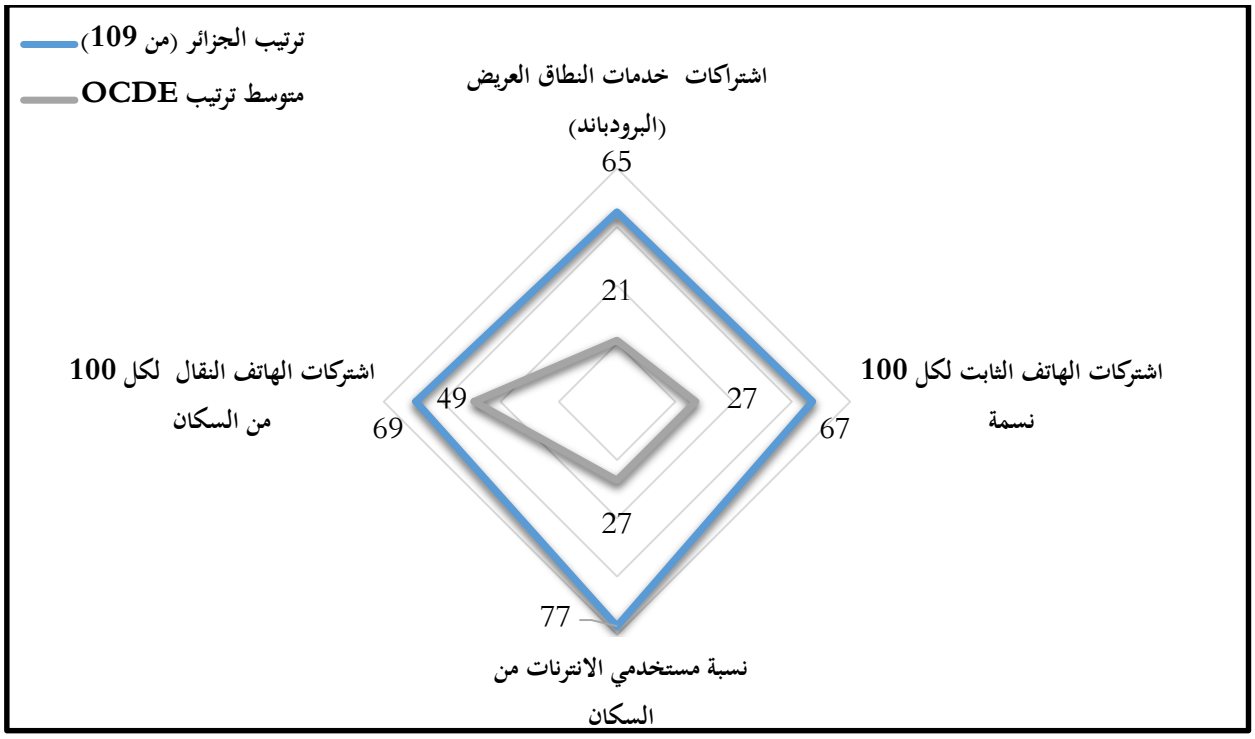

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

نلاحظ أن وضع المؤشرات الكمية دون المتوسط، فأسوء ترتيب ضمن المؤشرات الكمية الأربع كان من نصيب نسبة مستخدمي الأنترنت من السكان (رتبة 77)، وهو الوضع الذي تؤكده معطيات البنك الدولي الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 25: تطور نسبة مستخدمي الإنترنت بالجزائر 2010-2019 (لكل مليون شخص)

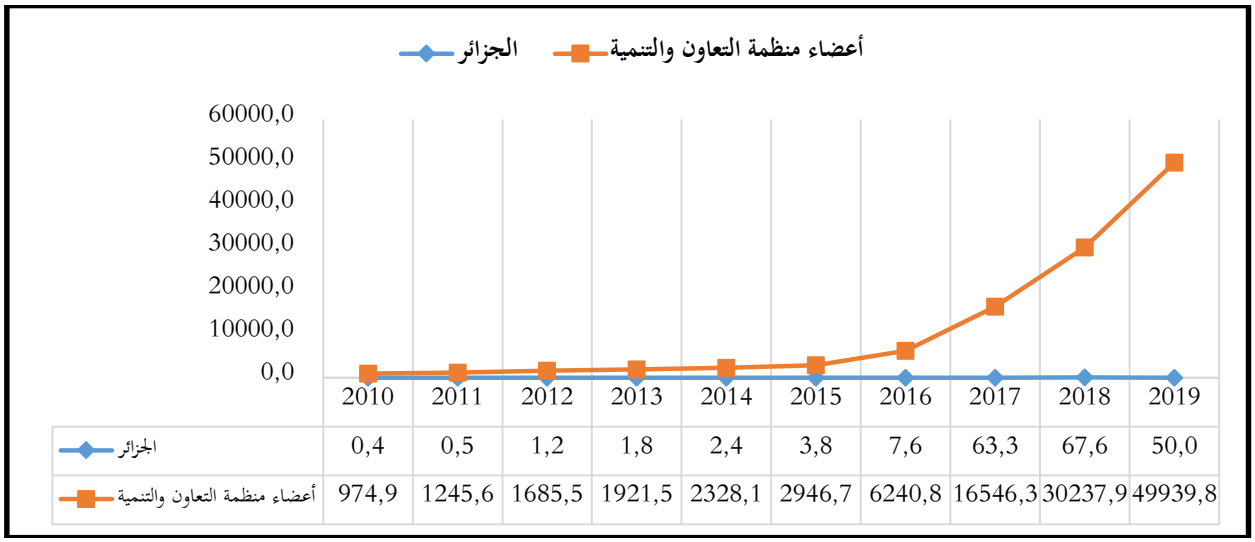

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0,4	0,5	1,2	1,8	2,4	3,8	7,6	63,3	67,6	50,0
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	974,9	1245,6	1685,5	1921,5	2328,1	2946,7	6240,8	16546,3	30237,9	49939,8

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

[1] Banque Mondiale, site officiel consulté le 05-05-2021 :
https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6?end=2019&start=2010

حيث بمقارنة عدد مستخدمي الأنترنت لكل مليون شخص، لكل من الجزائر ودول منظمة التعاون والتنمية (OCDE)، يظهر لنا الفارق الشاسع بينهما، ففي سنة 2019 وصل عدد المستخدمين ل50 لكل مليون نسمة، وبالمقابل وبلغ عددهم لأكثر من 49939 لكل مليون نسمة، وهو ما يعتبر من العوامل التي لا تشجع على الإستثمار الأجنبي بالجزائر، خاصة مع تصاعد التجارة الإلكترونية العالمية، وأهمية وجود قاعدة إقتصادية وتجارية تعتمد على الفضاء الإفتراضي.

في نفس السياق، ولأهمية ربط أكبر عدد من السكان بشبكة الأنترنت، وكذلك لإرتباط مستخدمي الأنترنت مع طبيعة ونوع الإشتراكات، خاصة ذات النطاق العريض*، والمعنية بمؤشر إشتراكات النطاق العريض (البرودباند)، نلاحظ تأخر ترتيب الجزائر في هذا المجال بإحتلالها المرتبة 65، بفارق 44 مرتبة عن متوسط ترتيب دول OCDE، حيث تظهر معطيات البنك الدولي الموضحة في الشكل الموالي

الشكل رقم 26: تطور إشتراكات خدمات النطاق العريض بالجزائر 2010-2019 (لكل 100 نسمة)

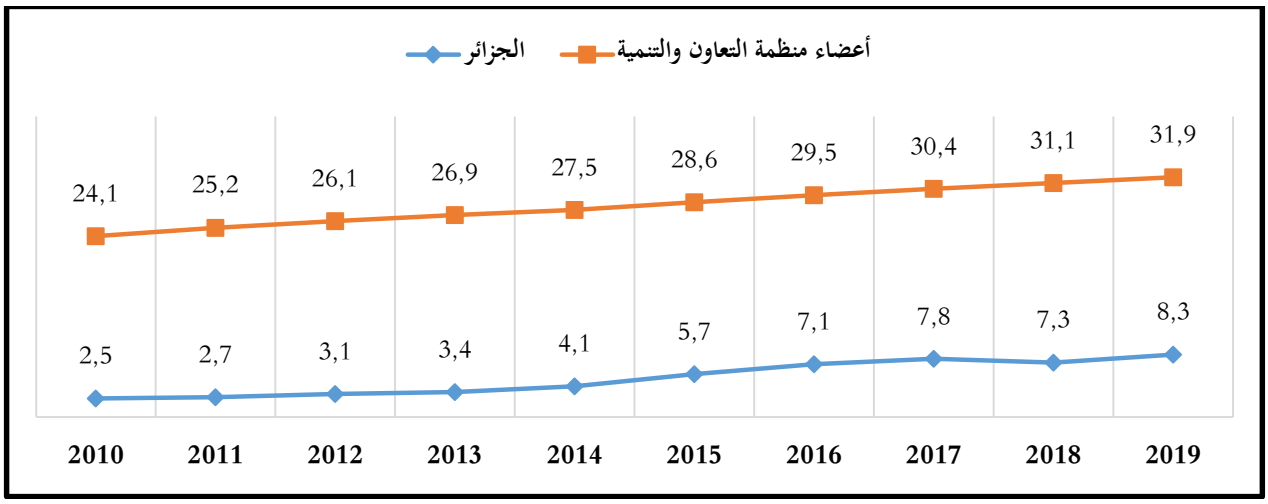

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

تخلف الجزائر في توفير خدمات ربط بالأنترنات ذات التدفق العالي، حيث أنه في سنة 2019 سجلت الجزائر ربط 8,3 فرد لكل 100 نسمة وبالمقابل سجلت دول OCDE لمعدل 31,9 مشترك لكل 100 نسمة، مما يظهر لنا الفارق المسجل والتأخر الذي تسجله الجزائر في هذا الإطار.

أما فيما يخص مؤشر إشتراكات الهاتف النقال، فالرتبة التي تحتلها الجزائر قريبة من متوسط ترتيب دول OCDE، لتقارب الوضعية المسجلة بينهما، وهو ما تؤكده معطيات البنك الدولي الموضحة في الشكل الموالي

* ذات النطاق العريض تترجم باللغة الإنجليزية Broadband وباللغة الفرنسية Haut-débit

[1] Banque Mondiale, site officiel (consulté le 05-05-2021) :
https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.BBND.P2?end=2019&locations=DZ&start=2010

الشكل رقم 27:تطور إشتراكات الهاتف النقال بالجزائر 2010-2019 (لكل100 نسمة)

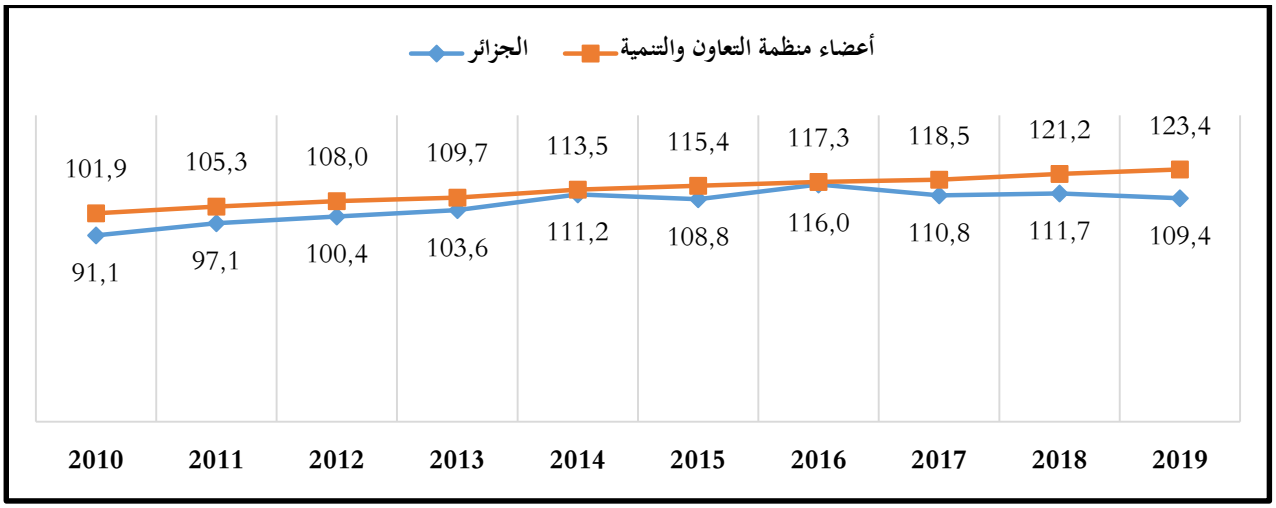

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[1]

حيث تسجل الجزائر معدل إشتراك 109,4 لكل 100 نسمة بينما دول المقارنة تسجل 123,4 لكل 100 نسمة.

فيما يخص إشـــتراكات الهاتف النقال، وبالرغم من بتناقص الاهتمام بهذا الجانب نظرا للتطور الحاصـــل في تقنيات الإتصال والمعلومات، إلا أن الجزائر تسجل نتائج متواضعة، فوفق معطيات البنك الدولي، لإشتراكات الهاتف الثابت

الشكل رقم 28: تطور إشتراكات الهاتف الثابت بالجزائر 2010-2019 (لكل100 نسمة)

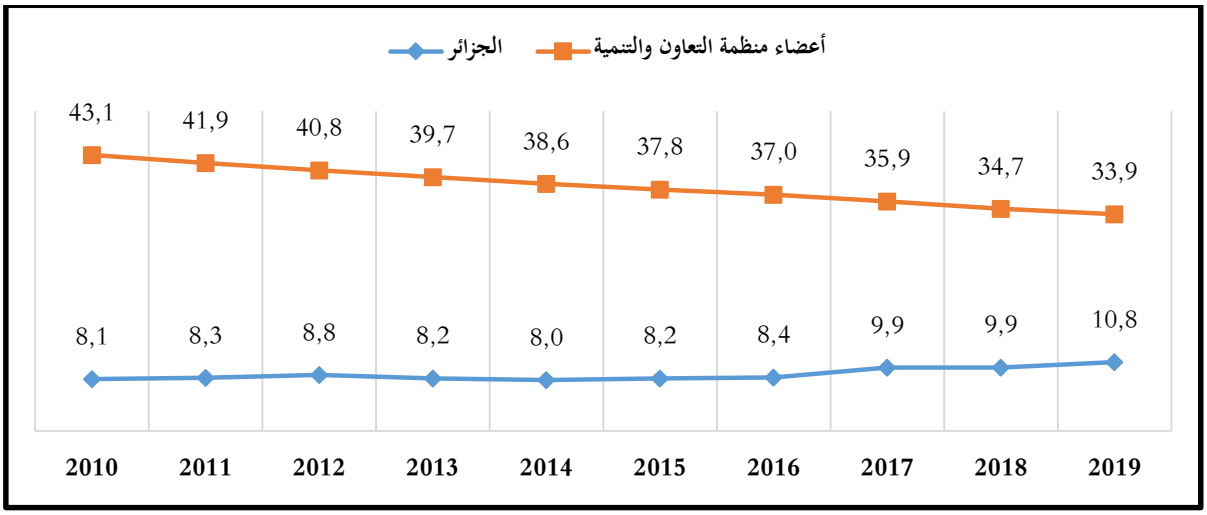

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي[2]

يظهر لنا تناقص عدد المشتركين بالدول المتقدمة والممثلة في دول OCDE، خلال التسع سنوات الماضية، مما يعكس الدور المتناقص لهذه الوسيلة، وبالرغم من ذلك تسـجل الجزائر عددا محدودا من المشـتركين، ففي سـنة 2019، الذي

[1] Banque Mondiale, site officiel (consulté le 05-05-2021) : https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2?end=2019&locations=DZ&start=2010

[2] Banque Mondiale, site officiel (consulté le 05-05-2021) : https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.MLT.MAIN.P2?end=2019&locations=DZ&start=2010

سـجلت فيه دول المقارنة أدنى نسـبة إشـتراك ب33,9 لكل 100 نسـمة، تسـجل الجزائر ثلث هذا العدد ب10,8 مشترك لكل 100 نسمة.

ومنه ووفق مؤشـر الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، فالجزائر تسـجل تأخرا ملحوظا في هذا المجال، مما يعتبر نقطة ضعف بمناخ الإستثمار.

المطلب الثالث: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

تمثل مختلف العوامل التي ترصـد الإختلافات فيما بين الدول على صـعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصـادي ولا سـيما على صـعيد كثافة الإتفاقيات الثنائية وكذلك الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الإستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة[1]، أي العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صـعيد إندماجها في الاقتصـاد العالمي وكذلك إمتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي[2].

وتظم هذه المجموعة مؤشرين فرعيين وهما: مؤشر إقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

جدول رقم 11: ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية، وفق المؤشرات الفرعية لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

الترتيب وفق المؤشرات الفرعية	مؤشر إقتصاديات التكتل	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
ترتيب الإمارات	13	27
ترتيب تونس	40	70
ترتيب المغرب	23	79
ترتيب مصر	10	85
ترتيب الجزائر	**53**	**96**

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

من خلال النتائج الموضـحة في الجدول، نلاحظ الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشـر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، حيث ترتب بالرتبة 96 أي من الدول المتخلفة في هذا الجانب، وبدرجة أقل توسـط ترتيب الجزائر ضـمن مؤشـر إقتصـاديات التكتل، وإن كان الملاحظ كذلك في هذا الأخير تخلف ترتيب الجزائر مقارنة بباقي الدول المعنية بالمقارنة، خاصة مع دولة مصر والإمارات.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2012-2013**، مرجع سابق، ص 30

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 09

أولا: مؤشر إقتصاديات التكتل

تقوم الشـركات متعددة الجنسـيات بالغالبية العظمى من الإسـتثمارات الأجنبية المباشـرة في العالم، كما أن إرتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الإستثمارات[1]، ويندرج ضمن هذا المؤشر 03 متغيرات وهي: عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من دول OCDE*، رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي والرصيد التراكمي لعدد إتفاقيات تشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدولة.

وفق مخرجات المؤشرات الكمية للمؤشر الفرعي إقتصاديات التكتل نلاحظ تباين النتائج الممثلة في الشكل الموالي

الشكل رقم 29: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الكمية لمؤشر إقتصاديات التكتل 2019

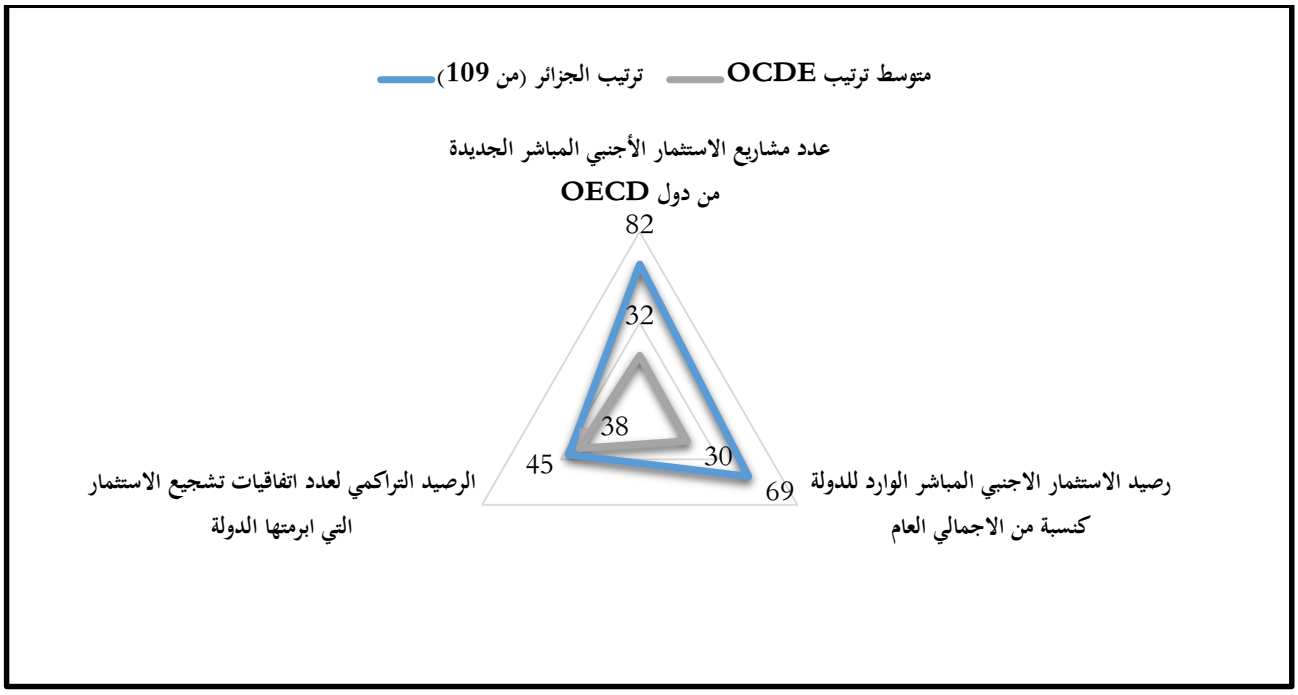

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

فضمن المؤشرات الكمية الثلاث، نجد أن للجزائر ترتيب متقدم في مؤشر الرصيد التراكمي لعدد الإتفاقيات لتشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدولة (الرتبة 45 بفارق ضئيل مقارنة بترتيب متوسط ترتيب دول OCDE)، وترتيبا متأخرا في المؤشرين: عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من دول OCDE (في الرتبة 82)، ورصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي (في الرتبة 69).

الرتبة المتقدمة للرصيد التراكمي لعدد الإتفاقيات لتشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدولة، راجع للإتفاقيات الثنائية سارية المفعول التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع باقي الدول لتشجيع الإستثمار والذي بلغت 45 إتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف، والمتعلق كذلك بإتفاقيات الإندماج الاقتصادي التي سعت الجزائر للإنضمام إليها آخرها إنضمامها لمنطقة

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 40

*كان يتضمن مؤشر إقتصاديات التكتل على متغير: عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة، وابتداء من 2019 تم إستبداله بمتغير: عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من دول OCDE

التجارة الحرة القارية الإفريقية، وبإستغلال المعطيات التي تضمنها تقرير البنك الدولي لسنة 2018، والظاهر في الشكل الموالي، يظهر لنا محدودية إنفتاح الاقتصـاد الجزائري على العالم، فمقارنة بدول الجوار لكل من المغرب وتونس، نلاحظ محدودية العلاقات التي تربط الجزائر مع دول العالم.

فالجزائر غير منظمة لمنظمة التجارة الدولية، وأغلب علاقاتها التجارية والإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، بإعتباره الزبون الأول لما تصدره من غاز ونفط، والمكرسة بالإتفاقات الأورومتوسطية، وإنظمامها لتكتلين، تكتل إتحاد المغرب العربي، ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية، إلا أن غياب التنسيق والمضي في تجسيد لتكامل إقتصادي إقليمي بين الدول الأعضاء لإتحاد المغرب العربي، والذي يعتبر هيكل بدون روح، يجعل الإنضمام إليه دون المأمول، بسبب التنافر السياسي وغياب الظروف المناسبة لتجسيد أهدافه المرجوة.

الشكل رقم 30: أهم الإتفاقات التجارية لبلدان المغرب العربي

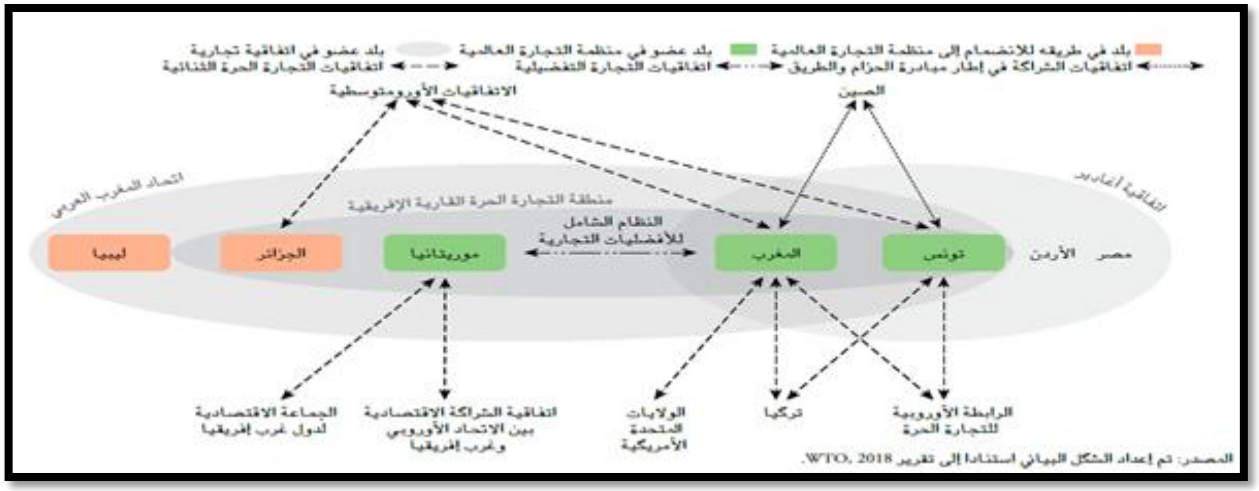

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي، واشنطن، 2018، ص 6

أما بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، فهي حديثة النشأة، والتي يلزمها عدة سنوات لظهور الأثار الاقتصادية التي تنجر من الإنضـمام إليها، على عكس دول الجوار كتونس والمغرب، فبالإضـافة لإنضـمامها لمنظمة التجارة العالمية، تربطهما إتفاقات تجارية مع الولايات المتحدة، الصـين، تركيا، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والإتفاقات الأورومتوسطية.

ومنه فالجزائر تعتبر في معزل عن الحركية الاقتصادية الدولية، لمحدودية العلاقات الإقتصادية المؤثرة في إقتصادها مع دول العالم، مما يعتبر من بين نقاط ضعف مناخ الإستثمار بالجزائر.

أما رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي، يعكس ضآلة التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر فقد بلغت نسبة 0,09% سنة 2019، ولم تتجاوز نسبة 0,1% في أحسن الأحوال، مما يفسر الرتبة المتأخرة للجزائر لهذا المؤشر الكمي.

الشكل رقم 31: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر–المغرب والإمارات 2016–2019

(% من مجموع التدفقات العالمية)

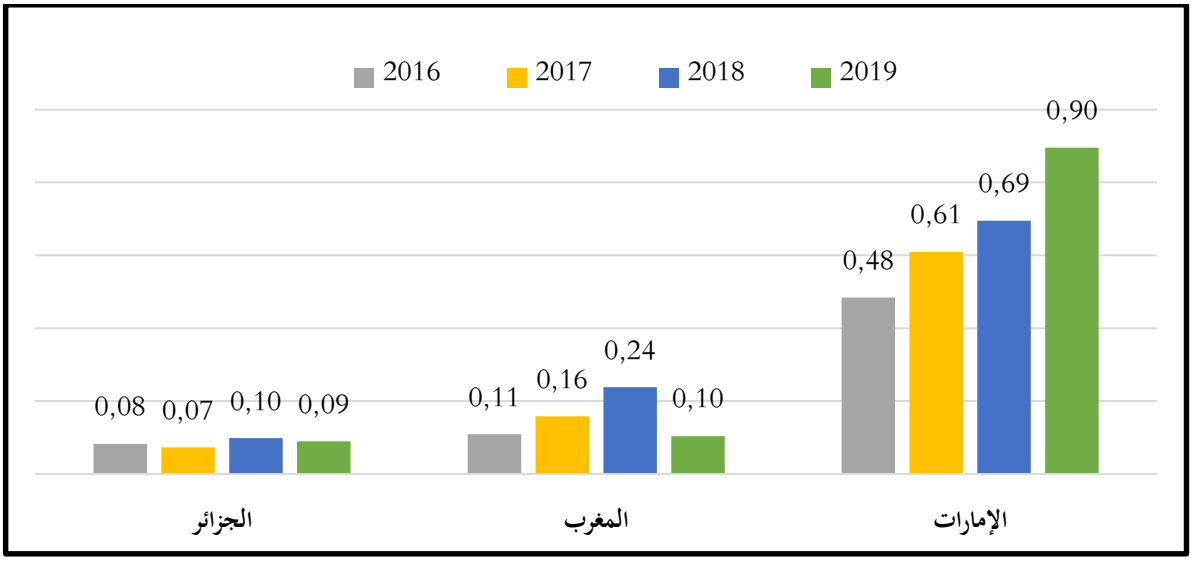

من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [1]

أما فيما يخص عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من دول OCDE، بإعتبار أن أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة يكون مصدرها دول OCDE، والذي تحتل فيه الجزائر رتبة متأخرة، راجع أصلا لضآلة ومحدودية المشاريع التي تدخل للجزائر، بالإضافة إلى ظهور إستثمارت أجنبية مباشرة من خارج الدول الإعضاء للOCDE، كدول شرق أسيا والصين.

ثانيا: مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تعد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عنصرا مهما وحاسما في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وللشركات الأجنبية التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتمييز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية[2]، ويضم هذا المؤشر 05 متغيرات وهي: مؤشر تطور السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر المعرفة، المشاركة في إجمالي طلبات التصميم ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

فالعوامل المحفزة لنمو الشركات تتعلق أساسا بالقدرة على التميز والحصول على ما يجعلها سباقة في الإبتكار في مجال نشاطها، في ظل تواجدها في بيئة تتسم بمنافسة إحتكارية، ولذلك توفر الشروط اللازمة لتحفيز الشركات على التميز والتقدم التكنولوجي تعد من العوامل الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من دور في إستمرارية ونمو الشركات.

[1] UNCTAD, site officiel consulté le 02-03-2021:
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، مرجع سابق، ص 41

بالنظر لمخرجات مؤشر ضمان للمؤشرات الكمية لمؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي للجزائر، نلاحظ تخلف ترتيب الجزائر في مجمل المؤشرات، فهي تحتل المرتبة 97 لمؤشر تطور السوق، والمرتبة 95 لمؤشري مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، والمرتبة 87 لمؤشر الحكومة الإلكترونية، وأحسن مؤشر كمي ترتيبا والذي رتب بالمركز 54 كان لمؤشر المشاركة في إجمالي طلبات التصميم.

الشكل رقم 32: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات المكونة لمؤشر لعوامل التميز والتقدم التكنولوجي

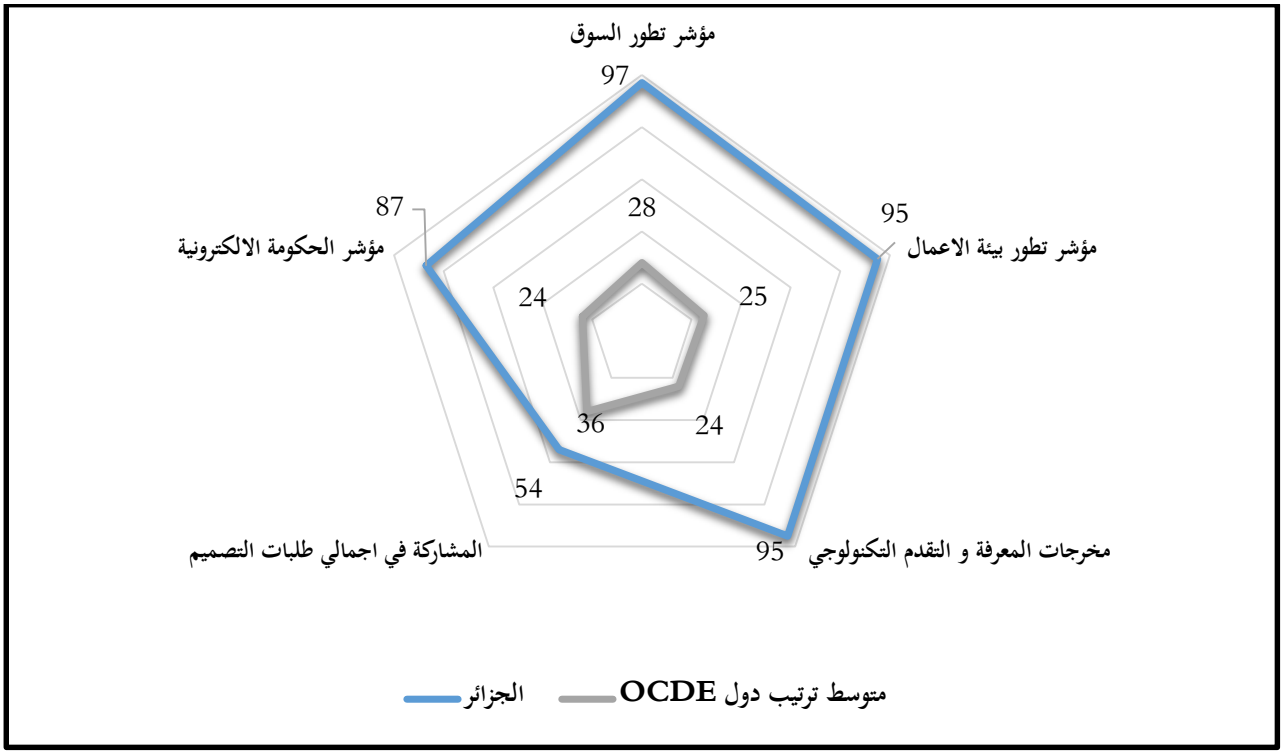

من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2019

المشاركة في طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي يعتبر من المحددات المهمة في تقييم مدى الإمكانيات الكامنة في الإبتكار والتميز في السوق، وهو يحسب وفق عدد الطلبات المقدمة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والذي يكمن أهمية تسجيل التصاميم في أنها تمكن الشركات من حفظ حقوق ملكيتها للتصاميم والتي بدورها تمنحها القدرة على التمييز بين منتجاتها ومنتجات منافسيها، وتحقيق ظهور وإثبات حضور أوسع في السوق، فحماية التصاميم (أي مظهر أو شكل أو نمط أو خطوط أو لون الجزء الزخرفي من المنتج) حاجة ضرورية، والتي تمكنها من الترخيص للآخرين باستخدام ذات التصميم مقابل رسوم تدفع لها، بالإضافة لحماية منتوجاتها من التقليد مما يعزز وضعها التنافسي وقيمتها التجارية مما يسمح لها بالنمو[1].

[1] OMPI, **Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle** : **Système de La Haye**, site officiel (consulté le 03-05-2021): https://www.wipo.int/hague/fr/faqs.html

وقوع الجزائر في وسط ترتيب الدول في مؤشر المشاركة في إجمالي طلبات التصميم ينم عن وجود إمكانية إستغلال لبراءات إختراع وتصاميم تمكن الفاعلون الإقتصاديون من إستغلالها لتطوير منتجاتهم، وتعزيز مكانتهم في السوق، وهو عامل محفز وجاذب للمستثمرين الأجانب، على عكس باقي المؤشرات الكمية، فحالة الجمود وغياب الديناميكية اللازمة لكل من بيئة الأعمال وتطور السوق المحلي، والتي تظهر في الترتيب المتأخر لكل منهما، تجعلهما من العوامل المنفرة والغير محفزة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

أما فيما يخص مؤشر الحكومة الإلكترونية، والمتعلق بتطوير المعاملات الإدارية الإلكترونية لما له من آثار إيجابية، من تسهيل وتبسيط للمعاملات والحد من البيروقراطية الإدارية والفساد، فالجزائر تسجل تأخرا كبيرا في وضعه حيز التنفيذ، ووضعه الحالي يبقى دون المأمول، فبالرغم من رفع السلطات الجزائرية لشعار الحكومة الإلكترونية (E-Algérie) عن طريق تحديث الإدارة ومحاولة ترسيخ الإدارة الإلكترونية، إلا أن الواقع لا يعكس هذا التوجه، فالتأخر في وضع الأطر التشريعية والتنظيمية لدمج التعاملات الإدارية والحكومية ضمن المجال الإلكتروني يجعل من الصعب الإقرار بإمكانية تجسيده على المدى المتوسط، وهي من العوامل المنفرة كذلك للإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

مما سبق ونظرا لتدني الاهتمام بالتقدم التكنولوجي، والذي يظهر في ضآلة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا، بالإضافة إلى غياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينهما وبين القطاعات الإنتاجية، تسجل الجزائر تأخرا معتبرا في هذا المجال، مما نتج عنه مناخ إستثماري غير مشجع، ولا يستقطب شركات أجنبية ذات مستوى تكنولوجي عالي.

خلاصة

بإستغلال مؤشر" ضمان" لجاذبية الدول للإستثمارات الأجنبية المباشرة، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، أسفرت النتائج المتحصل عليها ضمن تحليلنا لمناخ الإستثمار بالجزائر على تصنيف المناخ الإستثماري الجزائري، ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فضمن الشروط المسبقة اللازم توفرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والمعبر عنها بمجموعة المتطلبات الأساسية، المكون الأول لمؤشر "ضمان"، نستنتج أن مناخ الإستثمار بالجزائر، يتميز ب:

- وفرة الموارد الطبيعية واليد العاملة؛
- إستقرار نسبي للمؤشرات الكلية، وإرتباط هذا الإستقرار بالأوضاع العامة للأسواق العالمية للمواد الأولية، لإعتماد الإقتصاد الجزائري على الجباية البترولية؛
- ضعف وقصور السياسة النقدية، وعدم تجانسها مع السياسة المالية؛
- ضعف كفاءة النظام المصرفي وسبل التمويل، وعدم قدرة مؤسسات وهيئات النظام المالي على مواكبة التطورات التكنولوجية، والتي ألغت البعد المكاني والزماني لأسواق التمويل؛
- ضعف الأطر التنظيمية ومحدودية السيطرة على الفساد؛
- تعدد المعوقات ضمن بيئة الأعمال، لتعدد الإجراءات، والبطء في تنفيذها، بالإضافة لإرتفاع تكلفتها، خاصة في مجال الإئتمان والحصول على العقار.

أما فيما يخص بالمحددات التي تعتبر الأسس التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات لإختيار الموقع الملائم لتنفيذ إستثماراتها المباشرة، والتي ترصدها مجموعة العوامل الكامنة، بمؤشر "ضمان"، فمناخ الإستثمار بالجزائر، يتميز ب:

- إنخفاض الرسوم الضريبية، وتطبيق تحفيزات جبائية، بالإضافة إلى إنخفاض أعباء وتكاليف التشغيل؛
- محدودية الفرص المتاحة للنفاذ إلى السوق الجزائري؛
- ضعف الأداء التجاري، ومحدودية الإنفتاح على العالم الخارجي؛
- تعقد الإجراءات الجمركية وإرتفاع رسومها؛
- نقص التدريب والتكوين لليد العاملة؛
- محدودية كفاءة الأداء اللوجستي، وضعف جودة خدماته؛
- تسجيل تأخر في خدمات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات.

أما العناصر التي تعزز مقومات الدولة على صعيد إندماجها في الإقتصاد العالمي، وكذلك إمتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي، والتي يرصدها المؤشر ضمن مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، فمناخ الإستثمار بالجزائر، يتميز ب:

- محدودية الإتفاقات الدولية في مجال تشجيع الإستثمار الأجنبي؛
- ضعف إندماج الإقتصاد مع الإقتصادات الإقليمية والدولية؛

- قلة عدد الشركات المستثمرة، وظهور دول شرق أسيا والصين، كأكبر مصدر للإستثمارات، عوضا عن دول الإتحاد الأوروبي؛
- وجود إمكانيات كامنة في مجال الإبتكار والتميز؛
- تأخر ترسيخ المعاملات الإلكترونية، وغياب الحكومة الإلكترونية.

فخلاصة هذا الفصل، تقودنا لإستنتاج طغيان نقاط الضعف على نقاط قوة مناخ الإستثمار بالجزائر، ومنه عدم توفر العوامل المساعدة والمشجعة على دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في الوقت الراهن، وعلى المدى المتوسط.

الخاتمــة

تعتبر ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الظواهر المعقدة، لتداخل العديد من العوامل في تكوينها، فهي تؤثر وتتأثر بالعديد من العوامل الإقتصادية، كما أنها تتعلق بالفاعلين فيها، أي الشركات المتعددة الجنسيات، بلدان موطن هذه الشركات والبلدان الأجنبية المضيفة لإستثماراتها، مما يخلق توليفة من العوامل، التي تجعل من الصعب حصرها في دراسة واحدة، إلا أن أهمية هذه الظاهرة، تدفعنا لمحاولة فهمها والظروف المساعدة على جذبها للجزائر، وإستغلال الوسائل المتاحة للتحليل، كالمؤشرات الإقتصادية المركبة.

أي دراسة إقتصادية، يكون هدفها البحث عن حلول لمشاكل إقتصادية، لزيادة رفاهية الفرد، والمجتمع ككل، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق زيادة النمو الاقتصادي؛ وإستقطاب أكبر حصة ممكنة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من بين الحلول التي أثبتت نجاعتها في دفع النمو الإقتصادي، بالنظر لتجارب بعض الدول كماليزيا مثلا، فهي مصدر من مصادر التمويل الذي لا يترتب عنها ديون، وقناة لإستيراد التكنولوجيا المتقدمة، ولتقنيات الإنتاج المبتكرة، بالإضافة لإعتبارها محفز لتنافسية الاقتصاد المحلي؛ وعلى غرار باقي الدول النامية، التي تسعى للإستفادة من إيجابيات دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة لبلدانها، تعتبر الجزائر من الدول التي تحتاجها لتغيير وضعها الإقتصادي الحالي إلى الأحسن، إلا أن قيمة التدفقات الضئيلة التي تسجلها سنويا، لا يعكس هذه الحاجة، بالرغم من إمتلاكها لمؤهلات طبيعية وباطنية وبشرية، لا تحوزها الكثير من الدول، مما يدفعنا للجزم عن أن السبب الأساسي لهذه الوضعية، عدم ملائمة مناخ الإستثمار الجزائري، وعدم جاذبيته للمستثمرين الأجانب، وهو ما حاولنا تحليله في هذه الدراسة.

1-نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية، والدليل التصنيف المتأخر للجزائر، في التصنيف العام لمؤشر "ضمان"، وفي مجمل المؤشرات الفرعية الإثنى عشر، والتي يتكون منها المؤشر المركب.

الفرضية الثانية: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية، فبإعتبار أن قرارات المستثمرين الأجانب في إختيار البلدان المضيفة لإستثماراتهم، تظهر في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبإعتماد التصنيف ضمن المؤشر المركب "ضمان"، يظهر لنا الحصة الكبيرة من التدفقات للبلدان ذات التصنيف الجيد، كدولة الإمارات ومصر.

الفرضية الثالثة: المناخ الإستثماري الجيد يتحدد من خلال جودة محدداته، وتخلف المناخ الإستثماري الجزائري، راجع للعديد من المعوقات والممارسات، مما نتج عنه العديد من نقاط الضعف والتي طغت على نقاط القوة به، ممّا يؤكد صحة هذه الفرضية.

2-نتائج الدراسة: بتحليلنا لجاذبية مناخ الإستثمار بالجزائر، توصلنا لمجموعة من نقاط قوة، ونقاط ضعف ضمن محددات المناخ الإستثماري الجزائري، هذه النقاط مجتمعة أسفرت على نتيجة: **ضعف جاذبية المناخ الإستثماري بالجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي نحددها فيما يلي:

أ- نقاط القوة:

- وفرة الموارد الطبيعية والبشرية؛
- إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي؛
- كبر السوق الداخلي؛
- إنخفاض الرسوم الضريبية، وتوفر التحفيزات الجبائية، بالإضافة إلى إنخفاض أعباء وتكاليف التشغيل.

ب- نقاط الضعف:

- أكبر نقطة ضعف وأهمها، حالة اللايقين التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري، لإرتكازه على الموارد الباطنية التي تمثل غالبية صادرات الدولة للخارج، ومنه أهم مصدر للدخل الوطني، أي إرتباطه بحالة الأسواق العالمية، فعند إرتفاع الأسعار تنتعش الخزينة العمومية، وعند إنخفاضها يقل رصيد العملة الصعبة، وهو ما يؤثر مباشرة في المؤشرات الكلية للإقتصاد، والتي ذكرنا أن إستقرارها من نقاط قوة مناخ الإستثمار، ويؤثر كذلك في ثبات سياسات الدولة المتبعة لتحفيز الإستثمار الأجنبي، من تحفيزات ضريبية وإنفتاح على العالم الخارجي، ومنه فحالة التبعية لموارد محدودة، تضفي حالة من اللايقين في مناخ الإستثمار بالجزائر، لإمكانية حدوث تقلبات في توجهات الدولة وفي الأوضاع السائدة بالبلد، وهي من أهم المنفرات للإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.
- ضعف كفاءة النظام المصرفي وسبل التمويل، وعدم قدرة مؤسسات وهيئات النظام المالي على مواكبة التطورات التكنولوجية، والتي ألغت البعد المكاني والزماني لأسواق التمويل، والذي يظهر كذلك في ضآلة دور بورصة الجزائر.
- عدم ملائمة بيئة الأعمال، لتحفيز إنشاء المؤسسات الإقتصادية، وزيادة تنافسية الإقتصاد، لتعدد المعوقات في آداء الشركات، نظرا للتعقيدات الموضوعة في الإجراءات المتبعة، وبطء تنفيذها، بالإضافة لإرتفاع التكاليف.
- ضعف آداء الأطر التنظيمية التي تشجع على الإستثمار، فالدور الذي تقوم به الهيئات والمؤسسات المعنية، خاصة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لا يرقى لأن يكون دافع لزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر.
- ضعف آداء أجهزة الدولة الاقتصادية، والمتمثلة في إدارة الضرائب، إدارة الجمارك والتجارة، فبطء تنفيذ المعاملات مع المتعاملين الإقتصاديين، المحليين منهم والأجانب، وعدم تطوير طبيعة هذه التعاملات (غياب

التعاملات الإلكترونية)، يزيد من نفور المستثمرين، بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف، وغياب الردع للمنافسة غير الشريفة.

- نقص كفاءة اليد العاملة المؤهلة، والذي يرجع لنقص التدريب والتكوين.
- ضعف القطاع اللوجستي، بشقيه المادي والخدمي، ففي شقه المادي، بالرغم من وجود شبكة معتبرة للبنى التحتية كالطرقات والمطارات والموانيء، إلا أن حالتها المتدهورة ونقص الصيانة، حد من فاعليتها، أما الخدمي، فيتميز القطاع فغياب خدمات النقل البرية وتعقيد ولوج الشركات المتخصصة في النقل البحري والجوي.
- محدودية الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وضعف درجة الإندماج إقليميا ودوليا، والتي تظهر في محدودية الإنتماءات للمجموعات الاقتصادية والشراكات الدولية، والإجراءات التقييدية في مجال التصدير والإستيراد، بإعتماد نظام الحصص، بالإضافة للصعوبات والمعوقات لدخول المستثمرين الأجانب.
- التأخر المسجل في مجال الإتصال وتكنولوجيا المعلومات.

3-إقتراحات البحث: من خلال تحليلنا لمناخ الإستثمار الجزائري، والنتائج المستخلصة، نقترح:

- إعتماد سياسات إقتصادية مدروسة متعددة الأبعاد، على المدى المتوسط والبعيد، من أجل تغيير وضع الإقتصاد الجزائري المبني على قطاع المحروقات؛ فالأولوية تفرض العمل على خلق ميزة نسبية لقطاعات إقتصادية بديلة، كإنشاء أقطاب تنافسية إقتصادية، لتحفيز نمو باقي النشاطات الإقتصادية، وهي التجربة التي آتت أكلها عند تطبيقها من طرف الدول المتقدمة.
- تطوير القطاع المالي الجزائري، من حيث تحفيز القطاع الخاص والحد من هيمنة البنوك العمومية، والذي من شأنه تنويع مصادر التمويل وتيسير الإئتمان، وتنويع المنتجات المالية، مما يسمح بزيادة الإدخار المحلي، وإمتصاص رؤوس الأموال خارج الدائرة المالية الرسمية، والذي بدوره يقلص حجم السوق السوداء أو الموازية.
- العمل على تطوير دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، عن طريق دفعها للإهتمام بجلب المستثمرين الأجانب حيثما كانوا، فالإكتفاء بإستقبال المستثمرين لا يمكن أن يحفز على الإستثمار، فالعمل يجب أن يكون ذو بعدين، محلي ودولي، فبالإضافة لدورها الذي تقوم به محليا بتسهيل إجراءات الحصول على التحفيزات، عن طريق الشباك الوحيد، يجب العمل على تحسين صورة مناخ الإستثمار بالجزائر في الخارج، والقيام بما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإقتصادية، عن طريق برامج لتسويق نقاط قوة مناخ الإستثمار بالجزائر.

- العمل على تطوير البحث العلمي، عن طريق الإهتمام بالكفاءات والرفع من الدعم المالي، بالإضافة إلى التنسيق بين القطاع الإقتصادي ومراكز ومؤسسات البحث والتطوير، فاليد العاملة ذات التأهيل العالي والمدربة، أصبحت في الوقت الراهن، جاذبة للشركات المتعددة الجنسيات، أكثر من توفر اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة.
- العمل على تطوير أساليب الحكم والتسيير الإلكتروني، فالإهتمام بهذا الجانب يدفع بتيسير المعاملات الإقتصادية والتجارية بالبلد، عن طريق رقمنة القطاعات الحكومية والإقتصادية، مما يسمح بزيادة المردودية بربح الوقت والجهد، بالإضافة إلى القضاء على جانب كبير من المعوقات الإدارية كالبيروقراطية والرشوة.
- السعي للإنفتاح على الإقتصاد العالمي على المدى المتوسط، ونظرا لهشاشة النسيج الإقتصادي الجزائري، وعدم تنافسيته، قد يكون لهذا التوجه آثارا سلبية، فالعمل أولا على بناء قطاعات إقتصادية قوية من الأولويات لتتمكن من مواجهة المنافسة العالمية، إلا أن الإنضمام حاليا للتكتلات الإقتصادية قد يكون له منافعه مستقبلا.
- نظرا للأهمية الكبيرة في إستغلال المؤشرات الإقتصادية، والتي تعتبر وسيلة مهمة في إتخاذ القرار وتوجيه السياسات وتقييمها وتقويمها، وأهمية المعطيات الإحصائية الموثوق في صحتها ومصدرها، والتي دورها وصف الوضع بلغة الأرقام، فإن وجود هيئة فاعلة وناجعة في هذا المجال لتوفير المعطيات اللازمة وفي الوقت اللازم، من العوامل المساعدة لكل تحول إقتصادي، فلتغيير الوضع الاقتصادي الجزائري يجب أن يتم عن طريق وضع سياسات إقتصادية وإجتماعية بأسس صلبة، ونجاح هذه السياسات لا يمكن أن يكون عن طريق قواعد بيانات مشكوك في مصداقيتها، أو التي يمكن توفيرها بفارق زمني كبير، مما يفقدها أهميتها.

4-آفاق البحث: أهمية الموضوع وتعقيد الظاهرة محل الدراسة، تفتح مجالات كثيرة للبحث فيها، والتي لا يمكن حصرها، ومن بين المواضيع التي يمكن البحث فيها والتي تندرج ضمن أفاق البحث نذكر ما يلي:

- محاولة بناء مؤشر إقتصادي مركب لجاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة
- إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في إختيار البلدان المضيفة لإستثماراتها
- أثر إنضمام الجزائر لتكتلات إقليمية في زيادة جاذبية مناخ الإستثمار الجزائري
- تحليل سياسات تحسين مناخ الإستثمار بالجزائر (مقارنة مع تجارب دولية)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2013
- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012

2. الرسائل والأطروحات:

- دحماني سامية، **أثر مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2015
- شيماء محمد نجيب، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأكيد على دور الخصخصة**، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006
- مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006

3. المقالات:

- بن دبيش نعيمة، بوطلاعة محمد، **دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر (دراسة قياسية 1996-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص ص 414-435
- بوزيان مختارية، بن يحي يحي، **تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 4، عدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، 441-462
- سامية بوناب، مجيد شعباني، **دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة بين البلدان**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، 311-331
- نوارة حسين، **قيود الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 2، مركز الجامعي أفلو، الأغواط، 2019 ص66-82

4. التقارير والدوريات:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2020**، نيويورك، الو.م.أ، 2020
- صندوق النقد الدولي، **الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي**، واشنطن، 2018

- حسان الخضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)**، مجلة: جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004
- صندوق النقد العربي، **جاذبية البلدان العربية للإستثمار الأجنبي المباشر**، دراسات إقتصادية، العدد 36، أبوظبي، الإمارات، 2011
- صندوق النقد العربي، **نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية 2020**، العدد 08، أبوظبي، الإمارات، 2020.
- مها عزالدين سيد، ندى محمد حافظ، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، القاهرة، مصر، 2006
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الإستثمار العالمي 2020**، جنيف، 2020
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير الإستثمار بالدول العربية 2011**، الكويت،2011.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير جاذبية الإستثمارات 2019**، الكويت، 2020
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار بالدول العربية 2012-2013**، الكويت، 2013
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار:"**مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019**"، الكويت، 2020

5. الملتقيات العلمية:

- أحمد لمين بلهوشات، طه بن لحبيب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية سنة 2018)**، ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد التخصصات، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 23-26 فيفري 2020.
- بن دعاس زهير، رقوب نريمان، مداخلة بملتقى وطني بعنوان: **قياس مدى كفاءة النظام المالي الجزائري على ضوء أبعاد ومؤشرات التنمية المالية**، مداخلة بالملتقى الوطني: النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصادات النامية، جامعة المسيلة، 04-05 فيفري 2019

6. المحاضرات:

- أنفال بوجلال، **محاضرات في مقياس منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي**، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020.

7. القوانين والتنظيمات:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2021/30 المؤرخ في 22 أفريل 2021.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2018/42 المؤرخ في 15 جويلية 2018؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2016/46 المؤرخ في 03 أوت 2016؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2013/48، المؤرخ في 29 سبتمبر 2013؛

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2010/50 المؤرخ في 01 سبتمبر 2010؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2005/53 المؤرخ في 31 يونيو 2005؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2015/66 المؤرخ في 09 ديسمبر 2015؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2009/76 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2019/81 المؤرخ في 30 ديسمبر 2019؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 2018/01 المؤرخ في 07 جانفي 2018؛

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ouvrage :

- Michel Paquin, **Gestion des technologies de l'information**, Les éditions Agence d'arc, Canada, 1990.

2. Thèses:

- Fatima Boualem, **L'investissement direct étranger le cas de l'Algérie**, thèse de doctorat : faculté d'Économie, École doctorale économie et gestion, université Montpellier1, France, 2010
- Thaalbi Inès, **Déterminants et impact des IDE sur la croissance économique en Tunisie**, thèse de doctorat : Université Strasbourg, France, 2013.

3. Articles et communications:

- Hicham Lam'hamdi, **Investissements directs étrangers et climat des affaires dans les pays de l'afrique du Nord** : **Analyse comparative dans le cadre du classement** « **Doing–Business** », Revue économie, gestion et société, Université Oran2, Algérie, N°22, février 2020, 1-26
- Organisation Mondiale du Commerce, **Définition de la notion d'investissement dans les règles de l'OMC relatives à l'investissement**", Communiqué de l'OMC, Japon, 2011
- Riadh Bnejellil, **How Does Political Risk Matter for Foreign Direct Investment into Arab Economies?**, Dhaman Working Paper, Kuweit, 2019, WP/2019/02

4. Rapports et manuels:

- Banque Mondiale, **Rapport sur le développement dans le monde**, **Un meilleur climat de l'investissement pour tous**, Washington, États-Unis, 2005
- J.Stiglitz, « **Vers un nouveau paradigme pour le développement** », L'économie politique, N°5, 2000
- KPMG Algérie, **Investir en Algérie**, Rapport 2020, Alger, 2020
- OCDE, **Les impôts sur les salaires 2021**, Publishing Parts, Paris, France, 2021
- OCDE, **Mesurer la mondialisation** (**Les indicateur économiques de la mondialisation**), Manuel de l'OCDE, Paris, France, 2005
- Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, **Ranking of countries**: **The WEF**,**IMD**, **Fraser and Heritage indices**, CESIFO DICE REPORT, JUNE 2006
- OECD, **Handbook on constructing composite indicators** (**methodology and user guide**), Paris,France, 2008
- United Nations, **World Statistics Pocketbook 2020**, New York, USA, Series V, N°44, 2020
- World Bank Group, **Doing business report 2020**, Washington, USA, 2020
- World Bank Group, **Doing-business 2020 Algeria**, Washingtion, USA,2020

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات: http://dhaman.net/en/
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب: https://www.mfdgi.gov.dz/
- الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية: https://cnas.dz/fr/
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://hdr.undp.org/
- IMD World Competitiveness Center: https://www.imd.org/
- Heritage Foundation: www.heritage.org/index/about
- A.T Kearney : http//www.kearney.com/
- Banque Mondiale https://donnees.banquemondiale.org/
- Banque Mondiale, Doing-Business: https://francais.doingbusiness.org/
- UNCTAD : https://unctadstat.unctad.org/

Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle : https://www.wipo.int/

الملاحـــق

الملحق رقم: 01

مخرجات مؤشر ضمان لسنة 2019

المجموعات	المؤشر الفرعي	ترتيب الجزائر /109	المؤشر الكمي	ترتيب الجزائر (من 109)	متوسط ترتيب OCDE	الفجوة مع متوسط ترتيب OCDE
مجموعة المتطلبات الأساسية	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	19	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	6	53	-47
			معدل التضخم	85	30	55
			تقلب سعر الصرف الحقيقي	106	37	69
			عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة	104	35	69
			نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	15	66	-51
			نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الاجمالي	14	43	-29
			نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي	3	70	-67
	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	86	مؤشر العمق المالي للأسواق المالية	105	26	79
			مؤشر النفاذ المالي	93	25	68
			مؤشر الكفاءة المالية للأسواق المالية	67	28	39
	مؤشر البيئة المؤسسية	96	مؤشر المشاركة و المحاسبة	85	21	64
			مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف	92	30	62
			مؤشر فعالية السياسات و الاجراءات الحكومية	80	22	58
			مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	102	22	80
			مؤشر سيادة القانون	96	23	73
			مؤشر السيطرة على الفساد	78	24	54
	مؤشر بيئة الأعمال	100	سهولة بدء الأعمال	90	34	56
			التعامل مع تراخيص البناء	81	38	43
			تسجيل الملكية	101	34	67
			الحصول على الكهرباء	73	33	40
			الحصول على الائتمان	105	39	66
			حماية المستثمرين	102	37	65
			تنفيذ العقود	73	34	39

الملحق رقم: 01 (تابع)

المجموعات	المؤشر الفرعي	ترتيب الجزائر /109	المؤشر الكمي	ترتيب الجزائر (من 109)	متوسط ترتيب OCDE	الفجوة مع متوسط ترتيب OCDE
مجموعة العوامل الكامنة	مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه	101	الطلب المحلي الحقيقي للفرد	71	21	50
			تقلبات الطلب المحلي	77	29	48
			مؤشر الأداء التجاري	87	26	61
			نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	71	47	24
			تطبيق التعرفة الجمركية	109	19	90
			مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	101	20	81
	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	51	تصبب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي	17	83	-66
			متوسط نمو انتاجية العمل	47	26	21
			متوسط سنوات الدراسة للبالغين	70	24	46
			سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	54	21	33
			مؤشر التنمية البشرية	62	21	41
	مؤشر عناصر التكلفة	55	ضريبة العمل و المساهمات (% من الأرباح التجارية)	16	46	-30
			اجمالي معدل الضريبة (%من الأرباح التجارية)	8	55	-47
			زمن دفع الضرائب (ساعات/ سنويا)	86	32	54
			مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء)	101	20	81
	مؤشر الأداء اللوجستي	92	كفاءة أداء التخليص الجمركي	103	22	81
			كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة و النقل	85	23	62
			أداء الشحن الدولي	96	26	70
			جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية	95	24	71
			تتبع وتعقب الأداء	85	24	61
			زمن انجاز الاجراءات	92	25	67
	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	71	اشتراكات خدمات النطاق العريض (الجودباند)	65	21	44
			اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	67	27	40
			نسبة مستخدمي الانترنت من السكان	77	27	50
			اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان	69	49	20

الملحق رقم: 01 (تابع)

المجموعات	المؤشر الفرعي	ترتيب الجزائر /109	المؤشر الكمي	ترتيب الجزائر (من 109)	متوسط ترتيب OCDE	الفجوة مع متوسط ترتيب OCDE
مجموعة العوامل الخارجية	مؤشر إقتصاديات التكتل	53	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من دول OECD	82	32	50
			رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الاجمالي العالمي	69	30	39
			الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي ابرمتها الدولة	45	38	7
	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	96	مؤشر تطور السوق	97	28	69
			مؤشر تطور بيئة الاعمال	95	25	70
			مخرجات المرونة و التقدم التكنولوجي	95	24	71
			المشاركة في اجمالي طلبات التصميم	54	36	18
			مؤشر الحكومة الالكترونية	87	24	63